

أخبار عالمية

الخليج يقود تحفقات مليارية إلى الهند



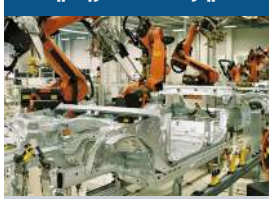
استقطبت الهند أكثر من 52 مليار دولار من ودائع الهنود غير المقيمين خلال أقل من ثلاثة أشهر، ضمن برنامج استثنائي أطلقه بنك الاحتياطي الهندي لتعزيز احتياطات النقد الأجنبي. وأغلق البنك نافذة ودائع (FCNR (B قبل موعدا شهر، بعدما بلغت التدفقات الإجمالية للبرنامج 56.85 مليار دولار حتى 13 أغسطس 2026، بينها 52.3 مليار دولار ودائع، متجاوزة التوقعات التي تراوحت بين 40 و50 مليار دولار. ورغم غياب توزيع جغرافي رسمي للتدفقات، تشير تقديرات مصرفية إلى أن دول الخليج شكلت المحرك الرئيسي للودائع، مستفيدة من وجود أكبر تجمع للعمالة الهندية بالخارج داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

مصر تستهدف خفض الدين إلى 71 %



تستهدف مصر خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى ما بين 71% و73% بنهاية العام المالي المقبل، بالتزامن مع تقليص الالتزامات الخارجية وزيادة الاعتماد على التمويل المحلي. وتراجعت قروض الحكومة لصالح دول نادي باريس 67 % إلى 149 مليون دولار في مارس 2026، مقابل 455 مليوناً في يونيو 2025. وتعتمد الحكومة سداد 6.3 مليار دولار من الديون الخارجية خلال العام الحالي، بينها 2.9 مليار سندات يوروبوند. كما تستهدف وزارة المالية تمويل 89 % إلى 93 % من احتياجاتها محلياً، فيما بلغت استثمارات المستثمرين المحليين في السندات الدولية المصرية نحو 5.5 مليار دولار.

بريطانيا تخفف ضغوط التحول للسيارات الكهربائية



أطلقت بريطانيا مراجعة لمخططات التحول إلى السيارات عديمة الانبعاثات، في خطوة قد تخفف الضغوط على شركات صناعة السيارات التي تواجه صعوبات في تحقيق أهداف المبيعات المقررة. وتلزم القواعد الحالية الشركات بأن تشكل السيارات الكهربائية 33 % من مبيعات السيارات الجديدة في 2026، ترتفع إلى 80 % بحلول 2030، وصولاً إلى 100 % في 2035. وتفرض السياسة غرامات على الشركات غير الملتزمة بالمستهدفات، بهدف تسريع التحول نحو المركبات الكهربائية. لكن شركات السيارات تطالب بمزيد من المرونة، مشيرة إلى اضطرابات سلاسل التوريد وضعف طلب المستهلكين.

تكثيف المباحثات لتذليل كافة العقبات أمامها

انفتاح الكويت على استقطاب الشركات العالمية يدعم تدفق الاستثمارات

1 مشروع شاهين يقود قفزة الاستثمارات الأجنبية بقطاع الطاقة الكويتي

2 افتتاح مكاتب بلاك روك وغولدمان ساكس يعزز الشراكات الاستراتيجية



إلى نحو 5.4 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025 بما يعادل نحو 17.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يعكس تراكم الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في الاقتصاد الكويتي واستمرار جاذبية الدولة كوجهة استثمارية. وبين البنك المركزي في بيان أصدره في يوليو الماضي أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل الاستثمارات التي تمنح المستثمر الأجنبي حصة مؤثرة لا تقل عن 10 بالمئة في منشأة داخل أو خارج الدولة ولا يتضمن الاستثمارات في الأوراق المالية التي تقل فيها الملكية عن هذه النسبة أو المشتقات المالية أو الودائع والقروض وغيرها من الأدوات المالية. ولفت إلى أنه عند توسيع نطاق البيانات ليشمل جميع الأدوات المالية فإن إجمالي التدفقات الداخلة يرتفع إلى نحو 11.8 مليار دينار بما يعادل نحو 38.5 مليار دولار أمريكي. وقد حلت الكويت في المرتبة الخامسة عربيا وال52 عالميا في مؤشر ضمان المناخ للاستثمار لعام 2025 بعد تقدمها مركزين مقارنة بمؤشر عام 2024 فيما بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البلاد 497 مليون دولار وفقا للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمان. وانعكست قوة استراتيجية جذب الاستثمارات الأجنبية في أحدث ثمارها نهاية يوليو الماضي إذ أعلنت شركة بلاكستون التي تعد أكبر مدير للأصول البديلة في العالم عن خططها لافتتاح مكتب في دولة الكويت من خلال هيئة تشجيع الاستثمار وذلك في خطوة تعزز حضورها بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بالتوازي مع مساعي دولة الكويت الحثيثة لتعزيز الفرص الاستثمارية والاقتصادية أثمر الانفتاح الحكومي عن استقطاب الشركات العالمية تدفقا ملموسا للاستثمارات الأجنبية إلى البلاد في وقت تكثف الدولة تحركاتها الشاملة وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويمثل إعلان مؤسسة البترول الكويتية مؤخرا توقيع اتفاقية «مشروع شاهين» بقيمة 16 مليار دولار قفزة نوعية في دعم جهود الدولة لتنويع مصادر التمويل وتعزيز مشاركة المستثمرين العالميين في الاقتصاد الوطني. ويهدف المشروع إلى تحقيق الاستفادة المالية من أصول قائمة عبر نموذج تأجير وإعادة تأجير خطوط أنابيب النفط الخام بقيمة 16 مليار دولار بما يوفر عوائد نقدية كبيرة تقدر ب 7.85 مليار دولار.

ويعد المشروع أكبر استثمار أجنبي مباشر في تاريخ دولة الكويت وأحد أركان خطة التمويل والإنفاق الرأسمالي ورفع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2035.

وجرى توقيع الاتفاقية مع تحالف من كبار المستثمرين العالميين في قطاع البنية التحتية والمؤسسات الاستثمارية بقيادة صناديق استثمار تديرها كل من شركات بلاكستون وبروكفيلد وك. كي. آر. وسجلات التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الكويت خلال عام 2025 نحو 126.4 مليون دينار بما يعادل نحو 412.4 مليون دولار أمريكي.

وأكد بنك الكويت المركزي استمرار نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت خلال السنوات الماضية ليصل

حقل «لوران» يضم موارد مؤكدة تتجاوز 4 تريليونات قدم مكعبة

شركات خليجية تدخل فنزويلا لأول مرة عبر مشروع غاز بحري

وقعت فنزويلا، اتفاقا لتطوير حقل «لوران» البحري للغاز، بمشاركة شركة «بي بي» البريطانية و«إكس آر جي» المملوكة لشركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك»، إلى جانب وحدة النفط والغاز التابعة لمجموعة «يو سي سي» القابضة القطرية. وستمتلك «إكس آر جي» حصة تشغيلية في الترخيص إلى جانب «بي بي» وشركة «يو سي سي» أويل آند غاز هولدينغ» القطرية، للاستفادة من موارد غاز تتجاوز 4 تريليونات قدم مكعب. ومن شأن الإمدادات الجديدة أن ترفع كميات الغاز للصناعات في ترينيداد المجاورة، بما في ذلك مصنع «أتلانتك» لتسييل الغاز الذي تقوده «شل» و«بي بي»، ومصانع البتروكيماويات والأسمدة التي خضعت لتقنين إمدادات الغاز لسنوات.

تأتي صفقة الغاز الفنزويلية في وقت أعاقَت الأعمال العدائية المطولة بين الولايات المتحدة وإيران إمدادات الطاقة العالمية، بما في ذلك نحو خمس شحنات الغاز الطبيعي المسال التي تعبر عادة مضيق هرمز الذي تخنقه الحرب.

كما تشير صفقة المرحلة الثانية من تطوير «لوران» إلى استعداد الحكومة الفنزويلية للمضي قدماً في صفقات طاقة جرى التفاوض عليها قبل إلقاء الولايات المتحدة القبض على نيكولاس مادورو في يناير.



الكويت قادرة على استعادة إنتاجها فور عودة الملاحة

طابع ص 5

17 عقداً تتنوع بين التوريد والتأجير والتشغيل والنقل وتؤجل تحديد القيمة المالية النهائية

لماذا لم تُعلن «وربة كابيتال» الأثر المالي للصفقة؟

1 طبيعة الخدمات تحدد الإيرادات والتكاليف لكل عقد على حدة



أعادت الاتفاقية الموقعة بين شركة «وربة كابيتال» وشركتها التابعة «وربة كابيتال لتجارة الآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية النفطية» مع شركة «برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة»، والمكونة من 17 عقداً لتوريد وتأجير وتشغيل ونقل أجهزة الحفر والمعدات الثقيلة، تسليط الضوء على نقطة رئيسية تتمثل في عدم إعلان أثر مالي محدد للصفقة عند توقيعها. ويعود ذلك بصورة أساسية إلى طبيعة الاتفاقية وتعدد العقود والخدمات التي تتضمنها، إذ لا تمثل الصفقة عملية توريد واحدة يمكن تحديد قيمتها المالية بمجرد توقيع العقد، وإنما تضم مجموعة من الأعمال التي تختلف في طبيعتها ومدد تنفيذها وحجم المعدات المطلوبة وآلية احتساب الإيرادات والتكاليف.

كما أن جزءاً من الإيرادات يرتبط بالتشغيل

الفعلي للمعدات، وليس بمجرد إبرام العقود، وبالتالي فإن القيمة المالية النهائية ستحدد مع بدء التنفيذ ومعرفة حجم المعدات التي سيتم تشغيلها، وفترات استخدامها، والخدمات التي ستقدمها الشركة التابعة ضمن كل عقد.

ويضاف إلى ذلك اختلاف طبيعة الأنشطة بين التوريد والتأجير والتشغيل والنقل، حيث يخضع كل نشاط لهيكل مختلف من الإيرادات والتكاليف. فالإيرادات الناتجة عن التأجير، على سبيل المثال، ترتبط بمدّة الاستخدام، بينما تتأثر أعمال التشغيل والنقل بحجم الأعمال والموقع ومتطلبات المشروع والتكاليف التشغيلية المصاحبة.

كما يمثل عدد المعدات المستخدمة عاملاً مهماً في تحديد الأثر المالي، خصوصاً أن احتياجات المشاريع قد تختلف من عقد إلى آخر، وهو ما يجعل تثبيت رقم مالي نهائي قبل بدء التنفيذ أمراً غير دقيق.

وتتأثر الربحية كذلك بطريقة توفير المعدات، سواء من خلال أصول مملوكة للشركة أو معدات يتم الحصول عليها بنظام التأجير، نظراً لاختلاف

كواليس السوق



تسود أوساط المستثمرين خلال الفترة الحالية حالة من الترقب المشوب بالحذر، وسط أحاديث متداولة في المجالس الاقتصادية وغرف التداول عن تحركات مرتقبة تعكس ملامح مرحلة جديدة في السوق خلال 2026، يمكن رصد أبرزها في: | إعداد: حامد الدوسري



1 صفقة تجمع 3 شركات

دخلت مجموعة صناعية كبرى في صفقة استثمارية بقيمة 10.13 مليون دولار بمشاركة شركتين، في خطوة تستهدف تعزيز التعاون بين الأطراف والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة، بما يسهم في تحقيق عوائد مجزية وتعزيز القيمة المضافة.

2 اتفاقية صانع السوق

وقعت مجموعة قابضة اتفاقية خدمات صانع السوق مع شركة مدرجة، وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد استكمال الإجراءات والمتطلبات اللازمة من قبل صانع السوق، الذي يوفر قوى العرض والطلب على ورقة مالية مدرجة أو أكثر.

3 نقل ملكية آلاف الأسهم

قام عضو مجلس إدارة في شركة كبرى بتحويل نحو 27.78 ألف سهم من أسهم الشركة مباشرة إلى محفظة استثمارية. وتأتي العملية ضمن تعاملات المطلعين على أسهم الشركة، دون أن تمثل بيعاً للأسهم، وإنما نقل ملكيتها من التداول المباشر إلى محفظة استثمارية.

4 ضغوط تهوي بـ الأرباح

تراجعت أرباح شركة عقارية بأكثر من 40% خلال الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، متأثرة بارتفاع المصروفات وتراجع بعض الإيرادات التشغيلية. ويعكس هذا التراجع استمرار الضغوط على النتائج المالية للشركة خلال هذا العام.

5 مجلس جديد لمواجهة الخسائر

بعد خسائر تجاوزت 323 ألف دينار، قامت شركة مدرجة بإعادة تشكيل مجلس إدارتها، في خطوة تأتي في ظل التحديات المالية والخسائر التي واجهتها الشركة خلال الفترة الماضية. ويأتي تشكيل المجلس الجديد بهدف وضع الخطط اللازمة لتحسين الأداء وتعزيز الاستدامة المالية، إلى جانب العمل على معالجة آثار الخسائر المتراكمة.

6 صندوق دولاري للاكتتاب

وافقت الجهات التنظيمية لشركة مدرجة على تأسيس صندوق استثماري لأسواق النقد مقيم بالدولار الأميركي، تمهيداً ل طرحه للاكتتاب العام برأس مال متغير يتراوح بين 7 ملايين دولار كحد أدنى ومليار دولار كحد أقصى.

7 زيادة ملكية

ويستهدف الصندوق توفير أداة استثمارية تتمتع بمستوى مرتفع من السيولة ومخاطر منخفضة نسبياً، من خلال الاستثمار في أدوات مالية قصيرة الأجل وعالية الجودة.

رفعت شركة استثمارية ملكيتها في مجموعة للتمويل إلى 17.14 %، مقارنة مع 17.0180 % قبل التغيير، ليصل عدد الأسهم المملوكة للشركة الاستثمارية إلى 164.88 مليون سهم.

8 سداد الدفعة الأخيرة

سدّدت شركة مدرجة الدفعة الأخيرة بقيمة 29.9 مليون دينار من عقد تمويل مع بنوك محلية وذلك باستخدام التسهيلات الائتمانية المتاحة لها.

9 تخارج استثماري

تخارج صندوق استثماري من إحدى الشركات البترولية المستقلة، بعد بيع كامل حصته البالغة 8.49 % . ويأتي التخارج في إطار استراتيجية الصندوق لإعادة توزيع استثماراته، والاستفادة من السيولة الناتجة عن عملية البيع في فرص استثمارية أخرى.

10 موافقة مشروطة

تسلّمت شركة تعمل في قطاع التأمين موافقة مشروطة، تتيح لها إضافة أعمال إعادة التأمين، وذلك في إطار الإجراءات التنظيمية اللازمة لتوسيع نطاق أعمالها وتعزيز أنشطتها في القطاع.

ووفق المعلومات سيتم استكمال باقي الإجراءات مع الجهات الرقابية الأخرى.

11 إنهاء إدارة محفظة

أنهت شركة من حيث المبدأ اتفاقية إدارة محفظة استثمارية مع مجموعة للتمويل والاستثمار، وتحويل كامل أصول المحفظة إلى الإدارة الذاتية من جانب الشركة، البالغة تكلفتها 6 ملايين دينار.

12 رفع التسهيلات الائتمانية

جددت ورفعت شركة تمويل عقد تسهيلات ائتمانية ممنوحة من أحد البنوك الإسلامية، لتصبح القيمة الإجمالية للتسهيلات 9.37 مليون دينار. ويتمثل الغرض من العقد في تمويل استثمارات وأنشطة الشركة الرئيسية.

13 «مدرجة» تتسلّم ملايين

تسلّمت شركة مدرجة مبلغ بقيمة 5.98 مليون دينار، تنفيذاً لحكم نهائي صادر عن محكمة التمييز، وذلك بعد خصم الرسوم القضائية المستحقة للإدارة التنفيذية؛ تنفيذاً للأحكام النهائية الصادرة في النزاع القضائي مع شركتين حكومية وأخرى خاصة.

14 «تابعة» تواجه حكماً

صدر حكم من محكمة استئناف في إحدى المدن الخليجية ضد شركة تابعة في دعوة مقامة من شركة تعمل في قطاع النفط والغاز. وقضى الحكم بإلزام الشركة التابعة بسداد مبلغ يقارب 1.8 مليون دولار، بعد إلغاء جزء من المبلغ الذي قضى به حكم أول درجة.

15 تراجع حصة

انخفضت مساهمة شركة مقاولات بنحو 0.5 % في شركة أخرى، في خطوة تعكس تغيراً في هيكل ملكية الشركة المستثمرة. وتراجعت ملكية الشركة من 17.056 % أو 42.60 مليون سهم، إلى 16.456 % بما يقارب 41.098 مليون سهم.

16 إجراءات إعادة الهيكلة

مع تراجع أرباحها الفصلية بنحو 76 %، أقرت الجمعية العامة غير العادية لشركة مدرجة على تقديم طلب لافتتاح إجراءات التسوية الوقائية. ويأتي القرار في إطار سعي الشركة إلى معالجة أوضاعها المالية وإعادة الهيكلة.

اتفاقية «برقان لحفر الآبار» تحول المعدات الثقيلة إلى محرك لإيرادات متكررة مع التأجير والتشغيل والنقل

17 عقداً تفتح أمام «وربة كابيتال» قاعدة عوائد مليونية متنامية

الاتفاقية تعتمد على التشغيل الفعلي وتفتح مجالاً لتدفقات نقدية مليونية للشركة التابعة

1 تعدد الخدمات يحول الاتفاقية إلى دورة إيرادات مستمرة ومتنوعة

2 التأجير والتشغيل والنقل يوسّعان مصادر الدخل من الصفقة النفطية

كتب مساعد صالح



صفقة تفتح مساراً جديداً للنمو

وتضع الاتفاقية الشركة التابعة لـ«وربة كابيتال» أمام فرصة لتوسيع نشاطها من تجارة المعدات إلى نموذج أكثر تكاملاً يعتمد على التأجير والتشغيل والنقل والخدمات النفطية. ومع وجود 17 عقداً ضمن قاعدة الأعمال، تتوافر للشركة مساحة واسعة لتطوير عملياتها وتحقيق إيرادات متكررة وتعظيم الاستفادة من أصولها. وبذلك، تمثل الاتفاقية خطوة قوية نحو بناء نشاط نفطي أكثر اتساعاً، فيما تبقى معدلات التشغيل وحجم المعدات وفترات الاستخدام العوامل التي ستحدد حجم العوائد المليونية التي يمكن أن تتحقق مع دخول العقود مراحل التنفيذ الكاملة.

الأصول ويمنح الشركة فرصة لتحقيق عوائد متكررة من قاعدة المعدات نفسها.

العامل الحاسم

ويظل التنفيذ الفعلي هو العامل الحاسم في تحديد الأثر المالي النهائي للاتفاقية، إذ ستتضح مع مرور الوقت مستويات التشغيل والإيرادات والتكاليف وهوامش الربحية.

وكلما ارتفعت معدلات تشغيل المعدات واستمرت فترات استخدامها، انعكس ذلك على حجم الأعمال والتدفقات النقدية المحققة.

ومن هنا، فإن عدم الإعلان عن رقم مالي محدد عند توقيع العقود لا ينتقص من أهمية الصفقة، وإنما يعكس طبيعتها التشغيلية المرنة وتعدد المتغيرات التي تحدد قيمتها النهائية.

في تنفيذ الأعمال بكفاءة واستغلال المعدات بصورة أكبر، زادت قدرتها على بناء خبرة تشغيلية تدعم دخولها في مشاريع وعقود جديدة.

كما أن تعدد العقود يحد من الاعتماد على مشروع واحد، ويمنح النشاط قاعدة أعمال أكثر تنوعاً وقدرة على الاستمرار.

الأصول محرك للإيرادات

وتكمن إحدى أهم مزايا الاتفاقية في إمكانية تحويل المعدات إلى أصول مولدة للإيرادات عبر أكثر من مشروع.

فالمعدة التي يتم تشغيلها في مشروع معين يمكن إعادة استخدامها في مشروع آخر، ما يرفع معدل الاستفادة منها ويطيل فترة تحقيق العوائد.

ومن شأن هذا النموذج أن يعزز كفاءة إدارة



وربة كابيتال

وفي المقابل، توفر المعدات المملوكة فرصة لتحقيق إيرادات متكررة من تأجيرها وتشغيلها، ثم إعادة استخدامها في مشاريع أخرى، بما يزيد من كفاءة استثمار الأصول.

التشغيل والنقل

ولا تقتصر الاستفادة المالية المحتملة على تأجير المعدات، إذ تشمل الاتفاقية تشغيلها ونقلها، وهو ما يضيف خدمات أخرى إلى دورة الأعمال.

وهذا التنوع يرفع القيمة التشغيلية للعقود ويمنح الشركة التابعة أكثر من قناة لتحقيق الإيرادات، بدلاً من الاعتماد على نشاط توريد المعدات فقط.

كما يتيح التكامل بين هذه الخدمات تقديم حل متكامل للعميل، بما يعزز موقع الشركة في سوق المعدات والخدمات المرتبطة بأعمال الحفر.

قاعدة أعمال تدعم النمو

ويمثل تنفيذ 17 عقداً فرصة لتعزيز السجل التشغيلي للشركة التابعة وتوسيع حضورها في قطاع المعدات النفطية.

فكلما نجحت الشركة

بحجم التشغيل وليس فقط بقيمة التعاقد الأولية.

عوائد مليونية مع توسع التشغيل

وتبرز قوة الاتفاقية في قدرتها على خلق عوائد تتراكم مع التشغيل، خصوصاً مع تعدد العقود وتنوع المعدات والخدمات.

فكل عقد يمثل فرصة تشغيلية مستقلة، بينما يتيح جمع 17 عقداً في اتفاقية واحدة بناء حجم أعمال أكبر، بما يرفع فرص الوصول إلى عوائد مليونية مع توسع الاستخدام الفعلي للمعدات واستمرار تنفيذ الأعمال.

ولا تتوقف الاستفادة عند العقود الحالية، إذ يمكن للمعدات التي يتم تشغيلها ضمن المشاريع إعادة توظيفها لاحقاً في مشاريع أخرى، ما يوفر للشركة مصدراً إضافياً للإيرادات دون انتهاء القيمة الاقتصادية للأصول بانتهاء عقد واحد.

الأثر المالي

ورغم أهمية الاتفاقية، لم يتم تحديد أثر مالي نهائي لها عند التوقيع، وهو أمر يرتبط بطبيعة نموذج الأعمال نفسه، فالإيرادات لا تعتمد على رقم ثابت ونهائي، وإنما تتأثر بحجم المعدات التي سيتم تشغيلها، وفترات استخدامها، ومعدلات التشغيل، ونوعية الخدمات المقدمة، إلى جانب تكاليف النقل والتشغيل والمصروفات المرتبطة بكل مشروع، وبالتالي، فإن الأثر المالي الأكثر دقة سيظهر مع بدء التنفيذ وقياس حجم الأعمال والإيرادات والتكاليف الفعلية.

التأجير يرفع مرونة الشركة

وتمنح الاتفاقية الشركة التابعة مرونة في توفير المعدات، سواء من خلال استخدام معدات مملوكة لها أو الحصول على معدات بنظام التأجير وفق احتياجات المشاريع.

كما يتيح ذلك الاستجابة للطلب دون الحاجة إلى شراء جميع المعدات المطلوبة لكل مشروع، ما يساعد على إدارة رأس المال بكفاءة أكبر وتوسيع القدرة التشغيلية وفق حجم الطلب.

لاتزال التداعيات الإيجابية عن إعلان شركة «وربة كابيتال» عن اتفاقية مهمة أبرمتها شركتها التابعة «وربة كابيتال لتجارة الآلات ومعدات التشييد والبناء والهندسة المدنية النفطية» مع شركة «برقان لحفر الآبار والتجارة والصيانة»، تشمل 17 عقداً لتوريد وتأجير وتشغيل ونقل أجهزة الحفر والمعدات الثقيلة.

وتتجاوز أهمية الاتفاقية مجرد توقيع مجموعة من العقود، إذ تقوم على نموذج أعمال متعدد المراحل يجمع بين توريد المعدات وتأجيرها وتشغيلها ونقلها، بما يحول الأصول والمعدات من مجرد أدوات لتنفيذ المشروع إلى مصادر إيرادات قابلة للتكرار خلال فترة التشغيل، فضلاً عن إمكانية إعادة استخدامها في مشاريع أخرى بعد انتهاء العقود الحالية/ في خطوة تفتح أمام الشركة التابعة مجالاً واسعاً لبناء عوائد تشغيلية متنامية، مع إمكانية تحقيق إيرادات مليونية كلما اتسع نطاق التشغيل وطالت فترات استخدام المعدات.

17 عقداً.. قاعدة أعمال كبيرة

ويمثل وجود 17 عقداً دفعة واحدة قاعدة أعمال واسعة للشركة التابعة، خصوصاً أن العقود لا تقتصر على نشاط واحد، وإنما تغطي مجموعة من الخدمات المرتبطة بالمعدات الثقيلة وأجهزة الحفر.

ويمنح هذا التنوع الشركة فرصة لتوليد إيرادات من أكثر من نشاط، كما يتيح تشغيل المعدات وفق احتياجات المشاريع المختلفة، بما يزيد فرص الاستفادة من الأصول ويعزز قدرة الشركة على بناء تدفقات نقدية متكررة.

ومع دخول العقود مراحل التنفيذ، تتوسع دائرة الإيرادات بحسب حجم المعدات المستخدمة، وفترات التشغيل، والخدمات المطلوبة، وهو ما يجعل العائد الاقتصادي للاتفاقية قابلاً للنمو مع النشاط الفعلي.

الصفقة تصنع دورة إيرادات

وتختلف الاتفاقية عن صفقات التوريد التقليدية التي تحقق إيراداً مرتبطاً بعملية تسليم محددة، إذ تمتد إلى التأجير والتشغيل والنقل، ما يمنح الشركة التابعة فرصة تحقيق إيرادات على مدى فترة تنفيذ الأعمال.

فالمعدات التي تدخل الخدمة يمكن أن تحقق عوائد طوال فترة استخدامها، بينما يمكن إعادة تشغيلها في مشاريع أخرى بعد انتهاء المشروع الحالي، وهو ما يطيل دورة الاستفادة الاقتصادية من الأصول.

وبهذا النموذج، تصبح قيمة الصفقة مرتبطة

3 عدم إعلان الأثر المالي يربط بطبيعة التنفيذ وتدرج الإيرادات

4 المعدات الثقيلة تتحول إلى أصول مولدة للإيرادات عبر مشاريع متعددة

أسباب وراء عدم تحديد الأثر المالي للاتفاقية

والتشغيل والنقل، ولكل نشاط آلية إيراد وتكلفة مختلفة.

6 - إمكانية استخدام معدات مملوكة أو مستأجرة: طريقة توفير المعدات تؤثر في هيكل التكاليف وهوامش الربحية، وبالتالي يصعب تثبيت أثر مالي نهائي مسبقاً.

7 - تغير تكاليف التشغيل والنقل: المصروفات المرتبطة بتشغيل المعدات ونقلها وتجهيزها تختلف بحسب موقع المشروع وطبيعة الأعمال.

8 - الأثر المالي يتبلور تدريجياً: الصورة المحاسبية الأكثر دقة تظهر مع تنفيذ العقود وقياس الإيرادات والتكاليف الفعلية.

9 - إمكانية إعادة توظيف المعدات: المعدات المستخدمة في العقود الحالية يمكن إعادة تشغيلها في مشاريع لاحقة، ما يجعل أثرها الاقتصادي ممتداً إلى ما بعد الاتفاقية الحالية.

1 - تعدد العقود: الاتفاقية تشمل 17 عقداً، ما يجعل الأثر المالي مرتبطاً بكل عقد وطبيعة تنفيذه.

2 - ارتباط الإيرادات بالتشغيل الفعلي: العوائد لا تتحقق بالكامل عند توقيع العقود، وإنما تتشكل مع دخول المعدات مرحلة التشغيل.

3 - اختلاف فترات الاستخدام: مدة تأجير وتشغيل المعدات تختلف بحسب احتياجات كل مشروع، وبالتالي تختلف الإيرادات من فترة إلى أخرى.

4 - تغير حجم المعدات المطلوبة: حجم الأعمال الفعلي يحدد عدد أجهزة الحفر والمعدات الثقيلة التي سيتم تشغيلها، وهو ما يؤثر مباشرة في قيمة الإيرادات.

5 - تنوع نموذج التعاقد: الاتفاقية لا تقتصر على التوريد، بل تشمل التأجير



تماسك «الأول» وارتفاع «الرئيسي» 50 يدعمان المعنويات

البورصة الكويتية تترقب أسبوعاً جديداً برزخم متباين

الخدمات المالية تستحوذ على نصيب الأسد من التداولات الأسبوعية

2 التأمين يتصدر الخاسرين والرعاية الصحية تقود القطاعات المرتفعة

1 كتب مساعد صالح

ارتفاعا						انخفاضا					
الشركة	آخر تنفيذ	التغيرية	حجم التداول	القيمة	الصفقات	الشركة	آخر تنفيذ	التغيرية	حجم التداول	القيمة	الصفقات
التخصيص	174	22.54	169,000,437	26,856,551.349	4,271	تصدير آ	869	-30.48	460	545.268	12
وربة كبيتل	880	15.79	6,438,826	5,509,563.068	2,819	خليج ت	1,210	-27.67	16,476	23,030.895	70
أولى وقود	356	11.95	21,451,799	7,361,360.313	2,604	الكوت	761	-11.20	604	482.108	8
أركان	328	8.61	15,070,763	4,768,117.575	1,378	أولى تكافل	193	-5.39	2,220,410	436,928.499	472
مشاعر	137	7.87	7,701,042	1,020,251.064	408	يونيكاب	277	-5.14	3,586,698	1,016,475.394	664
القيمة						القيمة					
الشركة	آخر تنفيذ	التغيرية	حجم التداول	القيمة	الصفقات	الشركة	آخر تنفيذ	التغيرية	حجم التداول	القيمة	الصفقات
التخصيص	174	22.54	169,000,437	26,856,551.349	4,271	بيتك	776	-1.27	46,915,632	36,679,792.048	8,413
تجارة	176	5.39	70,053,769	11,728,245.795	2,367	التخصيص	174	22.54	169,000,437	26,856,551.349	4,271
مخازن	152	4.83	62,762,607	9,328,317.208	1,612	وطني	872	0.93	17,270,142	15,017,677.660	3,558
بيتك	776	-1.27	46,915,632	36,679,792.048	8,413	زين	622	2.47	19,279,522	12,029,133.174	3,708
كويتية	189	1.61	38,498,535	7,211,308.797	319	تجارة	176	5.39	70,053,769	11,728,245.795	2,367

المؤسسي، ومن أي تطورات إيجابية في المشهد الجيوسياسي، بينما يظل غياب حل جذري للحرب في المنطقة أحد أبرز العوامل التي تحد من قدرة السوق على بناء موجة صعود قوية ومستدامة.

كما ستكون حركة المؤشرات الرئيسية مرتبطة بقدرة السوق الأول على مواصلة التماسك، ويمدى استمرار قوة «الرئيسي 50»، مقابل محاولة مؤشر السوق الرئيسي تعويض جانب من خسائره الأخيرة.

وتبقى مراجعة «مورجان ستانلي» أحد التطورات التي تستحق المتابعة، بعدما كشفت عن خروج سهم شركة طيران الجزيرة من مؤشر الشركات الصغيرة، على أن تسري نتائج المراجعة اعتباراً من إغلاق 31 أغسطس 2026.

كذلك أعلنت البورصة الكويتية صدور القرار رقم 3 لسنة 2026 بشأن تحديث كتاب القواعد، وإضافة حالة لإيقاف البيع على المكشوف على الورقة المالية، وهو تطور تنظيمي يستحق المتابعة من المستثمرين.

ويدخل السوق الأسبوع الحالي من قاعدة متماسكة أكثر منها صاعدة، مدعوماً بالنتائج المالية والإقبال المؤسسي، لكنه يحتاج إلى عودة السيولة وتراجع المخاطر الجيوسياسية حتى يتحول التماسك الحالي إلى موجة صعود أكثر وضوحاً. وفي ظل المعطيات الحالية، تبدو الانتقائية هي العنوان الأبرز للتداول، مع ترجيح استمرار تفوق الأسهم ذات النتائج التشغيلية القوية على غيرها.

نمو الأرباح يوفر دعماً للأسهم ذات الأساسيات القوية، ويعزز قدرة المستثمرين على تقييم الشركات بعيداً عن التأثيرات قصيرة الأجل.

الأجانب يواصلون دعم الثقة

ومن المؤشرات الإيجابية كذلك استمرار الإقبال المؤسسي الأجنبي على السوق، رغم حالة عدم اليقين الإقليمية.

ويعكس ذلك، وفق القراءة الاستثمارية، استمرار اهتمام المؤسسات الأجنبية بالسوق الكويتي وما يوفره من فرص، إلى جانب نظرة أكثر إيجابية تجاه قدرة الاقتصاد الكويتي ومركزه المالي على تجاوز تداعيات الأزمة.

كما يترافق ذلك مع استمرار الحكومة في تنفيذ الإصلاحات والمشاريع وسن التشريعات، وسط ترقب لقانون الرهن العقاري، الذي يمكن أن يمثل في حال إقراره محفزاً مهماً لعدد من قطاعات السوق.

محفزات ومخاطر

بالنظر إلى الأسبوع الحالي، تبدو احتمالات استمرار التباين قائمة، مع إمكانية تحسن الرزخم إذا عادت السيولة إلى الارتفاع وتركزت على الأسهم القيادية ذات النتائج القوية. وقد يستفيد السوق من استمرار الإقبال

إجمالي الكميات، بما يعادل 595.95 مليون سهم، كما استحوذ على 32.37 % من السيولة بقيمة 111.65 مليون دينار.

وبلغ نصيب القطاع من إجمالي الصفقات نحو 28.58 %، بإجمالي 27.33 ألف صفقة، ليؤكد بذلك استمرار تركيز المتعاملين على الأسهم المالية

باعتبارها إحدى أهم محركات السوق. قطاعاً، ارتفع أداء ثمانية قطاعات، تصدرها قطاع الرعاية الصحية بنمو 2.36 %، بينما تراجعت خمسة قطاعات، وجاء قطاع التأمين في مقدمة المتراجعين بانخفاض حاد بلغ 13.20 %.

نتائج الشركات

ورغم تذبذب المؤشرات، فإن الصورة الأساسية للسوق لا تبدو سلبية، في ظل اكتمال جانب مهم من إعلانات النتائج المالية للقطاع المصرفي، الذي سجل نمواً في الأرباح بنسبة 4.6 % خلال النصف الأول من العام الحالي. كما شهد قطاع الاتصالات نمواً في أرباحه، بينما تباين أداء بقية الشركات، بما يجعل نتائج الأعمال أحد العوامل التي يمكن أن تحدد اتجاه السيولة خلال الفترة المقبلة.

وتكتسب هذه النتائج أهمية أكبر بالنظر إلى الظروف التي مرت بها الكويت والمنطقة، بما في ذلك إغلاق مضيق هرمز واضطراب سلاسل الإمدادات وارتفاع التكاليف. ومن ثم، فإن استمرار

344.95 مليون دينار، بانخفاض 4.97 %، في حين ارتفعت الكميات بشكل هامشي إلى 1.29 مليار سهم، بينما قفز عدد الصفقات بنسبة 6.42 % إلى 95.65 ألف صفقة.

وتكشف هذه الأرقام عن تغير مهم في سلوك التداول؛ إذ إن ارتفاع عدد الصفقات بالتزامن مع انخفاض القيمة المتداولة يعكس زيادة النشاط على صفقات أصغر نسبياً، مع استمرار المتعاملين في إعادة توزيع مراكزهم بدلاً من ضخ سيولة كبيرة في اتجاه واحد.

الخدمات المالية في الصدارة

واصل قطاع الخدمات المالية الهيمنة على خريطة التداولات الأسبوعية، مستحوذاً على 46.28 % من

3

تراجع القيمة السوقية يعكس ضغوطاً محدودة على السوق

4

نتائج الشركات تدعم التفاؤل رغم استمرار المخاطر الجيوسياسية

أنهى بورصة الكويت تعاملات الأسبوع الماضي على أداء متباين بين مؤشراتنا الرئيسية، في مشهد يعكس استمرار حالة الانتقائية بين المتداولين، مع احتفاظ السوق الأول بقدرته على التماسك، مقابل ضغوط أكثر وضوحاً على مؤشري السوق العام والسوق الرئيسي.

وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة هامشية بلغت 0.02 %، مضيفاً 1.53 نقطة ليغلق عند 9297.86 نقطة، في حين حقق مؤشر «الرئيسي 50» أفضل أداء بين المؤشرات، بعدما صعد 0.82 %، بما يعادل 84.86 نقطة، لينتهي الأسبوع عند 10424.52 نقطة.

في المقابل، تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0.30 %، فاقداً 26.67 نقطة ليغلق عند 8838.95 نقطة، بينما كان مؤشر السوق الرئيسي الأكثر تعرضاً للضغوط، بانخفاض 1.84 %، أي ما يعادل 165.65 نقطة، ليستقر عند 8838.30 نقطة.

وتشير هذه الحركة إلى أن الأداء لم يكن موحداً، وإنما تحكمت فيه حركة الأسهم القيادية والنشطة وتوجهات السيولة نحو قطاعات وشركات محددة، وهو ما عزز الفوارق بين المؤشرات.

القيمة السوقية تحت الضغط

انعكست حركة المؤشرات على القيمة السوقية للأسهم المدرجة، التي أنهت الأسبوع عند نحو 52.89 مليار دينار، منخفضة بنحو 169 مليون دينار، أو 0.32 %، مقارنة بنحو 53.06 مليار دينار في نهاية الأسبوع السابق.

ولم يكن تراجع القيمة السوقية حاداً، وهو ما يعكس في الوقت ذاته محدودية الضغوط البيعية الإجمالية، خصوصاً أن السوق نجح في الحفاظ على مستويات قريبة من إغلاقات الأسبوع السابق. أما التداولات، فسجلت السيولة الأسبوعية نحو

3

تراجع القيمة السوقية يعكس ضغوطاً محدودة على السوق

4

نتائج الشركات تدعم التفاؤل رغم استمرار المخاطر الجيوسياسية

السهم سجل ثاني أكبر ارتفاع أسبوعي بـ15.79 %

وربة كابيتال يختبر مستويات جديدة بعد قفزة أسبوعية

تداولات تجاوزت 5.5 مليون دينار، مدعوماً برزخم الاتفاقيات التشغيلية وتحركات الشركة لتعزيز السيولة

استدامة للسهم يجب أن ترتبط بقدرته على ترجمة الاتفاقيات والتوسعات إلى نمو فعلي في الإيرادات والأرباح.

فالقفزة السعرية تمنح السهم زخماً إعلامياً وتداولياً، لكنها لا تكفي وحدها لبناء اتجاه صاعد طويل الأجل. وفي المقابل، فإن نجاح الشركة في تنفيذ خططها، وتوسيع نشاطها، والاستفادة من العقود التشغيلية، إلى جانب دعم السيولة عبر صانع السوق، يمكن أن يمنح السهم أساساً أقوى لاستمرار الاهتمام به.

كما أن توصيات زيادة رأس المال ستكون من الملفات التي تستحق المتابعة، نظراً لارتباطها المباشر بقدرة الشركة على تمويل خطط النمو. ولذا فإن «وربة كابيتال» تبدأ الأسبوع الحالي من موقع قوي بعد ارتفاعه 15.79 % وتسجيل تداولات تجاوزت 5.5 مليون دينار، لكن الحفاظ على المكاسب سيكون التحدي الأبرز. وتبدو فرص استمرار الرزخم قائمة إذا حافظت السيولة على مستوياتها واستمرت الأخبار التشغيلية الإيجابية، بينما قد تزداد احتمالات جني الأرباح إذا تراجع النشاط بعد القفزة الأخيرة. لذلك، ستكون حركة التداولات وقدرة السهم على تثبيت مستوياته الحالية أهم مؤشرات الاتجاه خلال الجلسات المقبلة.

ماذا ينتظر السهم هذا الأسبوع؟

يدخل سهم «وربة كابيتال» الأسبوع الحالي بعد مكسب أسبوعي كبير نسبياً، وهو ما يضعه أمام اختبار مهم يتمثل في قدرته على المحافظة على مستوى 880 فلساً والبناء فوقه، بدلاً من تحول الارتفاع السريع إلى موجة جني أرباح.

وإذا استمرت السيولة المرتفعة وواصل المستثمرون دعم السهم، فقد يحافظ على موقعه ضمن قائمة الأسهم النشطة، خصوصاً أن الأخبار التشغيلية واتفاقيات الشركة توفر محفزات يمكن أن تساعد على استمرار الاهتمام. وفي المقابل، فإن أي تراجع حاد في حجم التداولات قد يجعل السهم أكثر عرضة لتذبذبات قصيرة الأجل، لا سيما بعد صعوده بنسبة 15.79 % في أسبوع واحد. لذلك، فإن المؤشر الأهم خلال الأسبوع الحالي لن يكون السعر وحده، بل جودة السيولة المصاحبة للحركة، ومدى استمرار الصفقات عند مستويات مرتفعة.

الرزخم التشغيلي

رغم قوة الأداء الأخير، فإن النظرة الأكثر

ومن منظور السوق، فإن انتقال الشركة من مرحلة الإعلان عن التوسعات إلى تنفيذ اتفاقيات وعقود فعلية يمثل عنصراً مهماً في تعزيز التوقعات المستقبلية، إذ تصبح قدرة تلك العقود على تحويل النشاط إلى إيرادات وأرباح هي العامل الأكثر أهمية في تقييم السهم خلال المراحل المقبلة.

صانع السوق

إلى جانب التطورات التشغيلية، شهدت الشركة تحركاً مهماً على مستوى السوق من خلال توقيع اتفاقية صانع سوق مع شركة «الاستثمارات الوطنية».

ومن شأن وجود صانع سوق أن يدعم انتظام التداولات، ويسهم في تحسين مستويات السيولة وتقليل الفجوات السعرية، خصوصاً في الأسهم التي تتعرض أحياناً لتذبذبات نتيجة اختلاف حجم الطلب والعرض.

ومع الارتفاع القوي الذي سجله السهم خلال الأسبوع الماضي، تصبح هذه الآلية أكثر أهمية، إذ يمكن أن تساعد في توفير عمق أكبر للسوق وتحسين قدرة المتعاملين على الدخول والخروج من السهم.

الحركة الأسبوعية زخماً أكبر من مجرد ارتفاع سعري محدود.

كما أن تعدد الصفقات يشير إلى دخول السهم في دائرة اهتمام شريحة أوسع من المتداولين، سواء من المستثمرين الباحثين عن فرص نمو أو المتعاملين قصيري الأجل الذين يستفيدون من ارتفاعات الأسعار وزيادة السيولة.

لكن استمرار هذا الرزخم خلال الأسبوع الحالي سيظل مرتبطاً بقدرة السهم على الحفاظ على مستويات التداول المرتفعة، وعدم تحول المكاسب الأخيرة إلى عمليات جني أرباح واسعة.

الاتفاقيات التشغيلية تدعم قصة النمو

من أبرز العوامل التي عززت الاهتمام بالسهم، التطورات المرتبطة بالنشاط التشغيلي للشركة، وفي مقدمتها توقيع إحدى الشركات التابعة لـ«وربة كابيتال» اتفاقية مع شركة «برقان لحفر الآبار» تشمل عقوداً تشغيلية ولوجستية لتقديم أجهزة حفر ومعدات ثقيلة.

وتوفر هذه الاتفاقيات للشركة قاعدة إضافية يمكن البناء عليها في توسعة الإيرادات التشغيلية، خصوصاً مع تنوع الخدمات المرتبطة بالتوريد والتأجير والتشغيل والنقل.

سجل سهم «وربة كابيتال» أداءً لافتاً خلال تعاملات الأسبوع الماضي، بعدما ارتفع بنسبة 15.79 %، ليحتل المركز الثاني ضمن قائمة الأسهم الأكثر صعوداً في بورصة الكويت. وأغلق السهم عند مستوى 880 فلساً، مستفيداً من نشاط ملحوظ في التداولات، ومن مجموعة من التطورات المرتبطة بالشركة وتحركاتها التشغيلية والاستثمارية. وتكتسب القفزة الأسبوعية أهمية خاصة لأنها جاءت في وقت شهدت فيه مؤشرات السوق أداءً متبايناً وانخفضت فيه السيولة الإجمالية بنحو 4.97 %، ما يعني أن ارتفاع السهم لم يكن مجرد انعكاس لحركة عامة صاعدة للسوق، وإنما ارتبط برزخم خاص بالسهم نفسه.

تداولات تتجاوز 5.5 مليون دينار

بلغت قيمة التداولات على سهم «وربة كابيتال» نحو 5.51 مليون دينار، من خلال تداول حوالي 6.43 مليون سهم موزعة على 2819 صفقة.

وتكشف هذه الأرقام عن ارتفاع واضح في اهتمام المتعاملين بالسهم، خصوصاً مع الجمع بين نمو السعر وارتفاع النشاط، وهي معادلة تمنح

الرئيس التنفيذي لـ«مؤسسة البترول»: تداعيات إغلاق مضيق هرمز تمثل أكبر تحدٍ للقطاع منذ الغزو العراقي

الكويت قادرة على استعادة إنتاجها فور عودة الملاحة

مباحثات مع السعودية والإمارات بخصوص أنابيب نقل الخام

1 لا بديل عن حرية الملاحة لضمان استقرار إمدادات الطاقة

2 القدرات التخزينية والأنابيب لا تكفي دون تدفق آمن



الشيخ نواف الصباح

السوق العالمي

تستحوذ الكويت على حصة مؤلة ومؤثرة من تجارة النفط الخام العالمية تُقدر بنحو 3 % إلى 4 % من إجمالي الصادرات النفطية البحرية. وتتنج غالبية الصادرات الكويتية (أكثر من 70 % إلى 80 %) نحو الأسواق الآسيوية ذات النمو السريع، وفي مقدمتها الصين والحديث واليابان وكوريا الجنوبية، مما يجعل الكويت شريكاً استراتيجياً لكبرى اقتصادات قارة آسيا.

«أوبك بلس»

بصفتها عضواً مؤسساً في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، تلعب الكويت دوراً محشوراً ومحورياً في صياغة سياسات الإنتاج وتوازن الأسواق العالمية. وتلتزم الكويت بحصص الإنتاج المحددة ضمن اتفاقيات تحالف «أوبك+» حيث تساهم بدور

تنفيذ خطط الطوارئ، بما يشمل «تخزين النفط خارج المضيق قرب قاعدة عملائنا»، وزيادة حجم أسطول الناقلات، والتباحث مع السعودية والإمارات بخصوص أنابيب نقل الخام. وأكد الشيخ نواف أن قدرة الكويت على استعادة إنتاجها بسرعة تعكس مرونة القطاع النفطي، إلا أن استمرار انسيابية حركة التجارة والطاقة عبر مضيق هرمز يظل شرطاً أساسياً لاستقرار عمليات الإنتاج والتصدير وعودة الأسواق إلى أوضاعها الطبيعية.

احتياطات ضخمة

تُعد دولة الكويت واحدة من الموردين الرئيسيين للنفط الخام في العالم، حيث تمتلك نحو 100 مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة، ما يمثل حوالي 7 % إلى 8 % من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط. وتعتمد الدولة بشكل أساسي على حقل «برقان» الكبير، الذي يُعد ثاني أكبر حقل نفطي في العالم، مما يمنحها ثقلًا استراتيجياً مستداماً في معادلة الطاقة العالمية.

الطاقة الإنتاجية

تتراوح الطاقة الإنتاجية للنفط الخام في الكويت في الظروف الطبيعية بين 2.7 إلى 3 ملايين برميل يومياً، حيث يُخصص الجزء الأكبر منها للتصدير الخارجي كخام، بينما يُوجه الجزء المتبقي للتكرير المحلي لتلبية احتياجات السوق المحلي وتصدير المشتقات النفطية عالية الجودة، مما يجعل الكويت ركيزة أساسية في تلبية الطلب العالمي على الطاقة.

وصف الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح التداعيات التي خلفها إغلاق مضيق هرمز على قطاع النفط في الكويت بأنها «أصعب وأكبر أزمة واجهناها في قطاع النفط في الكويت منذ الغزو العراقي عام 1990»، في إشارة إلى حجم التأثير الذي أحدثته الحرب في حركة الملاحة وإمدادات الطاقة بالمنطقة. وقال الشيخ نواف، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس»، إن عودة الملاحة عبر المضيق إلى طبيعتها ستتيح للكويت استعادة مستويات إنتاج النفط التي كانت قائمة قبل الحرب، مؤكداً إمكانية تجاوز تلك المستويات أيضاً.

وأوضح أن فتح مضيق هرمز دون قيود يمثل عاملاً حاسماً لاستقرار قطاع الطاقة، مشيراً إلى أنه مهما توسعت الدول في إنشاء خطوط الأنابيب أو زيادة طاقات التخزين، فإن ذلك لن يكون كافياً ما لم تتوافر حرية الملاحة وضمان التدفق الآمن للهيديروكربونات عبر المضيق.

وتأتي تصريحات الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول في ظل تداعيات الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، والتي أدت إلى إغلاق المضيق عملياً منذ أواخر فبراير، ما انعكس بصورة مباشرة على حركة صادرات النفط والطاقة القادمة من دول الخليج، باعتبار أن الجزء الأكبر منها يمر عبر هذا الممر الملاحي الحيوي. وأكد الشيخ نواف أن قدرة الكويت على استعادة إنتاجها بسرعة تعكس مرونة القطاع النفطي، إلا أن استمرار انسيابية حركة التجارة والطاقة عبر مضيق هرمز يظل شرطاً أساسياً لاستقرار عمليات الإنتاج والتصدير وعودة الأسواق إلى أوضاعها الطبيعية.

خطط طوارئ

وأكد الصباح أن المؤسسة تعمل على

الشركة عقدت مؤتمر المحللين الماليين لمناقشة نتائج النصف الأول 2026

العملية للطاقة: مقومات قوية لقطاع التنقيب والإنتاج وسجل أعمال قياسي يدعمان النمو

الطاقة الإنتاجية للنفط الخام إلى 4.0 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2035. ثانياً، توسيع وتنويع خدمات حقول النفط بالاستفادة من التأهيلات المسبقة التي حصلت عليها الشركة في مجالات المضخات الكهربائية الغاطسة، وأسلاك الرفع والتنزيل، والفحص، ومولدات البخار ذات المرور الواحد، بما يدعم تنفيذ هذه الخدمات بصورة مستقلة. وأخيراً، مواصلة التوسع الانتقائي في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب دراسة فرص الاستحواذ والاندماج، للاستفادة من النمو المتوقع في الطلب على خدمات الحفر بحلول عام 2030، مع الحفاظ على نهج منضبط في تخصيص رأس المال ومستويات مديونية منخفضة.»

ومن جهته قال المدير العام للشؤون المالية للشركة، زين الدين جابووالا: «انعكس النمو القوي في الإيرادات على ارتفاع الأرباح والتدفقات النقدية، فيما أسهم الطرح العام الأولي في تعزيز المركز المالي للشركة وزيادة قدرتها على تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين على المدى الطويل. وفي المجمل، حافظت الشركة على مركز مالي قوي ومنخفض المخاطر، يتيح لها تمويل خطط النمو المستقبلية مع المحافظة على نهج مالي متحفظ.»



الشركة العملية للطاقة (ش.م.ك.ع)
Action Energy Company (K.S.C.P)

أداء الشركة

أساس نجاحها منذ تأسيسها، بما يدعم تحقيق قيمة مستدامة للمساهمين.»

وأضاف بورسلي: «ويظل سجل الأعمال المتعاقد عليه، البالغ 349 مليون د.ك..، أبرز مؤشرات قوة الشركة، إذ يمثل أكثر من ضعف مستواه قبل عام، ويوفر رؤية واضحة للإيرادات المستقبلية، باعتباره أعمالاً متعاقداً عليها ومقامة بالدينار الكويتي وتمتد على مدى عدة سنوات. ورغم التحديات الإقليمية، واصلت عمليات الشركة أداءها دون انقطاع، بما يعكس مرونة نموذج أعمالها وقدرتها على دعم تنفيذ مستهدفات الكويت في قطاع الطاقة.»

ومن جانبه، قال المدير العام للخدمات وتطوير الأعمال بالشركة، إيفان تشيكونوف: «ترتكز استراتيجية النمو المقبلة للشركة على ثلاثة محاور رئيسية. أولاً، تعزيز ريادتها في السوق الكويتي، ودعم خطط شركة نفط الكويت لرفع

وبدوره، قال نائب رئيس مجلس الإدارة، رواف إبراهيم بورسلي: «في أقل من أربع سنوات، انتقلت الشركة العملية للطاقة من تشغيل أربع حفارات إلى أكثر من عشرين حفارة بمعدل تشغيل كامل، مع بناء أحد أحدث أساطيل الحفر في المنطقة، وتحقيق نمو قوي في الإيرادات، وتعزيز الهوامش، ومضاعفة صافي الربح، وخفض مستويات المديونية. ويعكس هذا الأداء نجاح الشركة في بناء قاعدة أعمال متينة ترتكز على أسطول حديث، وسجل أعمال متعاقد عليه بلغ مستوى قياسياً، ومركز مالي قوي، وشراكة استراتيجية طويلة الأمد مع شركات النفط الوطنية. ومع دخول المرحلة المقبلة من النمو، ستواصل الشركة تنفيذ استراتيجيتها بالانضباط المالي والتشغيلي ذاته الذي شكّل

كيلوغرامات للبرميل، فيما تواصل شركات النفط الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي إظهار مرونة عالية والالتزام راسخ باستثمارات كبيرة وطويلة الأجل لزيادة الطاقة الإنتاجية، وسط تنامي الطلب على الحفارات بحلول عام 2030.

وأكدت الشركة الأهمية الجوهرية لأسواق الخليج في أمن الطاقة العالمي، والتي تستند إلى طموحات إنتاجية أكثر استدامة بكثير من دورة أسعار السلع الأساسية، وفي مقدمتها خطط الكويت الوطنية لرفع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام إلى 4.0 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2035. وفي هذا الإطار، أكدت الشركة العملية للطاقة جاهزيتها الكاملة لدعم المرحلة المقبلة من النمو، بوصفها الشريك المحلي الأول والرائد في خدمات التنقيب والإنتاج المتكاملة في الكويت، والمالكة والمشغلة لأحدث أسطول حفارات في المنطقة بمتوسط عمر يبلغ 3.07 سنوات فقط، مقارنة بمتوسط يقارب 15.9 سنة في الكويت ومتوسط أعلى في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام.

عقدت الشركة العملية للطاقة، المدرجة في السوق الأول لبورصة الكويت، وهي الشريك المحلي الأول والرائد في خدمات التنقيب والإنتاج المتكاملة في الكويت، والمالكة والمشغلة لأحدث أسطول حفارات في المنطقة، مؤتمر المحللين والمستثمرين لمناقشة نتائج النصف الأول من عام 2026، حيث استعرضت أبرز النتائج المالية والتشغيلية، والمقومات القوية لقطاع الحفر البري، ونظرة الشركة للمرحلة المقبلة، والتي تتركز على تعزيز أعمال الحفر الأساسية في الكويت، والتوسع في خدمات حقول النفط ذات القيمة الأعلى، ودراسة فرص النمو الإقليمي الانتقائي مع الحفاظ على مركز مالي قوي.

مقومات قطاع الحفر

بيّنت الشركة العملية للطاقة قوة مقومات قطاع الحفر البري محلياً وإقليمياً، إذ تتمتع دولة الكويت بأحد أعلى معدلات عمر الاحتياطات عالمياً بنحو 276 عاماً، وتكلفة إنتاج تُعد من الأكثر تنافسية عالمياً عند نحو 8.5 دولارات للبرميل، وكثافة انبعاثات كربونية منخفضة تُقدر بنحو 8.5

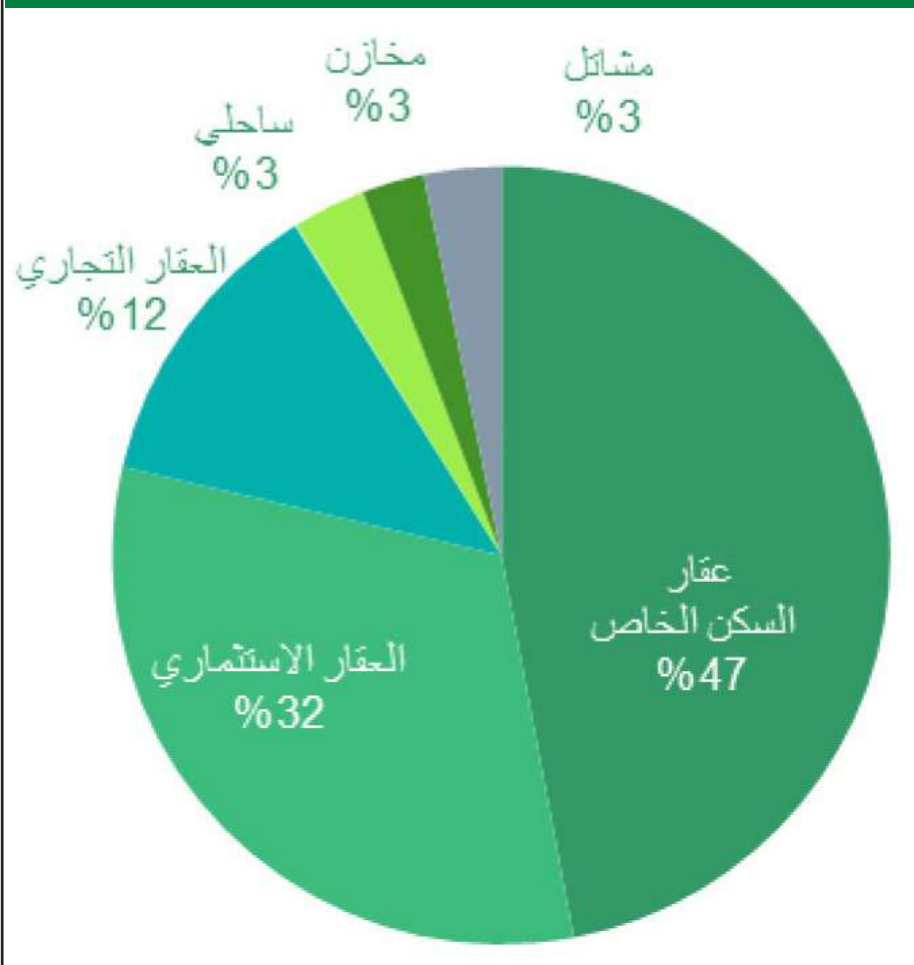
العاصمة تتصدر أسعار الأراضي التجارية بمتوسط 9.188 ديناراً للمتر المربع

بيت التمويل: 907.5 مليون دينار تداولات العقار بالربع الثاني 2026

1 السكن الخاص يستحوذ على المرتبة الأولى بحصة 47% من التداولات

2 القطاع الاستثماري يحافظ على المركز الثاني ويستحوذ على 31.6% من السوق

حصة القطاعات العقارية



سجل عدد الصفقات المتداولة في السكن الخاص 1,106 صفقة في الربع الثاني 2026 بزيادة نسبتها 23.3% عن عددها المنخفض في الربع الأول الذي سجل 897 صفقة، فيما يعد مرتفعاً بنسبة 4.4% على أساس سنوي.

العقارات الاستثمارية

بلغت قيمة تداولات العقارات الاستثمارية 287.1 مليون دينار في الربع الثاني 2026 بنسبة انخفاض قدرها 1.6% عن قيمتها المرتفعة خلال الربع الأول 2026، وتعد قيمتها أقل بشكل ملحوظ بنسبة وصلت إلى 40.5% على أساس سنوي.

تحسن متوسط قيمة الصفقة في فئة العقارات الاستثمارية مسجلاً 875.3 دينار في الربع الثاني 2026 بزيادة طفيفة نسبتها 0.2% عن الربع الأول 2026 الذي كان يعد أدنى مستوى خلال نحو عامين، كما أن مؤشر متوسط قيمة الصفقة انخفض بنسبة قدرها 36.3% على أساس سنوي.

سجل عدد الصفقات المسجلة على العقارات الاستثمارية 328 صفقة في الربع الثاني 2026 بانخفاض 1.8% عن عددها في الربع الأول 2026، كما انخفض عددها بنسبة 6.6% على أساس سنوي.

بلغت قيمة تداولات العقارات التجارية 112.9 مليون دينار منخفضة 47.4% عن قيمتها في الربع الأول 2026، كما تراجع بنسبة 2.3% على أساس سنوي.

وانخفض متوسط قيمة الصفقة في فئة العقارات التجارية إلى حوالي 2.5 مليون دينار في الربع الثاني 2026 بانخفاض قدرها 50.9% مقابل نحو 5.1 مليون دينار في الربع الأول 2026، كما انخفض هذا المؤشر بنسبة ملحوظة عن مستواه المرتفع في الربع الثاني من عام 2026 الذي تخطى 5 مليون دينار.

سجل الطلب على فئة العقارات التجارية 45 صفقة في الربع الثاني 2026 بزيادة 7.1% عن مستواه المنخفض الذي شهده الربع الأول 2026 حيث سجل 42 صفقة، كما يصل عدد الصفقات على فئة العقارات التجارية إلى ضعف عدد الصفقات المسجل البالغ 23 صفقة في الربع الثاني من العام الماضي 2025.

21.5% عن الربع الأول 2026 وتصل إلى 16.1% على أساس سنوي. بلغ إجمالي عدد الصفقات المتداولة التي يتم تجميعها على أساس شهري إلى 1,494 صفقة في الربع الثاني 2026 بنسبة زيادة 12.8% عن الربع الأول 2026، كما يعد مرتفعاً بنسبة 2.1% على أساس سنوي، مدفوعاً بارتفاع سنوي لعدد الصفقات في السكن الخاص وفي فئة العقارات التجارية، فيما انخفض عدد الصفقات المسجلة على العقار الاستثماري، وتراجع الطلب على فئة الشريط الساحلي على أساس سنوي إلا أنه شهد نشاطاً ملحوظاً على فئة المخازن إضافة إلى عدد تداولات محدود شهدتها فئة المشاتل الزراعية خلال الربع الثاني 2026.

تداولات العقارات السكنية

سجلت التداولات العقارية على فئة السكن الخاص 426.6 مليون دينار في الربع الثاني 2026 بزيادة 8.2% عن قيمتها في الربع السابق له، فيما تعد مرتفعة بنسبة 2.0% على أساس سنوي. بلغ متوسط قيمة الصفقة في فئة السكن الخاص 385.7 ألف دينار منخفضاً بنسبة 12.2% عن الربع الأول 2026 الذي سجل مستوى مرتفعاً، ويعد هذا المؤشر أدنى بنسبة قدرها 2.3% على أساس سنوي.

إجمالي قيمة التداولات العقارية



على فئة المخازن بحصة قدرها 3.0% من التداولات العقارية ومثلت تداولات الشريط الساحلي نحو 2.6%، في حين شكلت تداولات العقار الحرفي 0.1% من إجمالي قيمة التداولات العقارية في الربع الثاني 2026.

إجمالي التداولات

بلغت قيمة التداولات العقارية 907.5 مليون دينار خلال الربع الثاني 2026 وفق بيانات ومؤشرات إدارة التسجيل والتوثيق التي يتم تجميعها على أساس شهري في وزارة العدل الكويتية، بنسبة انخفاض 11.4% عن المستوى المرتفع الذي سجلته في الربع الأول 2026، كما تعد مرتفعة بنسبة ملحوظة قدرها 15% على أساس سنوي.

سجل مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية 607 ألف دينار بنهاية الربع الثاني 2026 بنسبة انخفاض

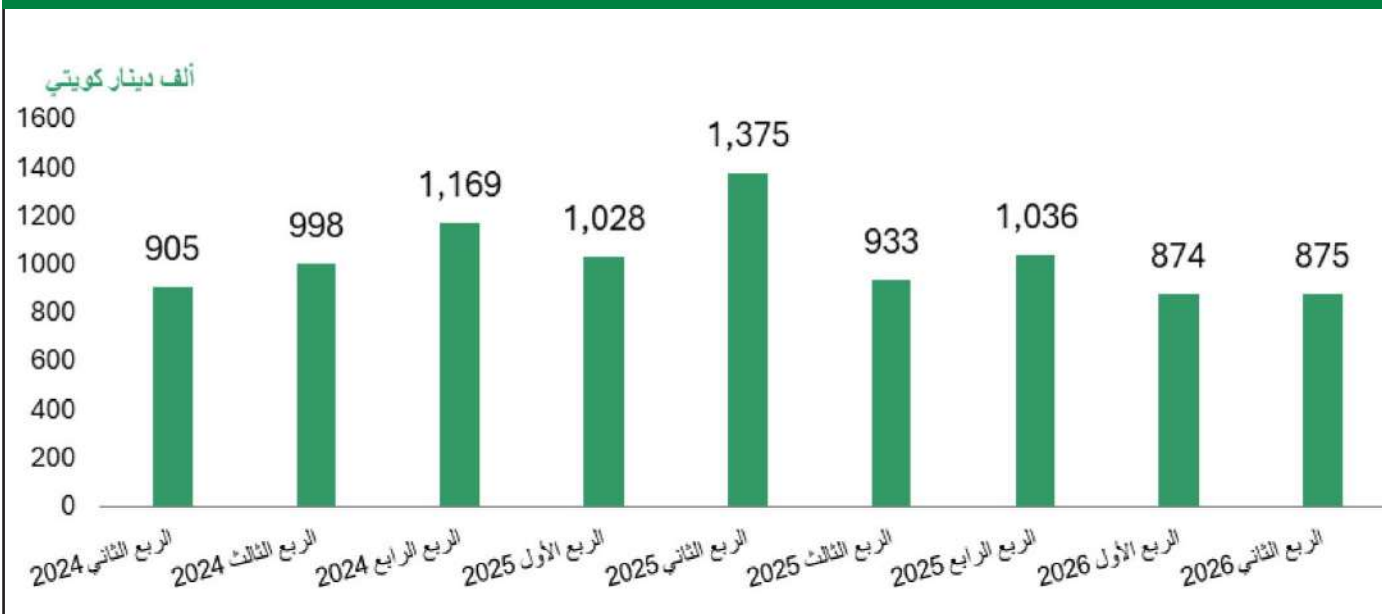
تداولات القطاعات العقارية

تمثل حصة تداولات السكن الخاص 47.0% من إجمالي تداولات العقار بزيادة ملحوظة عن حصة شكلت 38.5% في الربع السابق وتحتل بهذا المرتبة الأولى في الربع الثاني 2026، وبقيت مساهمة العقار الاستثماري في المرتبة الثانية بين القطاعات العقارية بحصة استحوذت على 31.6% من التداولات في الربع الثاني 2026 مقابل حصة مثلت 28.5% في الربع الأول 2026، تليها حصة تداولات العقار التجاري في المرتبة الثالثة مستحوذة حصة انخفضت إلى 12.4% في الربع الثاني مقابل 21.0% من إجمالي التداولات مقابل 20.2% في الربع الأول 2026، فيما شكلت التداولات على باقي فئات العقارات 8.9% من التداولات مدفوعة بنشاط التداولات على فئة المشاتل الزراعية التي شكلت وحدها 3.2% من إجمالي التداولات يليها التداولات العقارية

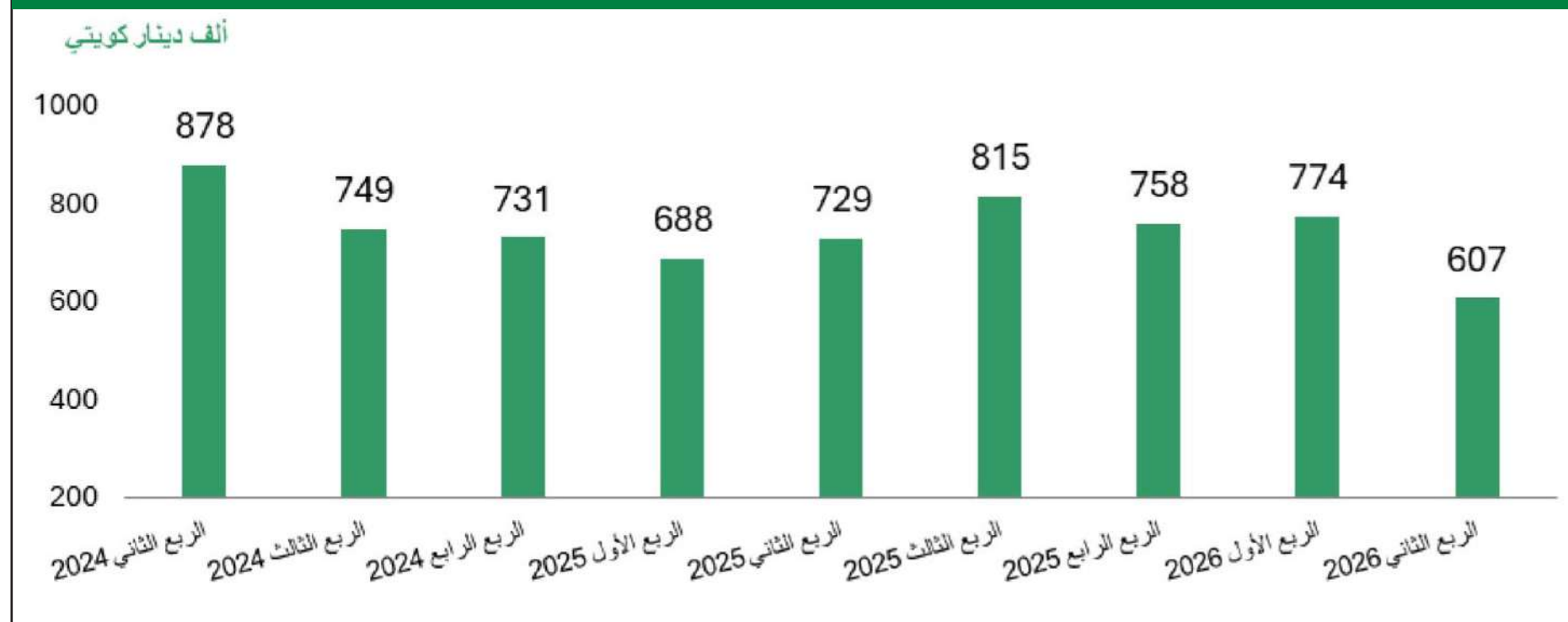
قال تقرير بيت التمويل الكويتي أن متوسط سعر متر السكن الخاص في محافظة العاصمة سجل 1,318 دينار بنهاية الربع الثاني 2026، ويصل في الاستثماري إلى 2,738 دينار، ويزيد عن ذلك في العقار التجاري بالمحافظة إذ يصل متوسط سعر المتر فيه إلى 9,188 دينار بنهاية الربع الثاني 2026. وفي محافظة حولي بلغ متوسط سعر المتر للسكن الخاص حدود 1,028 دينار، في حين ارتفع في الاستثماري مسجلاً 1,978 دينار، وفي العقار التجاري مسجلاً 4,061 دينار، ويبلغ متوسط السعر 693 دينار للسكن الخاص بمحافظة الفروانية، فيما سجل متوسط السعر للعقار الاستثماري بالمحافظة 1,716 دينار، وفي العقار التجاري وصل المتوسط إلى 2,813 دينار.

متوسط سعر المتر المربع في القطاعات العقارية المختلفة في محافظات الكويت بنهاية الربع الثاني 2026

متوسط قيمة الصفقة في العقار الاستثماري



متوسط قيمة الصفقة من إجمالي التداولات العقارية



بلغت 7.3 مليون دينار في النصف الأول من 2026

أرباح عقارات الكويت تقفز 44 %

1 الذربان: النتائج تعكس قوة نموذج أعمالنا القائم على التنوع والمرونة والانضباط الاستثماري

2 البحر: تقدم المشاريع الاستراتيجية يعزز جاهزية الشركة للمرحلة المقبلة



طلال جاسم البحر



إبراهيم صالح الزربان

في تطوير فرصها الاستثمارية في مدينة سافانا بولاية جورجيا، في إطار استراتيجيتها للتوسع في قطاع الوحدات السكنية المستقلة (SFR)، والاستفادة من فرص النمو التي يشهدها هذا القطاع في السوق الأمريكي. وفي ختام تصريحه، أكد البحر أن ما حققته الشركة خلال النصف الأول من العام يعكس قدرتها على التنفيذ المنضبط وتحويل الخطط إلى نتائج ملموسة، مشيراً إلى أن المرحلة المقبلة ستركز على استكمال المشاريع قيد التطوير، وتعزيز مساهمة الأصول المدرة للدخل، ومواصلة بناء محفظة استثمارية قادرة على تحقيق النمو عبر مختلف دورات السوق.

توسعها في دولة الإمارات، أعلنت الشركة خلال الفترة من استحوادها على 66.6 % من قطعة أرض في إمارة أبوظبي، بالشراكة مع شركة إيفا للفنادق والمنتجعات، تمهيداً لتطوير مشروع جديد يُضاف إلى محفظة مشاريعها، ويدعم مسارها في النمو على المدى الطويل. أما في الولايات المتحدة، فواصلت الشركة تعزيز أداء محفظتها الاستثمارية من خلال الإدارة النشطة لأصولها التشغيلية، بالتزامن مع استكمال التخرج من مشروع «501 First Residences» في ميامي بعد الانتهاء من أعمال التطوير والتسليم. كما كما أحرزت تقدماً

المرافق العميقة بنسبة 99.6 %، وتواصلت أعمال البنية التحتية، إلى جانب ترسية عدد من العقود التنفيذية الرئيسية، وفي مقدمتها عقد الأعمال الكهربائية وعقد تنفيذ الهياكل مسبقة الصب الـ 1,100 فيلا، تمهيداً لانتقال المشروع إلى المراحل الإنشائية التالية. وفي دبي، واصل مشروع «دوموس 5» إحراز تقدم ملحوظ، حيث بلغت نسبة الإنجاز نحو 91 %، مع انتقال المشروع إلى المراحل النهائية من التنفيذ، واستمرار أعمال التشطيبات والتجهيز تمهيداً لاستكمال وتسليمه خلال الفترة المقبلة. وفي خطوة تعكس استمرار

على الالتزام بأعلى معايير الجودة والانضباط التشغيلي. على صعيد المشاريع المحلية، واصل مشروع سكن العمال في صباحان تحقيق تقدم ملحوظ، حيث بلغت نسبة الإنجاز الإجمالية نحو 98 %. ويُعد المشروع، الممتد على مساحة 40 ألف متر مربع، أحد المشاريع الاستراتيجية للشركة في الكويت، ومن المتوقع استكمال وتسليمه الفترة المقبلة. بما يدعم نمو الإيرادات التشغيلية مستقبلاً. وانتقالاً إلى دولة الإمارات، واصل مشروع «الطي هيلز» في إمارة الشارقة، أحد أكبر المشاريع التطويرية للشركة، تقدمه وفق الخطة التنفيذية المعتمدة. وخلال الربع الثاني، استُكملت أعمال

منفرداً، فقد ارتفعت الإيرادات بنسبة 22.6 % لتبلغ 12.6 مليون دينار كويتي، مقارنةً مع 10.3 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من العام الماضي. وأكد إبراهيم صالح الزربان، رئيس مجلس إدارة الشركة، أن هذه النتائج تعكس قوة نموذج أعمال «عقارات الكويت»، الذي يقوم على التنوع والمرونة والانضباط الاستثماري، بما يعزز قدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والإقليمية والاستفادة من الفرص المتاحة في مختلف دورات السوق. وأوضح أن الشركة، بخبرتها الممتدة في المنطقة، تواصل تعزيز مواقعها في أسواقها الاستراتيجية من خلال تنفيذ مشاريعها القائمة، بالتوازي مع اقتناص فرص استثمارية جديدة تدعم تنوع محفظتها العقارية جغرافياً وقطاعياً، بما يعزز تنافسيتها ويضمن مواصلة خلق القيمة للمساهمين على المدى الطويل. من جانبه، صرّح طلال جاسم البحر، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، بأن الربع الثاني شكّل مرحلة مفصلية في مسيرة مشاريع الشركة، مع إحراز تقدم نوعي في عدد من المشاريع الاستراتيجية، بما يعزز جاهزيتها للمراحل المقبلة، ويمهد لانعكاس هذا التقدم تدريجياً على الأداء التشغيلي والمالي. وأوضح أن هذه النتائج تعكس كفاءة الشركة في إدارة وتنفيذ مشاريعها، وحرصها

أعلنت شركة عقارات الكويت، إحدى الشركات الرائدة في قطاع الاستثمار والتطوير العقاري، عن نتائجها المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2026، والتي واصلت من خلالها تحقيق أداء مالي وتشغيلي قوي يعكس متانة نموذج أعمالها وكفاءة تنفيذ استراتيجيتها، رغم التحديات والمتغيرات الإقليمية التي شهدتها الفترة. وسجلت الشركة صافي أرباح بلغ 7.3 مليون دينار كويتي، بواقع 5.64 فلساً للسهم، مقارنة مع 5.1 مليون دينار كويتي بواقع 4.55 فلساً للسهم خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، بنمو نسبته 44 %. كما سجلت الإيرادات نمواً استثنائياً بنسبة 84 % لتصل إلى 36.4 مليون دينار كويتي، مقابل 19.8 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2025، مدفوعة بمواصلة الاعتراف بإيرادات مشروع «الطي هيلز» في إمارة الشارقة وفقاً لنسب الإنجاز. وارتفع إجمالي أصول الشركة بنسبة 21.2 % ليلعب 562.6 مليون دينار كويتي، فيما ارتفعت حقوق مساهمي الشركة بنسبة 34 % لتصل إلى 226 مليون دينار كويتي، وهو ما يعكس صلاية المركز المالي للشركة وقدرتها على دعم النمو ومواجهة المتغيرات، بما يعزز مرونة الشركة واستدامة أدائها على المدى الطويل. أما على مستوى الربع الثاني

المبادرة تهدف إلى تثقيف المجتمع وتعزيز ثقة المتعاملين مع القطاع المصرفي

البنك الأهلي الكويتي يُطلق كتيباً خاصاً بدليل حماية العملاء المحدث لعملائه



أطلق البنك الأهلي الكويتي كتيب دليل حماية العملاء المحدث بتصميم يتماشى مع الهوية البصرية للبنك، ضمن حرصه على تنظيم العلاقة بينه وبين عملائه وضمان أعلى درجات الشفافية في التعاملات المصرفية. ويواكب الكتيب أفضل الممارسات العالمية في الصناعة المصرفية ويأتي لتعزيز حماية حقوق العملاء ونشر التوعية المصرفية وتحقيق الشمول المالي لدى جميع الشرائح في السوق الكويتي. ويتماشى الكتيب الذي أصدره البنك الأهلي الكويتي مؤخراً باللغتين العربية والإنكليزية مع الهوية الخاصة به ويمكن الاطلاع عليه وتحميله بصيغة PDF من خلال زيارة الموقع الإلكتروني للبنك، أو الحصول عليه من فروع المنتشرة في جميع محافظات دولة الكويت.

ويضمن الدليل الجديد مجموعة من المبادئ الرئيسية، وأبرزها توضيح الشروط، الأحكام والرسوم بلغة سهلة ومبسطة، وتطبيق أحدث التقنيات لحماية بيانات العملاء وحساباتهم، وتوفير قنوات متعددة ومباشرة للتعامل مع ملاحظات العملاء بكل جدية وسرعة، وضمان معاملة جميع العملاء بإنصاف وتوفير الثقافة المالية اللازمة لهم، وهو يشكل دليلاً على التزام البنك الراسخ

بوضع العميل في صدارة أولوياته، بحيث يحدد بوضوح الأطر الكفيلة بضمان التعامل العادل، والتعريف بالمنتجات والخدمات المصرفية المالية، فضلاً عن تسريع وتيرة معالجة الشكاوى وحماية البيانات الشخصية والمالية، وخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من المحاور. ويعد هذا الكتيب وثيقة مرجعية وإلزامية تهدف إلى تنظيم العلاقة بين البنك وعملائه،

الأهلي الكويتي، ويأتي كركيزة أساسية لبناء ثقة مصرفية، وتأكيد مكانة البنك كخيار أفضل وأكثر أماناً لمختلف العملاء في السوق. كما يعد هذا الكتيب خطوة عملية لترسيخ مفهوم الخدمات المصرفية المسؤولة، بحيث يهدف البنك من خلاله إلى تعريف العلاقة التي تربطه بالعميل لتكون قائمة على الشراكة الحقيقية، مما يرفع من مكانته التنافسية ويعزز استقراره على المدى الطويل. ويأتي ذلك في وقت تعتبر حماية العميل خط الدفاع الأول للبنك، ولذا يأتي إصدار هذا الدليل لحماية المتعاملين معه من خلال بناء علاقات مستدامة قائمة على الشفافية، وتقليل نسب النزاعات، والتأكيد بأن كافة معاملاتهم محاطة بأعلى درجات السرية والأمان والوضوح وهو ما يرفع معدلات رضاهم وولائهم للبنك الأهلي الكويتي. ويسهم هذا الدليل في ضمان جودة العمليات التشغيلية، ويشكل دليلاً على كفاءة فريق العمل، وأن البنك الأهلي الكويتي لا يسعى فقط لتقديم خدمات مصرفية، بل لبناء مجتمع واع بحقوقه، وتوطيد سمعته كعلامة موثوقة في القطاع المصرفي، لتظل تجربة العميل الآمنة والموثوقة هي العنوان الرئيسي لجميع مبادراته وخطته.

في إطار التزامه المتواصل بالمسؤولية البيئية

«التجاري»: مبادرة لتنظيف الشواطئ بمشاركة الموظفين

الورع: نؤمن بأهمية الحفاظ على البيئة البحرية والشواطئ



أمانى الورع

في إطار التزامه المتواصل بالمسؤولية المجتمعية والبيئية، أطلق البنك التجاري الكويتي، وبمشاركة موظفي البنك، مبادرة لتنظيف شاطئ الماريننا، وذلك بهدف إزالة المخلفات والنفايات من السواحل، وحماية البيئة البحرية من السلوكيات الضارة، إلى جانب تعزيز التنوع البيئي والحفاظ على النظام البيئي البحري وتعزيز استدامته. وقد جاءت

هذه المبادرة ضمن جهود البنك المستمرة لتحقيق أهداف حملة التحول الأخضر Go Green التي تهدف إلى تعزيز الوعي البيئي والمساهمة في الحفاظ على البيئة. وفي تعليقها على هذه المبادرة، قالت أمانى الورع، نائب المدير العام لقطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري: «نؤمن في البنك التجاري بأهمية الحفاظ على البيئة البحرية والشواطئ كجزء أساسي من مسؤوليتنا الاجتماعية والبيئية، ونهدف إلى دعم الجهود الرامية لحماية هذه الموارد الطبيعية والبيئة البحرية من التلوث، وتعزيز ثقافة المحافظة على البيئة والتوعية

بأهميتها بين جميع أفراد المجتمع». وأضافت مبينة أن هذه المبادرة تعد جزءاً من سلسلة الجهود والفعاليات التي ينظمها البنك التجاري ضمن حملة التحول الأخضر Go Green لتعزيز الوعي البيئي وتشجيع العمل التطوعي في مختلف المجالات، بما يعكس التزامنا تجاه البيئة والمجتمع. واختتمت أمانى الورع تصريحها بتوجيه الشكر إلى موظفي البنك المتطوعين على جهودهم ومشاركتهم في هذه المبادرة، مثنية شواطئ الكويت وتعزيز الوعي البيئي، بما يسهم في الحفاظ عليها كوجهات مستدامة وصديقة للبيئة.

للأفراد والشركات وعلى مستوى الكويت والمنطقة

«الوطني» يحصد 17 جائزة مرموقة من «غلوبال فاينانس»



احتياجات العملاء وتواكب أنماط حياتهم الرقمية. ويواصل البنك تطوير قنواته المصرفية الرقمية وتوظيف أحدث التقنيات لتعزيز تجربة العملاء، مع التركيز على الابتكار والأمن السيبراني وتوسيع نطاق الحلول الرقمية، بما يدعم رؤيته الرامية إلى تقديم أفضل تجربة مصرفية في السوق الكويتي والمنطقة.

وجاء اختيار بنك الكويت الوطني للفوز بهذه الجوائز المرموقة بعد عملية تقييم شاملة أجرتها مجلة غلوبال فاينانس بالتعاون مع لجنة تحكيم متخصصة، حيث استند التقييم إلى مجموعة من المعايير الرئيسية شملت قوة استراتيجية البنك في جذب العملاء الرقميين وخدمتهم، ونجاحه في زيادة استخدام القنوات والخدمات الرقمية، ونمو قاعدة العملاء الرقميين، وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية المقدمة، فضلاً عن تحقيق فوائد ملموسة من المبادرات الرقمية، وكفاءة تصميم ووظائف المنصات الإلكترونية وتطبيقات الأجهزة الذكية. كما تم اختيار الفائزين في الفئات الفرعية بناءً على مستوى التميز والنجاح الذي حققته منتجاتهم وخدماتهم الرقمية. وتُعد جوائز غلوبال فاينانس من أبرز الجوائز العالمية المتخصصة في القطاع المالي والمصرفي، حيث تستند في تقييمها إلى مجموعة من المعايير تشمل قوة الاستراتيجية الرقمية، ومستوى الابتكار، ونمو قاعدة العملاء الرقمية، وكفاءة الخدمات المقدمة، إضافة إلى عوامل الأمان وتجربة المستخدم وجودة الحلول التكنولوجية.

في القطاع المالي. كما عرّز «الوطني» ريادته الرقمية إقليمياً بحصده 4 جوائز مرموقة على مستوى منطقة الشرق الأوسط هي: جائزة «أفضل إدارة لأمن المعلومات ومكافحة الاحتيال»، و«أفضل برنامج مصرفي متكامل للشركات»، و«الأفضل في خدمات الخزينة وإدارة النقد عبر الإنترنت»، إضافة إلى جائزة «الخدمات المصرفية الاجتماعية والمجتمعية» عن بنك «وياي»، تقديراً لجهودهم في توفير بيئة مصرفية رقمية آمنة، إلى جانب دوره في تعزيز الشمول المالي وترسيخ مفهوم الخدمات المصرفية المجتمعية الموجهة لفئة الشباب.

وتعكس هذه الجوائز المكانة المتقدمة التي يحتلها بنك الكويت الوطني في مجال التحول الرقمي، والنجاح المستمر لاستثماراته في التكنولوجيا المالية والابتكار، بما يساهم في تقديم خدمات مصرفية متطورة وأمنة وسلسة تلبي

أكد بنك الكويت الوطني مجدداً مكانته الرائدة في القطاع المصرفي، بعد أن تُوِّج بمجموعة من الجوائز المرموقة ضمن جوائز مجلة غلوبال فاينانس لأفضل البنوك في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية لعام 2026، وحصد الوطني 17 جائزة على المستويين المحلي والإقليمي، تقديراً لتميزه في تقديم الحلول والخدمات الرقمية المبتكرة وتعزيز تجربة العملاء، سواء من الأفراد أو الشركات، وفق أعلى معايير الأمان والكفاءة.

وعلى مستوى الكويت، فاز بنك الكويت الوطني بـ 13 جائزة شملت «أفضل بنك رقمي لخدمات الأفراد»، و«أفضل عروض المنتجات المصرفية عبر الإنترنت»، و«أفضل بنك في التحول الرقمي»، و«أفضل حلول الدفع الإلكتروني»، و«أفضل إدارة لأمن المعلومات ومكافحة الاحتيال»، و«أفضل تسويق وخدمات عبر وسائل التواصل الاجتماعي»، و«أفضل برنامج مصرفي متكامل للشركات»، و«أفضل الخدمات الرقمية للشركات»، و«أفضل بوابة إلكترونية من حيث تجربة المستخدم»، و«الأفضل في خدمات الخزينة وإدارة النقد عبر الإنترنت»، و«أفضل استراتيجية المدفوعات الرقمية»، إضافة إلى جائزتي «الأفضل في الائتمان والإقراض الذكي» و«الخدمات المصرفية الاجتماعية والمجتمعية» عن بنك «وياي».

ويؤكد هذا الإنجاز نجاح الاستراتيجية الرقمية لمجموعة بنك الكويت الوطني، وقدرتها على تطوير منظومة متكاملة من الخدمات المصرفية التي تلبي تطلعات العملاء وتواكب التحولات المتسارعة



«وياي» يحصد 3 جوائز مصرفية مرموقة على مستوى الكويت والمنطقة

على الابتكار والاستدامة والتطوير الشخصي، ما يتيح لهم اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتحقيق طموحاتهم والمساهمة بفاعلية في تنمية المجتمع والاقتصاد الرقمي في الكويت.

كما تؤكد جائزة أفضل بنك في الائتمان والإقراض الذكي في الكويت نجاح بنك وياي في تقديم حلول تمويلية مبتكرة تعتمد على أحدث التقنيات الرقمية، بما يتيح للعملاء الموظفين الوصول إلى الخدمات الائتمانية بسهولة وكفاءة ضمن تجربة رقمية متكاملة.

ويعكس الفوز بجائزتي الخدمات المصرفية الاجتماعية والمجتمعية في الكويت وعلى مستوى المنطقة نجاح البنك في بناء منظومة مصرفية تتجاوز الخدمات التقليدية، من خلال تعزيز الشمول المالي، ودعم المبادرات المجتمعية، وتشجيع الممارسات المستدامة والمسؤولية بيئياً، إلى جانب تمكين العملاء من تبني حلول رقمية تساهم في بناء مستقبل أكثر استدامة. كما يواصل وياي دعم وتمكين الشباب بمختلف اهتماماتهم وتطلعاتهم من خلال إطلاق مبادرات وبرامج نوعية وشراكات استراتيجية تركز

الذكي في الكويت ويؤكد هذا التقدير المكانة الرائدة التي يتمتع بها بنك وياي في تطوير تجربة مصرفية رقمية متكاملة تجمع بين الابتكار، وسهولة الاستخدام، وتعزيز التواصل والتفاعل مع المجتمع.

ومنذ انطلاقة، نجح وياي بنك في إعادة تعريف مفهوم الخدمات المصرفية للأجيال الرقمية من خلال تقديم حلول مصرفية متكاملة وسلسة عبر تطبيق رقمي متطور يواكب تطلعات العملاء ويمنحهم تجربة مصرفية أكثر سهولة ومرونة.

أعلن وياي بنك، أول بنك رقمي في الكويت عن فوزه بثلاث جوائز مصرفية مرموقة، في إنجاز جديد يعكس ريادته في الابتكار الرقمي وتقديم تجارب مصرفية متطورة تضع العميل في قلب اهتماماته.

وقد حصد بنك وياي الجوائز التالية:

- جائزة الخدمات المصرفية الاجتماعية والمجتمعية في الكويت
- جائزة الخدمات المصرفية الاجتماعية والمجتمعية على مستوى المنطقة
- جائزة أفضل بنك في الائتمان والإقراض

«الجوهرة» من بنك «الوطني»... أكبر برنامج سحوبات مصرفية في الكويت

توّج 3 مليونيرات جدد كل عام إضافة إلى جوائز نقدية أسبوعية وشهرية قيّمة



أكبر حساب جوائز بالكويت

احسبها مع الوطني

5,000,000

منصات التواصل الاجتماعي، في إطار حرصه على إبقاء العملاء على اطلاع دائم بمجريات السحوبات وإعلان الفائزين أولاً بأول.

كما يحرص البنك على تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص بين العملاء، حيث لا يدخل أي عميل فائز في أي سحب جديد لمدة 90 يوم عمل من تاريخ فوزه، فيما لا يشارك الفائز بجائزة واحدة أو مجموعة جوائز بتبلغ قيمتها 50 ألف دينار كويتي أو أكثر في أي سحوبات أخرى لمدة سنة كاملة من تاريخ آخر فوز له، بما يتيح الفرصة لأكبر عدد ممكن من العملاء للفوز.

ويواصل حساب «الجوهرة» تقديم نموذج مصرفي متكامل يجمع بين تعزيز ثقافة الادخار ومنح العملاء فرصاً استثنائية للفوز على مدار العام، من خلال أكبر برنامج سحوبات مصرفية في الكويت وأعلى قيمة جوائز سنوية في القطاع المصرفي. كما يعكس البرنامج حرص بنك الكويت الوطني على توفير حلول مبتكرة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء، عبر تجربة مصرفية رقمية متطورة ومزايا تنافسية تجعل «الجوهرة» من أبرز برامج الادخار والجوائز في السوق الكويتي.

المالية المستقبلية.

وفي إطار التزام بنك الكويت الوطني بتقديم تجربة مصرفية سهلة ومتطورة، يمكن للعملاء فتح حسابات «الجوهرة» أو «الجوهرة للتوفير» بشكل رقمي بالكامل من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الوابل.

كما أصبح بإمكان غير عملاء بنك الكويت الوطني فتح حساب «الجوهرة» مباشرة عبر التطبيق والاستفادة من جميع مزايا البرنامج والجوائز المتاحة، بما يعكس توجه البنك نحو توفير خدمات مصرفية رقمية أكثر سهولة ومرونة وإتاحة للجميع.

ويولي بنك الكويت الوطني أهمية قصوى لترسيخ أعلى معايير النزاهة والشفافية في جميع سحوبات «الجوهرة» و«الجوهرة جونيور»، حيث تجرى السحوبات بحضور وتحت إشراف ومراقبة ممثلين من شركتي التدقيق العالميتين «ديلويت» و«جرانت ثورنتون»، بما يضمن تطبيق أعلى معايير الحوكمة والعدالة في جميع مراحل السحب.

كما يتيح بنك الكويت الوطني متابعة جميع سحوبات «الجوهرة» و«الجوهرة جونيور» عبر حساباته الرسمية على

يتم الإعلان عن الفائز الثالث خلال شهر سبتمبر المقبل.

ويمنح بنك الكويت الوطني العملاء الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً فرصاً للفوز من خلال سحب «الجوهرة جونيور»، حيث يتيح لهم الدخول في سحب شهري على سبع جوائز نقدية تشمل ثلاثة فائزين يحصل كل منهم على ألف دينار كويتي وأربعة فائزين يحصل كل منهم على 500 دينار كويتي، إضافة إلى إمكانية الفوز بجائزة نقدية بقيمة 10 آلاف دينار كويتي مع كل سحب على الجائزة الكبرى لحساب «الجوهرة» بالإضافة إلى دخول جميع سحوبات الجوهرة.

وللراغبين في تنمية مدخراتهم مع الاستفادة من مزايا البرنامج، يوفر حساب «الجوهرة للتوفير» عائداً يصل إلى 1.5% خلال السنة الأولى، إلى جانب التأهل للدخول في السحوبات الشهرية وسحوبات الجائزة الكبرى لحساب «الجوهرة»، وذلك وفق شروط الحساب.

ويجمع «الجوهرة للتوفير» بين مزايا الادخار والعائد التنافسي وفرصة الفوز بجوائز كبرى، بما يوفر قيمة مضافة للعملاء ويساعدهم على تحقيق أهدافهم

يواصل حساب «الجوهرة» من بنك الكويت الوطني ترسيخ مكانته كأكبر برنامج سحوبات مصرفية من نوعه في الكويت، بإجمالي جوائز سنوية تبلغ 5 ملايين دينار كويتي، تشمل سحوبات أسبوعية وشهرية وثلاث جوائز كبرى بقيمة مليون دينار كويتي لكل منها.

وبعد «الجوهرة» أكثر من مجرد حساب مصرفي، إذ يجمع بين المكافآت النقدية الاستثنائية والحلول الادخارية المرنة والتجربة الرقمية المتطورة، بما يلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء ويشجع على تعزيز ثقافة الادخار والتخطيط المالي للمستقبل.

ويتميز البرنامج بمنظومة جوائز هي الأكبر والأكثر تنوعاً في السوق الكويتي، حيث يمنح العملاء فرصة الفوز بجائزة أسبوعية بقيمة 20 ألف دينار كويتي، وجائزة شهرية بقيمة 125 ألف دينار كويتي، إضافة إلى الجائزة الكبرى البالغة مليون دينار كويتي والتي يتم السحب عليها ثلاث مرات سنوياً.

وخلال عام 2026، تم الإعلان عن فائزين اثنين بجائزة المليون دينار كويتي في سحبي شهري يناير ومايو، على أن



تثبيت تصنيف الكويت عند «AA-» مع استقرار النظرة المستقبلية

«الشال»: الأصول السيادية الضخمة تمنح الكويت مساحة لاحتواء التوترات

2 نمو مستمر للقطاع غير النفطي ولكن بوتيرة متأثرة بالتطورات

1 توقعات بتجاوز صافي الأصول الأجنبية أضعاف متوسط دول التصنيف



جوهرة هو استمرار قوة المصدات المالية والمركز الخارجي، وهي ثروة تراكتت خلال فترات رواج سوق النفط، بينما تظل المالية العامة والاقتصاد الحقيقي شديدي الارتباط بالنفط.

والمشكلة في الاقتصاد الكويتي ليست في نقص الموارد المالية، وإنما في كيفية استخدامها وفي قدرة الإدارة العامة على تحويل تلك الموارد إلى إصلاح مستدام لحركات الاقتصاد. فالمصدات المالية تستطيع شراء الوقت، لكنها لا تستطيع شراء الإصلاح. وكلما طال الاعتماد عليها لتمويل الاختلالات القائمة، أصبح ثمن الإصلاح المستقبلي أعلى.

الأجنبية السيادية للكويت سيبقى عند مستويات استثنائية مقارنة بالدول ذات التصنيف المائل، وهو ما يوفر للمالية العامة والاقتصاد الكويتي هامش أمان كبيراً في مواجهة الصدمات. وتتوقع الوكالة كذلك أن يسهم الإنفاق الحكومي على تنفيذ مشاريع تطوير البنية التحتية في دعم نمو الاقتصاد غير النفطي، وإن بوتيرة أبطأ، كما تتوقع ارتفاعاً طفيفاً في معدل التضخم خلال عام 2026 قبل تراجعها في عام 2027.

والخلاصة أن تقرير الوكالة الجديد لا يقدم ما يبرر قراءة ثبات التصنيف باعتباره تحسناً في أساسيات الاقتصاد الكويتي. ما يدعم التصنيف في

نحو 51.5 % من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2028. وهنا تكمن المفارقة، فمستوى الدين العام المنخفض لا يمثل في حد ذاته معالجة للاختلال المالي، وإنما يمنح المالية العامة قدرة أكبر على تمويل العجز. وإذا لم يترافق استخدام تلك القدرة التمويلية مع إصلاح حقيقي لهيكل المالية العامة، خصوصاً في جانب الإنفاق، فإن الدين يتحول من أداة لتوفير السيولة إلى أداة لتأجيل معالجة الاختلالات.

أما استمرار قوة المركز الخارجي للكويت، فهو العامل الأكثر وضوحاً في تفسير قدرة التصنيف على الصمود. وقد أكدت الوكالة أن صافي الأصول

قبل أن تصبح تلك الاختلالات أكثر كلفة. فالتقرير ما زال يربط آفاق الاقتصاد الكويتي بالتغيرات في إنتاج النفط، ويتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي الكلي باستمرار التطورات الجيوسياسية وبالتغيرات في مستويات إنتاج النفط، بينما يتوقع استمرار نمو الاقتصاد غير النفطي وإن بوتيرة متباطئة.

ومن جانب آخر، تتوقع الوكالة استمرار ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المالية الثلاث المقبلة وحتى السنة المالية 2029/2028، وإن كانت ستظل، وفق تقديراتها، أدنى كثيراً من متوسط الدول ذات التصنيف «AA»، والبالغ

المركز المالي والخارجي للكويت ما زالت توفر مساحة واسعة لاحتواء تداعيات التوتر الجيوسياسي، إذ ترى الوكالة أن التداعيات المحتملة ستظل ضمن مستويات يمكن احتواؤها، مستندة إلى ما تتمتع به الكويت من أصول مالية كبيرة. كما تتوقع ارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 إلى مستوى يتجاوز عشرة أضعاف متوسط الدول ذات التصنيف «AA».

ولكن، وكما أشرنا في تحليلاتنا السابقة، فإن قوة المصدات المالية لا تعني أن الاختلالات الهيكلية قد عولجت، وإنما توفر وقتاً أطول

قال تقرير «الشال» الإقتصادي: صدر في 7 أغسطس الجاري تقرير وكالة فيتش حول التصنيف الائتماني السيادي للكويت، وقد ثبتت الوكالة التصنيف عند «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة. ومثل تقاريرها السابقة، لم تحل نتيجة التصنيف جديداً، إذ ما زالت الكويت تتمتع بمصدات مالية ومركز خارجي قويين، وهما العاملان الرئيسيان اللذان يدعمان التصنيف، بينما تظل نقاط الضعف الهيكلية للاقتصاد الكويتي قائمة، وفي مقدمتها اعتماده الكبير على النفط وحساسية المالية العامة لتغيرات إنتاجه وأسعاره. واللائق في التقرير الأخير أن قوة

397.1 مليون دينار إجمالي التداولات خلال يوليو

ارتفاع سيولة العقار 23.7 % بفضل الأنشطة الاستثمارية

4 السكن الخاص يستحوذ على 42.3 % من إجمالي التداولات العقارية

3 محافظة الأحمدية تصدر التداولات العقارية بحصة بلغت 44.3 % من الصفقات

عندما بلغت نحو 167.2 مليون دينار كويتي. فيما انخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 42.3 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 52.1 % في يونيو. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو

حين حظيت محافظة مبارك الكبير على أدنى عدد من الصفقات بـ 39 صفقة ممثلة بنحو 6.9 %. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 168 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 0.5 % مقارنة مع يونيو

مليون دينار كويتي. وبلغ عدد الصفقات 569 صفقة، ضمنها حصدت محافظة الأحمدية أعلى عدد من الصفقات بـ 252 صفقة وممثلة بنحو 44.3 % من الإجمالي، تلتها محافظة حولي بـ 101 صفقة ومثلت نحو 17.8 %، في

التداولات لشهر يوليو نحو 397.1 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 23.7 % عن مستوى سيولة شهر يونيو البالغة نحو 321 مليون دينار كويتي، بينما أدنى بما نسبته 10.3 % مقارنة مع سيولة يوليو 2025 عندما بلغت آنذاك نحو 442.7

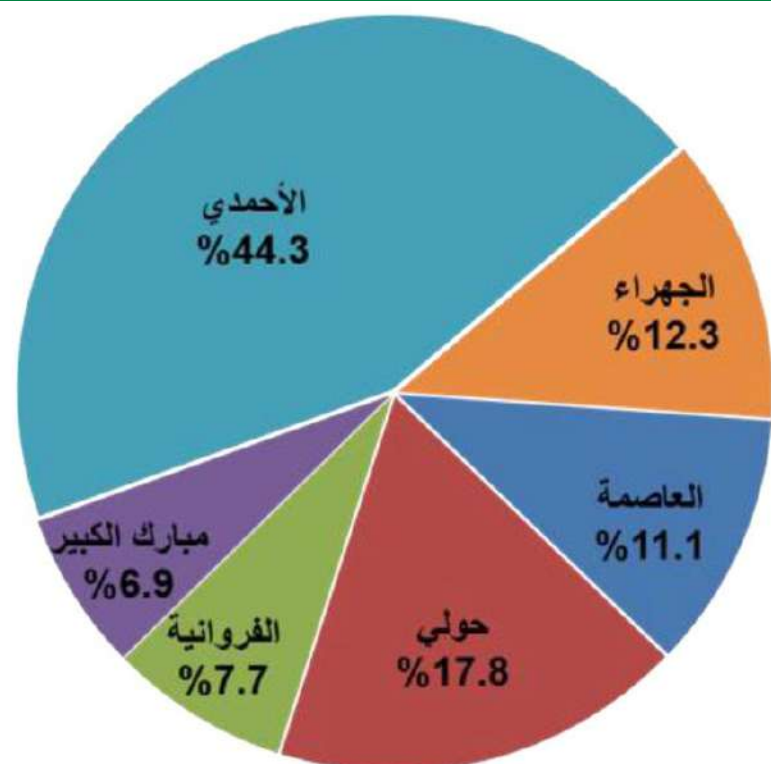
تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع سيولة سوق العقار في يوليو 2026 مقارنة بسيولة يونيو 2026، حيث بلغت جملة قيمة



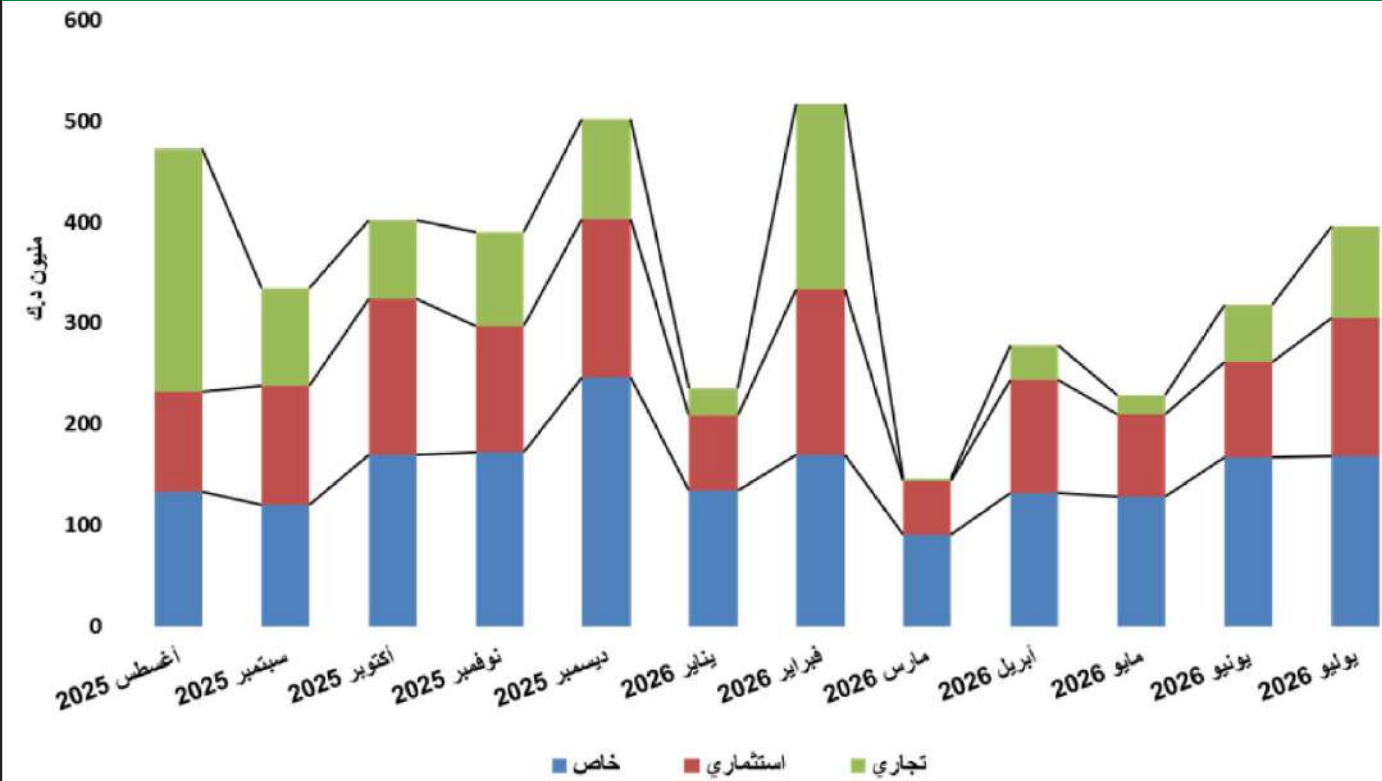
5 ارتفاع قيمة الصفقة الواحدة في السكن الخاص إلى 402 ألف دينار

6 قفزة كبيرة بـ 46.2 % في سيولة السكن الاستثماري خلال يوليو

توزيع الصفقات العقارية على محافظات الكويت - يوليو 2026



قيمة الصفقات العقارية خلال آخر 12 شهراً



نسبته 10.3- % كما أسلفنا. إذ شمل الانخفاض سيولة نشاط المخازن بنسبة 67.9- %، سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 27.5- % وسيولة النشاط التجاري بنسبة 14.1- %، بينما ارتفعت سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 17.6 % . ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (5 أشهر) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق نحو 3.726 مليار دينار كويتي، وهي أدنى بما نسبته 15- . 7 % عن مستوى تداولات العام السابق البالغة نحو 4.419 مليار دينار كويتي.

نحو 5.3 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يونيو والبالغ نحو 5.2 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 1.3 % . كما تمت صفقة واحدة لنشاط المخازن بقيمة 1.8 مليون دينار كويتي خلال يوليو، مقارنة بصفقة بقيمة 2.4 مليون دينار كويتي في يونيو، أي بانخفاض بنسبة 24.5- % .

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يوليو بمثلثتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (يوليو 2025)، نلاحظ أنها حققت انخفاضاً من نحو 442.7 مليون دينار كويتي إلى نحو 397.1 مليون دينار كويتي، أي بما

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 90.2 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 56.6 % مقارنة مع يونيو حين بلغت نحو 57.6 مليون دينار كويتي. وارتفعت نسبة مساهمتها في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 22.7 % مقارنة بما نسبته 17.9 % في يونيو. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً نحو 85.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات يوليو أعلى بنحو 6.0 % عن معدل آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 17 صفقة مقارنة بـ 11 صفقة لشهر يونيو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يوليو

السيولة إلى نحو 34.5 % مقارنة بما نسبته 29.2 % في يونيو. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 114.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات يوليو أعلى بما نسبته 20.1 % مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقات هذا النشاط في يوليو نحو 133 صفقة مقارنة بـ 126 صفقة في يونيو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 744 ألف دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 38.5 % .

152.5 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات يوليو أعلى بنسبة 10.2 % مقارنة بالمعدل. وبلغ عدد الصفقات لهذا النشاط 418 صفقة مقارنة بـ 458 صفقة في يونيو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط نحو 402 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 365 ألف دينار كويتي في يونيو، أي بارتفاع بحدود 10.1 % .

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 137.1 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 46.2 % مقارنة مع يونيو حين بلغت نحو 93.8 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمتها من جملة

ارتفاع نسبة حملة المؤهلات العليا

زيادة أعداد العمالة في الكويت متجاوزاً ثلاثة ملايين عامل

8 العمالة المنزلية تشكل ربع سوق العمل الكويتي بالكامل تقريباً

7 فجوة الأجور بين الجنسين لصالح الذكور في القطاع الحكومي

ذكوراً وإناثاً في القطاعين نحو 1592 دينار كويتي (1567 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 352 دينار كويتي (344 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثراً كبيراً للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الاعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

وبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً للنسب المصدر نحو 362.1 ألف عامل وبانخفاض بنسبة 4.0- % (377.2 ألف عامل في نهاية الربع الأول 2025)، فيما بلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 73.5 ألف عامل (73 ألف عامل في نهاية الربع الأول 2025)، وأصبحت موزعة إلى نحو 83.1 % عمالة حكومية و 16.9 % عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 52.5 %، إضافة إلى نحو 5.2 % من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 12.8 % لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 18.5 % لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 89.1 % من موظفي القطاع الحكومي الكويتيين من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراه. والمستويات المرتفعة للمتعلمين في القطاع العام علاقتها ضعيفة بحاجة القطاع إليها، ففيها انحراف كبير لتخصصات سهلة وغير مرغوبة وضمنها شهادات مزورة ومضروبة، وعلاقة انحرافها قوية بربط مستوى الأجر المرتفع بالحصول على الشهادة وفق الكادر الحكومي.



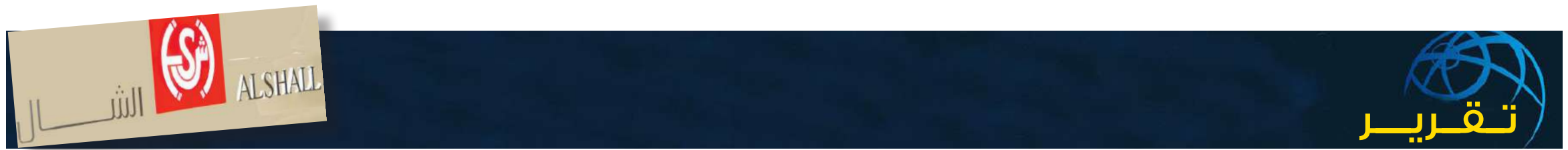
وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1877 دينار كويتي (1865 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، وللإناث الكويتيات نحو 1376 دينار كويتي (1348 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، ويبلغ الفارق لصالح الذكور إلى نحو 36.4 % . ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 327 دينار كويتي (324 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 512 دينار كويتي (472 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 56.7 % . ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين

% من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، وتظل مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي دور ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 314 دينار كويتي (314 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، أي نحو 48.4 % من مستوى زملائهم غير الكويتيين في القطاع الحكومي. ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 420 دينار كويتي (419 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 33.8 %، ولكنه أدنى من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي بنحو 48.2- % .

في القطاع الحكومي نحو 1625 دينار كويتي (1602 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، وبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 729 دينار كويتي (641 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، بفارق بين المعدلين بحدود 122.9 % لصالح الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1681 دينار كويتي (1662 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، ويظل أدنى بنحو 12.8- % من معدل أجر الذكور الكويتيين في القطاع الحكومي. ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 1140 دينار كويتي (1070 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، أي أدنى بنحو 19.4-

تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء حول عدد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية الربع الأول 2026 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، أن حجمها بلغ نحو 2.281 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية وبارتفاع بنسبة 3.1 % (2.212 مليون عامل في نهاية الربع الأول 2025). وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها -القطاع العائلي- البالغ عددهم نحو 783.9 ألف عامل، يرتفع المجموع إلى نحو 3.065 مليون عامل (2.957 مليون عامل في نهاية الربع الأول 2025)، ببلوغ نسبة العمالة المنزلية نحو 25.6 % من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الأول 2026 (25.2 % من إجمالي العمالة في نهاية الربع الأول 2025). ولابد من التذكير بأننا ننشر الأرقام وننسبها إلى مصدرها دون تأكيد دقتها.

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1929 دينار كويتي (1918 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1414 دينار كويتي (1390 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، بفارق بحدود 36.4 % لصالح أجور الذكور. وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 649 دينار كويتي (599 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 811 دينار كويتي (694 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2025، ولم يُذكر أي تفسير لارتفاع المعدل خلال الفترة المذكورة)، أي أصبح الفارق لصالح الإناث بحدود 25.0 % . ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين

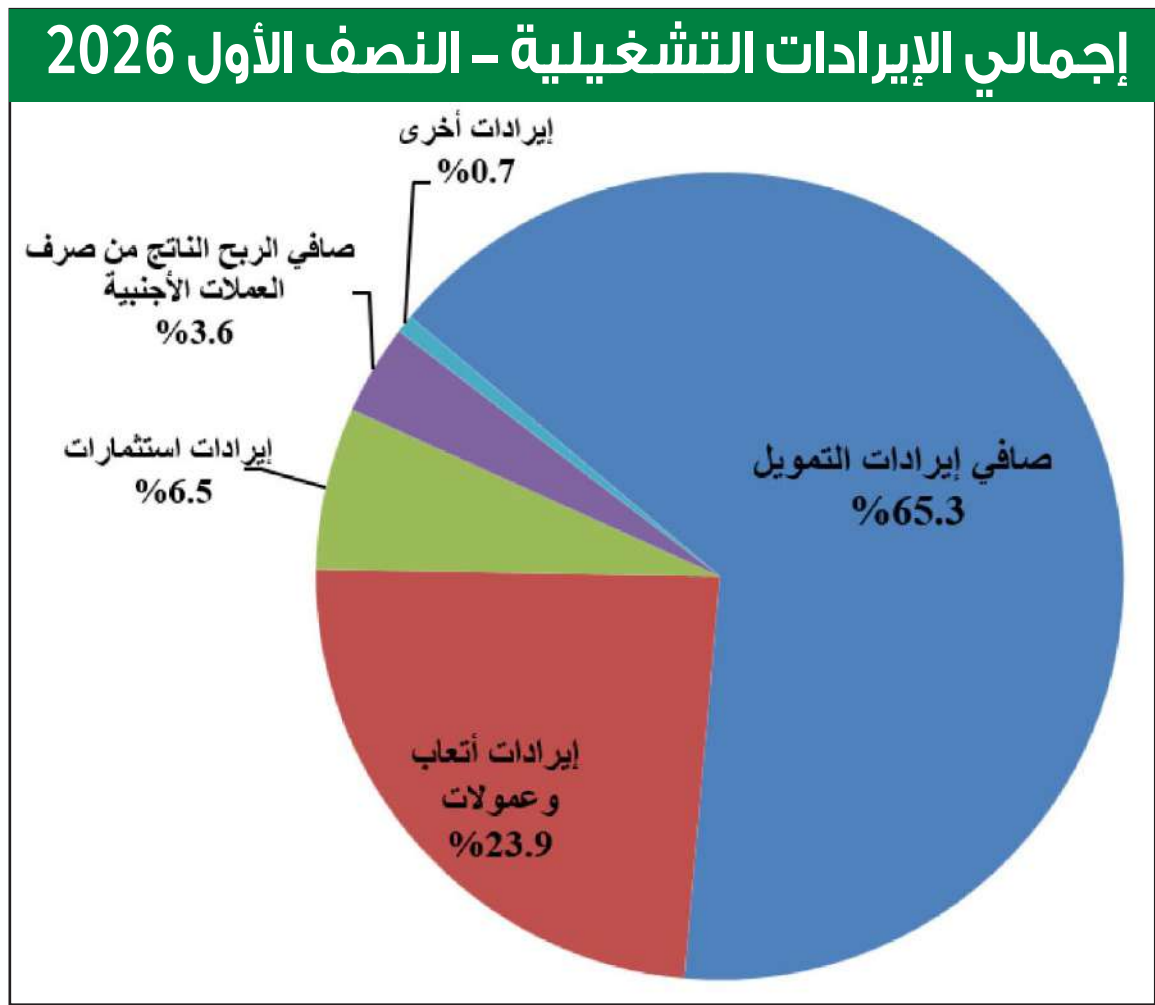


بدعم الإيرادات وانخفاض جملة المخصصات

نمو أرباح بنك الكويت الدولي
بالنصف الأول من العام

9 صعود الإيرادات التشغيلية إلى 51.1 مليون دينار بزخم العملات

10 ارتفاع المصروفات التشغيلية 13.7 % مع زيادة جميع بنود النفقات



في نهاية النصف الأول من العام الفائت، حين بلغت جملة المطلوبات نحو 3.737 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.7% مقارنة بنحو 89.1%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 9.2% مقارنة بنحو 8.4%. وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 19.3% مقارنة بنحو 17.2%. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.8% مقارنة مع 0.7%. وكذلك ارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS) إلى نحو 8.32 فلس مقابل نحو 6.77 فلس للفترة ذاتها من العام السابق. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 15.6 ضعف مقابل نحو 20.5 ضعف (أي تحسن)، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم بنسبة 22.9% مقابل انخفاض سعر السهم بنسبة 6.5%-. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.3 مرة مقابل 1.4 مرة.

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 17.7 مليون دينار كويتي بارتفاع مقداره 2.7 مليون دينار كويتي ونسبته 17.9%، مقارنة بنحو 15 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2025. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بالطلق بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، ومسانداً له انخفاض جملة المخصصات.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 4.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 10.5%، ليصل إلى نحو 51.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 46.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2025. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 2.8 مليون دينار كويتي وبنسبة 30.5%، ليصل إلى نحو 12.2 مليون دينار كويتي مقابل نحو 9.3 مليون دينار كويتي. كما ارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات التمويل بنحو 883 ألف دينار كويتي أي بنسبة 2.7%، ليلبلغ نحو 33.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 32.5 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 3.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 13.7%، وصولاً إلى نحو 31.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 27.7 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2025، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية نحو 61.7% بعد أن كانت نحو 59.9%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 1.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 62.6%، لتبلغ نحو 1.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.9 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 34.5% بعد أن بلغ نحو 32.4% خلال الفترة الماثلة من عام 2025.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل انخفاضاً بلغ قدره 43.6 مليون دينار كويتي ونسبته 0.9%، ليصل إلى نحو 4.596 مليار دينار كويتي مقابل نحو 4.639 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2025. في حين ارتفع بنحو 401.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 9.6% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2025 حين بلغ نحو 4.194 مليار دينار كويتي. وانخفض النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 38.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 26.6%، وصولاً إلى نحو 106.6 مليون دينار كويتي (2.3% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 145.3 مليون دينار كويتي (3.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2025، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق نجده قد حقق تراجعاً بنحو 61.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة 36.5%، حيث بلغ حينها نحو 167.8 مليون دينار كويتي (4.0% من إجمالي الموجودات). بينما ارتفع بند مدينو تمويل بنحو 133.5 مليون دينار كويتي أي بنحو 4.0%، وصولاً إلى نحو 3.453 مليار دينار كويتي (75.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.319 مليار دينار كويتي (73.8% من إجمالي الموجودات) للفترة نفسها من عام 2025. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 88.1% مقارنة بنحو 86.8%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 40.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.0%، لتصل إلى نحو 4.120 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 4.160 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2025. بينما حققت ارتفاعاً بنحو 383 مليون دينار كويتي أو بنسبة 10.2% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي

11 تراجع كبير بالمخصصات يرفعه هامش صافي الربح 34.5 %

12 ارتفاع العائد على حقوق المساهمين والموجودات ورأس مال البنك

البيان	2026/06/30 (ألف دينار كويتي)	2025/06/30 (ألف دينار كويتي)	القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	4,595,593	4,193,657	401,936	9.6%	↑
مجموع المطلوبات	4,120,067	3,737,110	382,957	10.2%	↑
مجموع حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	379,263	357,675	21,588	6.0%	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	51,130	46,287	4,843	10.5%	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	31,537	27,740	3,797	13.7%	↑
المخصصات	1,071	2,864	1,793-	62.6% -	↓
الضرائب	858	704	154	21.9%	↑
صافي الربح	17,664	14,979	2,685	17.9%	↑
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	0.8%	0.7%			↑
**العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	9.2%	8.4%			↑
**العائد على معدل رأس المال	19.3%	17.2%			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	8.32	6.77	1.55	22.9%	↑
إقبال سعر السهم (فلس)	259	277	18-	6.5% -	↓
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	15.6	20.5			↓
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.3	1.4			↓

* المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2026 على أساس سنوي.
** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2025 ونهاية يونيو 2026.



البيان الشركات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	36,679,792	10.6%
شركة التخصصيص القابضة	26,856,551	7.8%
بنك الكويت الوطني	15,017,678	4.3%
شركة الاتصالات المتنقلة	12,029,133	3.5%
شركة التجارة والاستثمار العقاري	11,728,246	3.4%
الإجمالي	102,311,400	29.6%
البيان القطاعات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	111,652,724	32.3%
قطاع البنوك	72,880,091	21.1%
قطاع العقار	55,866,004	16.2%
قطاع الصناعة	43,210,149	12.5%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	21,811,760	6.3%

البيان	الأسبوع الثاني والثلاثون 2026/08/13	الأسبوع الحادي والثلاثون 2026/08/06	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	719.4	721.5	-0.3%
مؤشر السوق العام	8,839.0	8,865.6	-0.3%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	345,259,000	362,946,725	-4.9%
المعدل اليومي (د.ك)	69,051,800	72,589,345	-4.9%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,287,880,168	1,285,696,253	-0.2%
المعدل اليومي (أسهم)	257,576,034	257,139,251	-0.2%
عدد الصفقات	95,854	89,958	6.6%
المعدل اليومي لعدد الصفقات	19,171	17,992	6.6%

مؤشر «الشال» ينخفض بـ 0.3 % في نهاية الأسبوع

البورصة تسجل أداءً متذبذباً وسط انخفاض قيمة التداولات

13 ارتفاع ملموس في كمية الأسهم المتداولة رغم هبوط القيم

14 نمو عدد الصفقات المبرمة يعكس زيادة في حركة المتعاملين

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة والمؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداول وعدد الصفقات المبرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 719.4 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 2.1 نقطة ونسبته 0.3- % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 18.2 نقطة أي ما يعادل 2.5- % عن إقفال نهاية عام 2025.

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة	يوم الخميس 2026/08/13	يوم الخميس 2026/08/06	الفرق %	إقفال 2025	الفرق %
1 بنك الكويت الوطني	813.1	805.4	1.0	903.2	(10.0)
2 بنك الخليج	375.4	370.3	1.4	352.6	6.5
3 البنك التجاري الكويتي	586.9	576.7	1.8	583.5	0.6
4 البنك الأهلي الكويتي	239.5	235.1	1.9	245.7	(2.5)
5 بنك الكويت الدولي	338.1	340.8	(0.8)	347.4	(2.7)
6 بنك برقان	326.7	324.9	0.6	361.3	(9.6)
7 بيت التمويل الكويتي	4,511.4	4,571.4	(1.3)	4,402.9	2.5
قطاع البنوك	888.8	887.8	0.1	927.0	(4.1)
8 شركة التسهيلات التجارية	195.6	195.6	0.0	208.6	(6.2)
9 شركة الاستشارات المالية الدولية	1,515.8	1,549.4	(2.2)	1,778.8	(14.8)
10 شركة الاستثمارات الوطنية	337.2	329.7	2.3	380.0	(11.3)
11 شركة مشاريع الكويت القابضة	271.2	275.7	(1.6)	275.0	(1.4)
12 شركة الساحل للتنمية والاستثمار	100.3	101.0	(0.7)	93.1	7.7
قطاع الاستثمار	319.2	321.4	(0.7)	351.1	(9.1)
13 شركة الكويت للتأمين	133.5	130.7	2.1	140.0	(4.6)
14 مجموعة الخليج للتأمين	1,049.8	1,451.5	(27.7)	720.1	45.8
15 الشركة الأهلية للتأمين	340.3	340.3	0.0	363.3	(6.3)
16 شركة وربة للتأمين	214.4	214.4	0.0	220.7	(2.9)
قطاع التأمين	347.7	415.6	(16.3)	300.2	15.8
17 شركة عقارات الكويت	760.8	760.8	0.0	840.2	(9.5)
18 شركة العقارات المتحدة	685.2	687.6	(0.3)	650.8	5.3
19 الشركة الوطنية العقارية	558.5	550.4	1.5	291.4	91.7
20 شركة الصالحية العقارية	1,874.4	1,874.4	0.0	1,827.7	2.6
قطاع العقار	559.5	558.0	0.3	507.1	10.3
21 مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	370.5	372.1	(0.4)	473.4	(21.7)
22 شركة أسمنت الكويت	612.1	625.6	(2.2)	640.7	(4.5)
23 شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	682.7	686.2	(0.5)	839.3	(18.7)
قطاع الصناعة	371.7	374.8	(0.8)	445.5	(16.6)
24 شركة السينما الكويتية الوطنية	809.8	809.8	0.0	941.6	(14.0)
25 شركة أجيالتي للمخازن العمومية	1,184.2	1,129.7	4.8	1,098.5	7.8
26 شركة الاتصالات المتنقلة	1,202.9	1,156.1	4.0	881.4	36.5
27 شركة سنرجي القابضة	119.3	118.8	0.4	107.9	10.6
قطاع الخدمات	994.0	957.8	3.8	808.3	23.0
28 شركة نقل وتجارة المواشي	104.2	107.5	(3.1)	90.8	14.8
قطاع الأغذية	440.0	440.8	(0.2)	436.8	0.7
29 شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	978.6	1,015.4	(3.6)	1,000.7	(2.2)
الشركات غير الكويتية	195.5	197.4	(1.0)	196.6	(0.6)
مؤشر الشال	719.4	721.5	(0.3)	737.6	(2.5)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).



ستاندرد آند بورز يحقق ثالث مكاسب أسبوعية رغم ضغوط الجمعة

وول ستريت تتراجع بعد اختراق 7800 نقطة

توقعات بوصول المؤشر إلى 8100 نقطة بنهاية العام

مبيعات التجزئة الأميركية تتراجع بشكل مفاجئ خلال يوليو



أنهت الأسهم الأميركية تعاملات الجمعة على انخفاض محدود، متخلفة عن جزء من مكاسبها القياسية التي سجلتها في الجلسة السابقة، إلا أن مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» نجح في تحقيق ثالث أسبوع متتال من المكاسب، في ظل مزيج من نتائج الشركات القوية وقراءات التضخم الهادئة، مقابل مؤشرات متزايدة على ضعف إنفاق وثقة المستهلكين.

وأغلق «ستاندرد آند بورز 500» منخفضاً بنسبة 0.2 %، بعد يوم واحد فقط من تسجيل مستويات تاريخية، فيما تراجع مؤشر «ناسداك» المركب بنسبة 0.3 %، وانخفض مؤشر «داو جونز» الصناعي 107 نقاط، أو ما يعادل 0.2 %.

ورغم خسائر الجمعة، بقي الأداء الأسبوعي إيجابياً للمؤشرين الرئيسيين، إذ ارتفع «ستاندرد آند بورز 500» بنسبة 0.4 % على مدار الأسبوع، محققاً ثالث مكاسب أسبوعية متتالية، بينما تقدم «ناسداك» بنسبة 0.1 % ليسجل بدوره الأسبوع الثالث على التوالي من الصعود. وفي المقابل، أنهى «داو جونز» الأسبوع منخفضاً بنسبة 0.6 %.

قمة تاريخية

جاء التراجع بعد أسبوع شهد محطة تاريخية جديدة للأسهم الأميركية، بعدما تجاوز «ستاندرد آند بورز 500» خلال تعاملات الخميس مستوى 7800 نقطة للمرة الأولى، وسجل أعلى مستوى له على الإطلاق خلال الجلسة عند 7816.70 نقطة، كما أنهى الجلسة السابقة عند مستوى إغلاق قياسي.

وكانت قراءات التضخم الهادئة يومي الأربعاء والخميس من أبرز المحركات التي دفعت المؤشر إلى تسجيل القمم الجديدة، بعدما عززت توقعات المستثمرين بأن الاحتياطي الفيدرالي لن يكون مضطراً إلى تشديد السياسة النقدية بصورة إضافية في المدى القريب.

ومع وصول السوق إلى مستويات تاريخية مرتفعة، أصبح المستثمرون أكثر حساسية لأي بيانات اقتصادية أو إشارات قد تؤثر في توقعات أسعار الفائدة والنمو، وهو ما جعل التراجع المحدود في نهاية الأسبوع أقرب إلى مرحلة تهدئة بعد موجة المكاسب منه إلى تحول واضح في اتجاه السوق.

أرباح قوية

تمثل نتائج الشركات أحد أهم مصادر الدعم للأسهم الأميركية في الوقت الحالي، إذ أعلنت

أكثر من 90 % من الشركات المدرجة ضمن مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» نتائج أعمالها للربع الثاني، ما يعني أن المستثمرين بات لديهم صورة شبه مكتملة عن أداء الشركات الأميركية خلال الفترة.

وتشير بيانات «فاكتست» إلى نمو الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي بنحو 50 %، وهو معدل قوي يوفر دعماً أساسياً لتقييمات الأسهم المرتفعة، ويخفف المخاوف من أن تكون المكاسب الأخيرة قائمة فقط على التفاؤل بشأن السياسة النقدية.

وتكتسب قوة الأرباح أهمية خاصة في ظل تزايد الحديث عن تباطؤ الاقتصاد الأميركي، إذ تسمح قدرة الشركات على الحفاظ على نمو أرباحها للمستثمرين بالفصل، ولو مؤقتاً، بين ضعف بعض البيانات الاقتصادية والأداء التشغيلي للشركات الكبرى.

هدف 8100

رغم التراجع في جلسة الجمعة، لا تزال بعض التوقعات تشير إلى إمكانية استمرار الصعود حتى نهاية العام. ويتوقع هاتيفليد وصول مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» إلى مستوى 8100 نقطة بنهاية 2026، إذا استمرت مجموعة من الظروف الحالية.

وتقوم هذه الرؤية على بقاء نمو أرباح الشركات عند المستويات القوية المسجلة خلال موسم النتائج، إلى جانب استمرار أسعار النفط فوق 80 دولاراً للبرميل في ظل إغلاق مضيق هرمز، وعدم إقدام الاحتياطي الفيدرالي على رفع أسعار الفائدة.

ومن مستوى القمة المسجل الخميس عند 7816.70 نقطة، يعني الوصول إلى 8100 نقطة وجود مساحة إضافية للصعود، وإن كانت أقل من المكاسب التي حققتها السوق بالفعل حتى الآن.

مستهلك أضعف

في مقابل قوة نتائج الشركات، ظهرت إشارات أقل إيجابية من جانب المستهلك الأميركي، بعدما كشفت أحدث البيانات عن تراجع غير متوقع في مبيعات التجزئة خلال يوليو على أساس شهري. وتعد مبيعات التجزئة مؤشراً مهماً على قوة الاقتصاد الأميركي بسبب الوزن الكبير للاستهلاك في النشاط الاقتصادي، ولذلك فإن تراجعها يؤثر تساؤلات بشأن قدرة الأسر على

مواصلة الإنفاق في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة والفائدة وأسعار الطاقة.

ولم تكن مبيعات التجزئة الإشارة السلبية الوحيدة، إذ تراجعت ثقة المستهلكين في الاقتصاد خلال أغسطس، لتفقد جزءاً من التحسن الذي سجلته خلال يونيو ويوليو. وتأتي هذه البيانات في وقت يراقب فيه المستثمرون بالفعل مؤشرات أخرى أقل قوة، بما في ذلك بيانات الناتج المحلي الإجمالي وسوق العمل، ما يجعل الصورة الاقتصادية أكثر تعقيداً من تلك التي تعكسها مستويات الأسهم القياسية.

معادلة الفائدة

قد يحمل ضعف البيانات الاقتصادية جانباً إيجابياً للأسواق يتمثل في تقليل الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة. فكلما تراجعت ضغوط الطلب، أصبحت مهمة الاحتياطي الفيدرالي في السيطرة على التضخم أكثر سهولة، خصوصاً إذا استمرت مؤشرات الأسعار في التحرك بما

يتوافق مع التوقعات.

وقال بريت كينويل، محلل الاستثمار لدى «إي تورو»، إن شهراً واحداً ضعيفاً من الإنفاق لا يعني بالضرورة أن الاقتصاد يتجه نحو الانهيار، إلا أنه يصعب تجاهل هذه الإشارة عندما تأتي بالتزامن مع بيانات مخيبة للآمال للناتج المحلي الإجمالي والوظائف.

ويرى أن اجتماع هذه البيانات مع أرقام التضخم المتوافقة مع التوقعات يفترض أن يخفف الضغوط على الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة.

ويضع ذلك المستثمرين أمام معادلة دقيقة: البيانات الضعيفة قد تكون إيجابية للأسهم إذا منعت زيادة الفائدة، لكنها تتحول إلى عامل سلبي إذا أصبحت ضعيفة بالقدر الذي يهدد أرباح الشركات والنمو الاقتصادي.

ثمن التباطؤ

حذر كينويل المستثمرين من المبالغة في الترحيب بالبيانات الاقتصادية الضعيفة لمجرد أنها تقلص احتمالات رفع أسعار الفائدة، مشيراً إلى أن ضعف الاقتصاد يمثل ثمناً مرتفعاً لتجنب زيادة قدرها 25 نقطة أساس.

وتبرز هذه الملاحظة أحد أهم التناقضات التي تواجه وول ستريت حالياً. فالأسواق عادة ما تستفيد من انخفاض توقعات الفائدة، لكن السبب الذي يؤدي إلى تراجع تلك التوقعات

يظل مهماً للغاية.

فإذا استقرت الفائدة بسبب انحسار التضخم مع استمرار نمو الاقتصاد وأرباح الشركات، فإن ذلك يمثل سيناريو إيجابياً للأسهم. أما إذا جاء تثبيت الفائدة نتيجة تراجع سريع في الاستهلاك والتوظيف والنشاط، فإن التأثير الإيجابي لانخفاض العوائد قد لا يكون كافياً لتعويض المخاوف المتعلقة بالنمو.

اختبار المستهلك

تبقى قدرة المستهلك الأميركي على الصمود عاملاً رئيسياً في تحديد مسار الاقتصاد والأسهم خلال الأشهر المقبلة، نظراً إلى الدور المحوري للإنفاق الأسري في دعم النشاط الاقتصادي. ويشير كينويل إلى أن استمرار مرونة الاقتصاد يتطلب بقاء المستهلك نفسه قادراً على الصمود. وإذا تحول ضعف مبيعات التجزئة في يوليو إلى اتجاه مستمر، فقد تبدأ الشركات في الشعور بتأثير تباطؤ الطلب، وهو ما يمكن أن ينعكس لاحقاً على الإيرادات والأرباح والتوظيف.

وفي المقابل، إذا تبين أن تراجع يوليو مؤقت وعادت مبيعات التجزئة للتحسن، فقد تحصل السوق على السيناريو الأكثر دعماً لها: تضخم تحت السيطرة، ومستهلك قادر على الإنفاق، وأرباح قوية، واحتياطي فيدرالي غير مضطر إلى رفع الفائدة.

قمم جديدة أمام اختبار الاقتصاد

نجح «ستاندرد آند بورز 500» في إنهاء الأسبوع بمكاسب 0.4% وتسجيل ثالث ارتفاع أسبوعي متتال، رغم تراجعهم في جلسة الجمعة، بعدما شهد الأسبوع اختراق مستوى 7800 نقطة للمرة الأولى وتسجيل قمة تاريخية عند 7816.70 نقطة. لكن المرحلة المقبلة ستضع هذه المستويات القياسية أمام اختبار أكثر صعوبة، مع انتهاء موسم النتائج وظهور مؤشرات ضعف في الإنفاق وثقة المستهلكين. وبين توقعات وصول المؤشر إلى 8100 نقطة بنهاية العام ومخاطر تباطؤ الاقتصاد، سيعتمد استمرار صعود وول ستريت على قدرة أرباح الشركات والمستهلك الأميركي على الصمود، مع بقاء التضخم تحت السيطرة وتجنب الاحتياطي الفيدرالي جولة جديدة من رفع الفائدة.

الجغرافيا السياسية والمناخ والطاقة تغير قواعد مكافحة التضخم

صدومات العرض تربك سلاح الفائدة لدى البنوك

1 المركزي الأوروبي يحذر من اضطرابات أكثر تواتراً مستقبلاً

2 المناخ والجغرافيا السياسية يرسخان صدمات الغذاء والطاقة عالمياً



مرونة التضخم

أحد الخيارات المطروحة أمام البنوك المركزية يتمثل في قبول ابتعاد التضخم عن المستوى المستهدف لفترة أطول عندما يكون السبب صدمة عرض واضحة، بدلاً من محاولة إعادته بسرعة عبر رفع حاد للفائدة. ويسمح توجه البنك المركزي الأوروبي نحو استهداف التضخم على «المدى المتوسط» بالنظر إلى مصدر الصدمة وحجمها ومدتها، وليس فقط إلى حقيقة تجاوز معدل التضخم المستوى المستهدف. ويمنح ذلك صناع السياسة مساحة لتجنب تشديد نقدي مفرط قد يلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد من أجل مواجهة ارتفاع في الأسعار لا تستطيع الفائدة معالجته سببه الأساسي.

في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، القضية باعتبارها مسألة تقسيم واضح للعمل بين المؤسسات. فالبنوك المركزية تستطيع حماية مصداقية السياسة النقدية ومنع التضخم من التحول إلى ظاهرة دائمة، لكنها لا تستطيع معالجة نقص الطاقة أو الغذاء أو العمالة والمواد الأساسية.

وهذه المشكلات تقع بصورة أكبر ضمن مسؤوليات الحكومات التي تستطيع الاستثمار في الطاقة، وتكوين الاحتياطات الاستراتيجية، وتقديم مساعدات موجهة للفئات المتضررة، وتعزيز المنافسة، وبناء سلاسل إمداد أكثر قدرة على مواجهة الاضطرابات.

تعاون يواكب عصر الصدمات الجديدة

اعتاد الاقتصاد العالمي طويلاً النظر إلى البنوك المركزية باعتبارها خط الدفاع الأول وربما الوحيد ضد التضخم، لكن تزايد حجم وتواتر صدمات العرض يكشف حدود هذا النموذج. وفي عالم تتشابك فيه أزمات المناخ والطاقة والجغرافيا السياسية والتجارة، لن تستطيع أسعار الفائدة وحدها توفير المزيد من النفط أو الغذاء أو العمالة. ولذلك يتزايد الاحتياج إلى تعاون أكثر فاعلية بين السياسات النقدية والمالية، يحافظ على مصداقية البنوك المركزية، وفي الوقت نفسه يمنح الحكومات مسؤولية أكبر عن معالجة الأسباب الحقيقية لصدومات العرض.

بوضوح. وكما قال جيف كوري من شركة كارلايل: «لا يمكنك طباعة السلع». فرفع أو خفض الفائدة لا ينتج النفط ولا يبني شبكات الكهرباء ولا يزيد المحاصيل أو العمالة المتاحة.

أدوات جديدة

هناك اتجاه آخر يدعو إلى تحديث أدوات السياسة النقدية والهياكل المؤسسية نفسها بما يتلاءم مع عصر صدمات العرض. وتشير دراسة حديثة من كلية لندن الجامعية إلى أن تغير المناخ والتجزؤ الجيوسياسي يجعلان صدمات الغذاء والطاقة والمخدرات الأساسية أكثر تكراراً ورسوخاً من الناحية الهيكلية.

وبحسب هذا الاتجاه، لم يعد من اللازم بناء سياسة مكافحة التضخم على افتراض أن تلك الصدمات مجرد اضطرابات عابرة ستصح نفسها بمرور الوقت. فبعض السلع، وعلى رأسها الطاقة، تدخل في تكلفة إنتاج ونقل معظم المنتجات تقريباً، وبالتالي يمكن لارتفاع أسعارها أن ينتشر عبر قطاعات الاقتصاد بسرعة كبيرة.

ويطرح ذلك فكرة معالجة مصادر التضخم بصورة أكثر مباشرة من خلال السياسات الاقتصادية، بدلاً من الاعتماد على رفع الفائدة الذي يخفض الطلب في الاقتصاد كله حتى عندما تكون المشكلة محصورة في سلعة أو قطاع أساسي. يطرح بياجيو بوسوني، المسؤول السابق

الاقتصادي في اتجاهين متعاكسين. فعندما تؤدي أزمة طاقة، على سبيل المثال، إلى ارتفاع الأسعار وفي الوقت نفسه إلى تباطؤ الإنتاج، تجد البنوك المركزية نفسها أمام إشارتين متناقضتين: التضخم المرتفع يدعو إلى تشديد السياسة النقدية، بينما ضعف النمو يدفع في الاتجاه المعاكس.

وإذا رفعت الفائدة بقوة لمواجهة التضخم، فإنها تخاطر بإضافة ضغوط جديدة على الشركات والأسر والاستثمار. وإذا خفضتها لدعم الاقتصاد، فقد تسمح باستمرار التضخم أو انتقال الصدمة الأولية إلى الأجور وبقية الأسعار.

ولهذا ترى إيزابيل شنابل، عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي، أن السياسة النقدية أصبحت «أقرب إلى الفن منها إلى العلم»، في إشارة إلى أن القرارات لم تعد قابلة للاعتماد بالدرجة نفسها على القواعد والنماذج التقليدية.

تجاهل الصدمات

تاريخياً، كانت إحدى طرق التعامل مع هذه المشكلة تتمثل في «تجاهل» صدمات العرض المؤقتة وعدم الاستجابة لها مباشرة عبر السياسة النقدية. فإذا ارتفعت أسعار الطاقة لفترة قصيرة ثم كان متوقعاً أن تنخفض مجدداً، يمكن للبنك المركزي السماح للتضخم بتجاوز مستهدفه مؤقتاً. لكن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على بقاء الصدمة مؤقتة وعدم انتقالها إلى بقية الاقتصاد، إضافة إلى استمرار ثقة الأسر والشركات بأن التضخم سيعود إلى المستوى المستهدف.

المشكلة أن الأزمات الجديدة قد تكون أطول وأكثر تكراراً. فإذا توالى صدمة طاقة وأزمة غذاء واضطراب تجاري وحدث مناخي، يصبح التمييز بين التضخم «المؤقت» والتغير الهيكلي أكثر صعوبة. وهنا تظهر حدود السياسة النقدية

إنتاج كثير من السلع، وبالتالي تمتعت الاقتصادات المتقدمة بفترة طويلة كانت خلالها صدمات العرض الإيجابية تساعد البنوك المركزية بدلاً من أن تعرقلها. لكن البيئة تغيرت جذرياً خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً منذ جائحة كورونا وأزمة الطاقة، إذ أصبحت صدمات العرض السلبية أكثر حضوراً، فيما باتت كيفية التعامل معها أقل وضوحاً.

صددمات متكررة

كان البنك المركزي الأوروبي واضحاً بشأن هذا التحول في أحدث مراجعة لاستراتيجيته، عندما أشار إلى أن التغيرات الهيكلية الجارية قد تزيد تواتر الاضطرابات الناجمة عن جانب العرض مقارنة بالماضي، وترفع حالة عدم اليقين وتقلبات التضخم. ويرى البنك أن عوامل مثل التوترات الجيوسياسية وتغير المناخ يمكن أن تصبح مصادر أكثر انتظاماً للصددمات الاقتصادية، ما يعني أن التضخم الناتج عن اضطراب الطاقة أو التجارة أو الإنتاج الزراعي لم يعد بالضرورة حدثاً استثنائياً سريع الزوال. وتحمل هذه النقطة أهمية كبيرة للسياسة النقدية، لأن البنوك المركزية بنت جزءاً مهماً من نماذجها خلال فترة اتسمت باستقرار نسبي في جانب العرض. أما البيئة الجديدة فتفرض عليها التعامل مع أزمات لا تستطيع السيطرة على أسبابها باستخدام الفائدة. فالحرب التي تعطل صادرات الطاقة، والجفاف الذي يخفض إنتاج الغذاء، والقيود التجارية التي تقلص إمدادات المواد الخام، كلها عوامل تستطيع رفع الأسعار حتى عندما يكون الطلب المحلي ضعيفاً.

معضلة مزبوجة

وصفت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد صدمات العرض بأنها من أصعب المعضلات التي تواجه السياسة النقدية، لأنها تدفع التضخم والنشاط

في خفض الطلب بما يكفي لإعادة التوازن إلى الأسعار.

عصر مختلف

نجحت هذه الآلية بدرجة كبيرة خلال العقود التي سبقت الأزمات الأخيرة، عندما كانت إدارة الطلب المهمة الرئيسية للسياسة النقدية. فإذا ارتفعت حرارة الاقتصاد، رفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة، وإذا تباطأ النشاط، خفضتها لتحفيز الاقتراض والإنفاق والاستثمار.

ومن تسعينيات القرن الماضي وحتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ساعدت البيئة الاقتصادية العالمية على إنجاح هذه السياسة، إذ كانت القوى الهيكلية تميل في الأساس إلى خفض التضخم.

فقد انضمت مئات الملايين من العمال في الاقتصادات الناشئة إلى سوق العمل العالمية، وتوسعت التجارة الدولية، وانتقلت عمليات التصنيع إلى مناطق أقل تكلفة، بينما أصبحت سلاسل التوريد أكثر كفاءة وترابطاً.

وأدت تلك التطورات إلى خفض تكاليف

تواجه البنوك المركزية العالمية معضلة متزايدة في إدارة التضخم، بعدما تغيرت طبيعة الصدمات التي تضرب الاقتصادات من اختلالات مرتبطة بالطلب إلى اضطرابات في العرض لا تستطيع أسعار الفائدة معالجتها بصورة مباشرة، ما يؤثر تساؤلات حول مدى ملائمة أدوات السياسة النقدية التقليدية لعصر تتزايد فيه أزمات الطاقة والمناخ والتجارة والتوترات الجيوسياسية.

وتتملك البنوك المركزية مجموعة محدودة من الأدوات، أبرزها أسعار الفائدة التي تسمح لها بالتأثير في الطلب والائتمان والاستثمار، ومن ثم مستويات الأسعار. لكن انتقال أثر الفائدة من الأسواق المالية إلى الاقتصاد الحقيقي يحتاج إلى وقت، كما أن الأداة نفسها تستخدم تقريباً بصرف النظر عن مصدر التضخم.

فإذا كان ارتفاع الأسعار ناجماً عن زيادة قوية في الإنفاق، يمكن للفائدة المرتفعة كبح الطلب. لكن إذا كان السبب نقص النفط أو الغاز أو الغذاء أو المواد الخام، فإن رفع الفائدة لن ينتج مزيداً من هذه السلع، وإنما سيضغط على النشاط الاقتصادي أملاً

دور الحكومات

لهذا السبب، تتزايد الدعوات إلى أن تتحمل الحكومات جزءاً أكبر من مسؤولية مواجهة التضخم عندما يكون مصدره جانب العرض، بدلاً من الاعتماد بصورة شبه كاملة على البنوك المركزية. ويمكن للحكومات تعزيز أمن الطاقة، وتنويع مصادر الاستيراد، وزيادة المعروض من العمالة، والاستثمار في البنية التحتية، وتقوية سلاسل الإمداد، وبناء مخزونات استراتيجية من السلع الأساسية. وأظهرت أزمة الطاقة خلال 2022 و2023 إمكانية استخدام حزم دعم مؤقتة وموجهة لتخفيف الصدمة على الأسر والشركات. لكن قدرة الحكومات على تكرار هذه التدخلات تواجه قيوداً متزايدة بسبب ارتفاع مستويات الدين العام وضغوط الموازنات.

البنوك المركزية تدرس مرونة أكبر تجاه مستهدفات التضخم

التعاون المالي والنقدي يصبح ضرورة لمواجهة أزمات العرض

ارتفاع الديون يحد من قدرة الحكومات على التدخل

التضخم والنمو يتحركان عكسياً ويعقدان قرارات السياسة النقدية

المنطقة تصدر نحو خمس احتياجات العالم من النفط

اتفاق مكة يعزز استقرار الطاقة وجذب الاستثمارات

1 استقرار المنطقة يدعم تدفقات الطاقة وحركة التجارة العالمية

2 خفض المخاطر الجيوسياسية يعزز جاذبية الاستثمارات الإقليمية الجديدة



تكتف السعودية بمبادراتها الإقليمية لتعزيز الأمن والاستقرار، في وقت تواجه فيه الاقتصادات العالمية ضغوطاً متزايدة بفعل الحرب الأميركية-الإيرانية والتوترات المحيطة بمضيق هرمز والمخاطر التي تواجه الملاحة في الممرات البحرية الحيوية، ما يرفع أهمية خفض المخاطر الجيوسياسية لضمان استمرار النمو والتجارة والاستثمار.

ويبرز «اتفاق مكة» بين السعودية وتركيا وباكستان بوصفه إحدى المبادرات التي يُعول عليها في دعم الاستقرار الإقليمي وتعزيز الثقة بالبيئة الاقتصادية والاستثمارية، خصوصاً أن المنطقة تحتل موقعاً محورياً في أسواق الطاقة والتجارة وسلاسل الإمداد العالمية. ويرى مختصون أن التحركات السعودية تأتي ضمن استراتيجية أوسع لبناء بيئة إقليمية أكثر قدرة على مواجهة الصدمات، إذ يرتبط تعزيز الأمن باستدامة إمدادات الطاقة وسلامة الملاحة وحركة التجارة، إلى جانب توفير ظروف أفضل للتكامل الاقتصادي والمشروعات المشتركة.

فرص استثمارية

ولا تقتصر أهمية المبادرات السعودية على الأبعاد الأمنية، بل تمتد إلى خفض مستويات المخاطر وتعزيز اليقين لدى المستثمرين وفتح المجال أمام شراكات جديدة في الطاقة والصناعة والتقنية والتعددين والخدمات اللوجستية والصناعات الدفاعية.

وقال عضو مجلس الشورى فضل بن سعد البوعيين إن المبادرات التي تتبناها السعودية، وفي مقدمتها «اتفاق مكة» للدفاع المشترك بين السعودية وباكستان وتركيا، يمكن أن تنعكس آثارها على الاقتصاد العالمي والأمن الغذائي والتجارة الدولية بالنظر إلى الثقل الاقتصادي

والاستراتيجي للمنطقة. وأشار إلى أن المنطقة تصدر ما يقارب خمس احتياجات العالم من النفط، إلى جانب الغاز والغذيات الزراعية، ما يجعل استقرارها عاملاً أساسياً في ضمان استمرارية إمدادات الطاقة وسلامة خطوط الملاحة البحرية.

وأوضح أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان يولي التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة باعتبارها قاعدة لازدهار الدول والشعوب، مع التركيز على تدفق

الاستثمارات بوصفه أحد محركات النمو، بالتوازي مع تعزيز قدرات المملكة في قطاع الطاقة والمحافظة على مكانتها داخل منظومة الإمدادات العالمية.

خفض المخاطر

تستهدف المساعي السعودية، وفق البوعيين، تحقيق مستوى أعلى من الأمن والاستقرار بما ينعكس إيجاباً على اقتصاد المملكة والمنطقة، إذ تحتاج التنمية إلى قاعدة مستقرة يمكن البناء

عليها، بينما يسهم الاتفاق الدفاعي في تعزيز الردع وخفض المخاطر المؤثرة في النشاط الاقتصادي. ويضع المستثمرون استقرار البيئة الاستثمارية ضمن أبرز المعايير عند اتخاذ قرارات ضخ رؤوس الأموال، وبالتالي فإن خفض المخاطر الجيوسياسية ووضوح الرؤية الاقتصادية يمكن أن يدعم جاذبية السوق السعودية والفرص الاستثمارية المتاحة فيها.

كما يمكن لـ«اتفاق مكة» أن يبعث برسائل طمأنة للمستثمرين المحليين والأجانب بشأن استدامة إمدادات الطاقة وحماية المنشآت الحيوية، بما يدعم تنفيذ المشروعات والتبادل التجاري وتدفقات الاستثمارات.

الاستقرار يدعم مستهدفات رؤية 2030

تزداد أهمية الاستقرار بالنسبة إلى السعودية مع تنفيذ برامج «رؤية 2030»

والمشروعات التنموية التي تحتاج إلى تدفقات كبيرة من الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومن ثم، يصبح خفض الضبابية الجيوسياسية وتعزيز أمن الطاقة والملاحة جزءاً من البيئة الداعمة للنمو. وفي ظل الاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، تراهن المملكة على الجمع بين التحركات الإقليمية وبرامج التحول الاقتصادي لتعزيز الثقة وجذب رؤوس الأموال وتوسيع الشراكات الاستثمارية.

التدفقات تستمر للأسبوع الثاني عشر بدعم الأرباح وتراجع رهانات الفائدة

الأسهم العالمية تجذب 18.6 مليار دولار أسبوعياً

1 صناديق الأسهم تستقطب تدفقات للأسبوع الثاني عشر توالياً

2 الأسهم الأوروبية تجذب 13.52 مليار دولار خلال أسبوع



واصل المستثمرون ضخ الأموال في صناديق الأسهم العالمية للأسبوع الثاني عشر على التوالي حتى 12 أغسطس، مدعومين بالتفاؤل بشأن قوة أرباح الشركات وتراجع المخاوف من رفع أسعار الفائدة الأميركية، بعدما أظهرت البيانات نمواً للوظائف دون التوقعات وانحسار الضغوط التضخمية.

وأظهرت بيانات «إل إس إي جي» أن صناديق الأسهم العالمية اجتذبت صافي تدفقات بقيمة 18.62 مليار دولار خلال الأسبوع، مقارنة بـ17.27 مليار دولار في الأسبوع السابق، ما يعكس استمرار شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر رغم حالة عدم اليقين الاقتصادي.

وتزامنت التدفقات مع أداء قوي للأسواق، إذ ارتفع مؤشر «إم إس سي أي» العالمي للأسهم بنسبة 2.85% الأسبوع الماضي، مسجلاً أفضل أداء أسبوعي منذ 17 أبريل، بعدما وصل الأربعاء إلى مستوى قياسي بلغ 1163.05 نقطة.

وتلقت الأسواق دعماً من نتائج أعمال قوية لشركات مرتبطة بالنكاء الاصطناعي، من بينها «كاتربيلر» و«بالانتير»، إلى جانب تراجع توقعات تشديد السياسة النقدية الأميركية.

أوروبا تتصدر

تصدرت صناديق الأسهم الأوروبية التدفقات الإقليمية بعدما استقطبت 13.52 مليار دولار، وهو أعلى صافي تدفق أسبوعي إليها منذ 8 يوليو، في مؤشر على ارتفاع اهتمام المستثمرين بالأسواق الأوروبية. كما اجتذبت صناديق الأسهم الآسيوية 4.13

بمليار دولار، فيما تلقت الصناديق الأميركية تدفقات صافية بلغت 2.58 مليار دولار.

وعلى مستوى القطاعات، ظهرت إشارات إلى تحول في توزيع الأموال، إذ سحب المستثمرون نحو 1.7 مليار دولار من صناديق التكنولوجيا، لتنتهي بذلك سلسلة من التدفقات الداخلة استمرت ستة أسابيع.

وفي المقابل، استقطبت صناديق أسهم الذهب والمعادن الثمينة نحو 1.6 مليار دولار، بينما اجتذبت صناديق قطاع السلع الاستهلاكية الأساسية 609 ملايين دولار.

وامتدت التدفقات القوية إلى أسواق الدخل الثابت، إذ ارتفعت الاستثمارات الأسبوعية في صناديق السندات إلى 18.01 مليار دولار، وهو أعلى مستوى في أربعة أسابيع.

واستحوذت صناديق السندات قصيرة الأجل على 4.45 مليار دولار، فيما جذبت السندات القومة باليورو 2.57 مليار دولار، والسندات

الحكومية 2.24 مليار دولار، بينما تلقت صناديق المشاركة في القروض تدفقات بنحو 1.06 مليار دولار.

سيولة مرتفعة

رغم استمرار الإقبال على الأسهم والسندات، أظهرت التدفقات إلى صناديق سوق المال أن المستثمرين ما زالوا يحتفظون بمستويات مرتفعة من السيولة، إذ استقطبت هذه

الصناديق 28.41 مليار دولار، مواصلة تسجيل تدفقات داخلية للأسبوع الثاني على التوالي.

كما استمر الطلب القوي على المعادن الثمينة، حيث ضخ المستثمرون 2.62 مليار دولار في صناديق السلع المرتبطة بالذهب والمعادن النفيسة الأخرى، لتواصل تسجيل مشتريات صافية للأسبوع الخامس على التوالي.

وسجلت صناديق الطاقة بدورها أول تدفقات أسبوعية داخلية منذ ثلاثة أسابيع، بقيمة بلغت 434 مليون دولار.

وفي الأسواق الناشئة، أظهرت بيانات شملت 28.966 ألف صندوق استمرار الطلب على الأصول، إذ اجتذبت صناديق الأسهم 3.45 مليار دولار للأسبوع الخامس على التوالي، بينما تلقت صناديق السندات استثماراً صافية بنحو 871 مليون دولار.

الفائدة والأرباح تدعمان تدفقات المستثمرين

تعكس التدفقات المتزامنة إلى الأسهم والسندات والذهب وسوق المال حالة من التفاؤل الحذر لدى المستثمرين، مع الاستفادة من قوة أرباح الشركات وتراجع احتمالات رفع الفائدة، دون التخلي عن الأصول الدفاعية والسيولة. واستمرار تدفقات الأسهم للأسبوع الثاني عشر يؤكد قوة شهية المخاطرة، لكن تحويل الأموال من التكنولوجيا نحو الذهب والقطاعات الدفاعية يكشف في الوقت نفسه استمرار التحوط من التقلبات الاقتصادية والجيوسياسية خلال الفترة المقبلة.



رفع ضريبة الأرباح قد
يعمق فجوة الاستثمار
ويضغط على النمو

600 مليار إسترليني خارج الاستثمار البريطاني

1 التضخم يلتهم مدخرات البريطانيين المحتفظ بها نقداً تدريجياً

وتأثير التضخم والإعفاءات المتاحة، بدلاً من التركيز فقط على المعدل الاسمي للضريبة.

كما يجب دراسة العلاقة بين ضريبة أرباح رأس المال وحسابات الادخار الفردية المعفاة من الضرائب «ISAs»، ومعاشات التقاعد وحسابات الاستثمار العامة، بما يضمن ألا تؤدي التغييرات إلى تشوهات تدفع المدخرين إلى اتخاذ قرارات لأسباب ضريبية بدلاً من اعتبارات استثمارية.

ثقة مفقودة

إلى جانب الضرائب نفسها، تلعب استثمارية القواعد دوراً محورياً في قرارات المستثمرين. فرأس المال يميل إلى البيئات التي توفر قدرأ مرتفعاً من الوضوح والقدرة على توقع السياسات المستقبلية.

وعندما تكرر التكهات بشأن تغييرات كبيرة في ضريبة أرباح رأس المال أو معاشات التقاعد أو حسابات الادخار الفردية، يصبح لدى المستثمر سبب إضافي للانتظار بدلاً من الالتزام باستثمار طويل الأجل.

وهذه النتيجة تتعارض مع حاجة بريطانيا إلى دفع المواطنين نحو التخطيط والاستثمار وبناء الثروة بمرور الوقت. فقرار الاستثمار يتطلب بطبيعته الثقة في أن القواعد الأساسية لن تتغير بصورة مفاجئة بعد ضخ رأس المال.

الاستثمار والنمو

ترتبط القضية في النهاية بمشكلة أوسع تتعلق بالنمو البريطاني. فتحويل جزء من مئات المليارات الموجودة في صورة سيولة فائضة إلى استثمارات منتجة يمكن أن يوسع قاعدة المستثمرين ويوفر للشركات مصادر تمويل إضافية.

ولا يعني ذلك دفع الأسر إلى تحمل مخاطر غير مناسبة، بل توفير المعرفة والأدوات والحوافز التي تسمح لمن يمتلكون مدخرات فائضة باتخاذ قرارات أكثر كفاءة على المدى الطويل. ومن هنا تصبح السياسات الحكومية عاملاً حاسماً. فإذا كان الهدف المعلن هو زيادة الاستثمار الفردي وتحفيز النمو، فينبغي تقييم أي تعديل ضريبي أو تنظيمي وفق تأثيره في قدرة المواطنين على الاستثمار وفي تدفق رؤوس الأموال إلى الاقتصاد الحقيقي.

سبباً إضافياً لترك الأموال نقداً، حتى لو كانت قيمتها الحقيقية تتآكل بفعل التضخم.

تمويل الشركات

لا تقتصر التداعيات المحتملة لرفع ضريبة أرباح رأس المال على المستثمرين الأفراد والأسواق العامة، وإنما تمتد إلى الشركات الخاصة ورواد الأعمال الذين يعتمدون بدرجات متفاوتة على رؤوس الأموال الخارجية لتمويل التوسع.

فالمستثمر الخاص يوازن بين المخاطر الكبيرة التي يتحملها عند تمويل شركة ناشئة أو مشروع في مرحلة النمو وبين العائد المتوقع إذا نجح الاستثمار. وكلما تقلص العائد الصافي بسبب الضرائب، تراجعت جاذبية ضخ الأموال في المشروعات الأكثر مخاطرة.

ومن شأن ذلك أن يقلل استعداد المستثمرين وقدرتهم على توفير رأس المال للشركات البريطانية، في وقت تحتاج فيه البلاد إلى زيادة الاستثمار المنتج لدعم النمو الاقتصادي.

إصلاح متوازن

تحتاج بريطانيا، وفق هذا الطرح، إلى نظام لضريبة أرباح رأس المال يتناسب مع الظروف الاقتصادية الحالية ويوازن بين حاجة الدولة إلى الإيرادات وبين ضرورة الحفاظ على الحوافز التي تشجع الاستثمار.

فمن الصعب مطالبة الأسر باستثمار مزيد من مدخراتها، ورواد الأعمال بتحمل مخاطر أكبر، والمستثمرين بتمويل الشركات النامية، بينما تزيد الحكومة في الوقت نفسه حصتها من العوائد التي يحصلون عليها مقابل تلك المخاطر.

ولذلك ينبغي لأي إصلاح ضريبي أن ينظر إلى مدة الاحتفاظ بالاستثمارات

تعريضها لمخاطر السوق بحثاً عن عائد مستقبلي غير مضمون. ولهذا فإن معاملة عوائد الاستثمار بالطريقة نفسها التي يعامل بها الدخل الناتج عن العمل تثير إشكالية اقتصادية تتعلق بالمخاطر.

ويظهر أثر الضرائب بصورة أوضح عند حساب العائد الذي يحتفظ به المستثمر فعلياً. فإذا استثمر شخص 100 ألف إسترليني خارج حساب يتمتع بمزايا ضريبية، وحقق عائداً بنسبة 10 % خلال عام، فإنه يسجل ربحاً قدره 10 آلاف إسترليني.

وبافتراض استنفاد الإعفاء السنوي البالغ 3 آلاف إسترليني من أرباح رأس المال، فإن إخضاع الربح لضريبة قدرها 24 % يترك للمستثمر، وفق المثال المطروح، نحو 7600 إسترليني. أما إذا ارتفع معدل الضريبة إلى 45 %، فلن يتبقى له سوى 5500 إسترليني. وبالتالي فإن زيادة معدل الضريبة 21 نقطة مئوية تؤدي إلى خفض العائد الذي يحتفظ به المستثمر بعد الضريبة بنحو 28%.

حسابات المستثمرين

مثل هذا التراجع في العائد الصافي قد يغير حسابات المخاطر والعوائد لدى الأسر، خصوصاً أن البريطانيين يتسمون بالفعل بالحدز تجاه الاستثمار.

وأظهرت استطلاعات أن المستهلكين البريطانيين قد يبالغون بما يصل إلى سبعة أضعاف في تقدير احتمال خسارة أموالهم نتيجة الاستثمار على مدى عشر سنوات، وهو ما يكشف وجود فجوة كبيرة بين المخاطر الفعلية والمتصورة لدى شريحة من المدخرين.

وبالنسبة إلى الأسر المترددة أصلاً، فإن انخفاض نسبة الأرباح التي يمكن الاحتفاظ بها بعد الضرائب قد يصبح

المتعلقة برفع معدلات ضريبة أرباح رأس المال تساؤلات بشأن مدى اتساقها مع جهود الحكومة لبناء ثقافة استثمارية أقوى.

فالقاعدة الاقتصادية الأساسية تشير إلى أن زيادة الضريبة على نشاط معين تقلل الحافز لممارسته. وإذا كانت الحكومة تريد تشجيع البريطانيين على الانتقال من النقد إلى الاستثمار، فإن زيادة الضرائب المفروضة على العوائد المحتملة قد تدفع في الاتجاه المعاكس.

ويزداد الجدل مع طرح إمكانية جعل معدلات ضريبة أرباح رأس المال أقرب إلى معدلات ضريبة الدخل، إذ يتجاهل ذلك اختلافاً أساسياً بين الراتب والعائد الاستثماري.

فالراتب يحصل عليه الفرد بصورة منتظمة مقابل عمل يؤديه، بينما لا يوجد ضمان بأن يحقق المستثمر أرباحاً. وقد يخسر جزءاً من رأس المال أو كله، كما قد ينتظر سنوات قبل الحصول على عائد مناسب.

مخاطر مختلفة

يضخ المستثمر عادة أموالاً سبق أن خضعت للضريبة، ثم يقبل

الذي يخفض القوة الشرائية للأموال تدريجياً. وبينما ينظر كثيرون إلى النقد باعتباره أكثر أماناً من الاستثمار، فإن بقاء العائد أقل من معدل التضخم يعني خسارة حقيقية في قيمة المدخرات بمرور الوقت.

ولا يوجد حل واحد قادر على تغيير هذا السلوك. فالمستثمرون يحتاجون إلى منتجات مالية أبسط وأكثر فائدة وسهولة في الاستخدام، إلى جانب توسيع نطاق التوعية والإرشاد المالي حتى يتمكن عدد أكبر من البريطانيين من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

كما يقع على المؤسسات المالية دور في جعل الانتقال من الادخار النقدي إلى الاستثمار أكثر سهولة، خصوصاً بالنسبة إلى الأشخاص الذين لا يمتلكون خبرة كبيرة في الأسواق.

وفي المقابل، تستطيع الحكومة دعم ثقافة الاستثمار من خلال سياسات مستقرة وقواعد تنظيمية تشجع النمو وهيكل ضريبي يوفر حوافز مناسبة لتوجيه المدخرات نحو الأصول المنتجة.

تواجه بريطانيا فجوة كبيرة في الاستثمار الفردي، في وقت يحتفظ فيه ملايين الأشخاص بمدخراتهم في صورة نقدية بدلاً من توجيهها إلى الأصول الاستثمارية، ما يعرض قيمة هذه الأموال للتآكل بفعل التضخم ويحرم أصحابها من فرص بناء الثروة على المدى الطويل.

وتشير بعض التقديرات إلى وجود أكثر من 600 مليار إسترليني في صورة «سيولة نقدية فائضة» كان من الممكن استثمار جزء كبير منها، وهو رقم يعكس حجم الأموال التي تبقى خارج أسواق رأس المال.

ولا تمثل هذه الظاهرة مشكلة للأفراد فقط، وإنما تمتد آثارها إلى الاقتصاد البريطاني، إذ تعد أسواق رأس المال العميقة والسائلة أحد أهم مصادر تمويل الشركات والاستثمار والنمو. وكلما ارتفعت مشاركة الأسر في الاستثمار، زادت قدرة المدخرات المحلية على الوصول إلى الشركات والمشروعات المنتجة.

مدخرات خاملة

يؤدي الاحتفاظ بالنقد لفترات طويلة إلى مخاطر لا يدركها بعض المدخرين، وفي مقدمتها التضخم

2 رفع ضريبة الأرباح يقلص عوائد المستثمرين بعد الضرائب

3 البريطانيون يبالغون سبعة أضعاف في تقدير مخاطر الاستثمار

الثقة تحدد مستقبل الاستثمار البريطاني

البريطانيين على الاستثمار بثقة ويوجه المزيد من رأس المال نحو الشركات المنتجة؟ الإجابة ستحدد ما إذا كانت ثقافة الاستثمار البريطانية ستتوسع أم ستظل مليارات الجنيهات عالقة في صورة نقدية.

وجاذبية، لا أكثر تكلفة وتعقيداً. وستكون قدرة الحكومة على توفير قواعد ضريبية مستقرة وحوافز واضحة عاملاً رئيسياً في تحديد الاتجاه؛ فكل إصلاح ينبغي أن يجيب عن سؤال أساسي: هل يشجع المزيد من

تملك بريطانيا فرصة لتحويل جزء كبير من السيولة النقدية التي تتجاوز تقديراتها 600 مليار إسترليني إلى قوة داعمة لتكوين الثروة وتمويل الشركات والنمو. لكن تحقيق ذلك يتطلب بيئة تجعل الاستثمار أكثر سهولة

4 استقرار القواعد الضريبية
يعزز ثقة المستثمرين
طويلة الأجل

5 الضرائب المرتفعة قد
تقلص تمويل الشركات
البريطانية الناشئة

6 ضريبة 45 % تخفض
العائد الصافي
بنحو 28 %

تراجع الدولار يعيد الزخم للمعدن الأصفر بعد خسائر الجلسة الماضية

الذهب يرتفع إلى 4376 دولاراً بدعم الفائدة

الذهب يصعد 0.6 % إلى 4376 دولاراً للأوقية

توترات هرمز وأسعار النفط تضيفان مخاطر جديدة للذهب



من حائزي العملات الأخرى، ويوفر بالتالي دعماً إضافياً للطلب.

رهانات الفائدة

جاء الدعم الأكبر للذهب من التغير الملحوظ في توقعات المستثمرين لمسار أسعار الفائدة الأميركية، بعدما أظهرت البيانات انخفاض الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة خلال يوليو على نحو غير متوقع، بينما جاءت أرقام التضخم الصادرة هذا الأسبوع متوافقة إلى حد كبير مع التوقعات.

وأدت البيانات مجمعة إلى تقليص الرهانات على إقدام الاحتياطي الفيدرالي على زيادة جديدة للفائدة خلال اجتماعه المقبل، ويتوقع معظم المحللين حالياً إبقاء أسعار الفائدة ضمن نطاقها الحالي بين 3.50 % و3.75 %.

وتظهر خدمة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي.إم.إي» أن الأسواق تسعر احتمال رفع الفائدة الشهر المقبل بنسبة 31 % فقط، مقارنة بنحو 55 % خلال الأسبوع الماضي، ما يعكس تحولاً واضحاً في توقعات السياسة النقدية خلال فترة قصيرة.

ويصّب انخفاض توقعات الفائدة عادة في مصلحة الذهب، نظراً إلى أن المعدن لا يدر عائداً، وبالتالي يصبح أكثر جاذبية نسبياً عندما تتراجع احتمالات ارتفاع عوائد الأصول المرتبطة بأسعار الفائدة. وقال «كومرتس بنك» في مذكرة إنه يتوقع ألا يرفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة، وهو ما يعني أن أسعار

ارتفعت أسعار الذهب في تعاملات الجمعة، مستفيدة من تراجع الدولار وانخفاض توقعات رفع أسعار الفائدة الأميركية الشهر المقبل، بعدما عززت بيانات التضخم وسوق العمل الرهانات على اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى تثبيت تكاليف الاقتراض. وزاد الذهب في المعاملات الفورية 0.6 % إلى 4376.02 دولار للأوقية بحلول الساعة 13:09 بتوقيت جرينتش، متجهاً إلى إنهاء الأسبوع بمكاسب تقارب 0.7 %.

وجاء الصعود بعدما تراجعت الأسعار 1.3 % في الجلسة السابقة بفعل عمليات جني الأرباح، عقب وصول المعدن الأصفر إلى أعلى مستوياته منذ الخامس من يونيو. كما ارتفعت العقود الأميركية للأجلة للذهب 0.3 % إلى 4433.90 دولار للأوقية.

و يعكس الأداء استمرار شهية المستثمرين تجاه المعدن النفيس رغم التقلبات اليومية، إذ تتلقى الأسعار دعماً من تراجع الدولار وتغير توقعات السياسة النقدية الأميركية، في مقابل ضغوط محتملة قد تنتج عن ارتفاع أسعار النفط وتجدد مخاطر التضخم.

وقال جيم ويكوف، محلل الأسواق في بورصة الذهب الأميركية، إن انخفاض مؤشر الدولار يمثل عاملاً إيجابياً خارجياً يدعم أسعار الذهب. وتراجع مؤشر الدولار 0.3 %، الأمر الذي يجعل المعدن المقوم بالعملة الأميركية أقل تكلفة بالنسبة إلى المشتريين

فمن ناحية، يمكن للتوترات الجيوسياسية أن تعزز الطلب على المعدن باعتباره أحد أصول الملاذ الآمن، لكن استمرار ارتفاع النفط قد يعيد إشعال الضغوط التضخمية ويؤثر في سياسة البنوك المركزية.

وحذر ويكوف من أن استمرار صعود أسعار الخام قد يصبح عاملاً سلبياً بالنسبة إلى المعدن، لأنه يرفع التضخم وقد يدفع البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة.

تطورات الشرق الأوسط مجدداً في حسابات سوق المعادن، بعدما شارفت حركة المرور عبر مضيق هرمز على التوقف الجمعة عقب تعرض سفينتين إضافيتين لهجمات، في وقت قالت فيه الولايات المتحدة إنها قد تستمر في فرض حصار بحري على إيران إلى أجل غير مسمى.

ودفعت هذه التطورات أسعار النفط نحو تسجيل مكاسب أسبوعية، وهو ما يحمل تأثيراً موزجاً بالنسبة إلى الذهب.

الذهب لا تزال تمتلك مجالاً لمزيد من الارتفاع.

ومع ذلك، ستظل تحركات المعدن مرتبطة بالبيانات الأميركية المقبلة، إذ يمكن لأي مفاجأة صعودية في التضخم أو مؤشرات على قوة الاقتصاد أن تعيد احتمالات تشديد السياسة النقدية إلى الواجهة.

مخاطر هرمز

إلى جانب السياسة النقدية، دخلت

بتكوين تهبط 28 % والعملات الأصغر تفقد أكثر من 40 % في 2026

تريليون دولار تتبخر من سوق العملات المشفرة

بتكوين تخسر 28 % والعملات الأصغر تهبط بأكثر من 40 %

4.7 مليارات دولار تغادر صناديق بتكوين منذ يناير

استثمارية يمكن تداولها عبر حسابات الوساطة التقليدية، على أساس أن سهولة الوصول ستجذب شريحة جديدة من المستثمرين وتفتح مصدراً واسعاً للتدفقات.

لكن السوق الهابطة كشفت سريعاً حدود هذه الاستراتيجية. فالعملات الأصغر تتعرض تاريخياً لخسائر أكبر خلال فترات الهبوط، وبالتالي تتراجع معها الأصول الموجودة داخل الصناديق، بينما يصبح جذب أموال جديدة أكثر صعوبة.

كما أن إنشاء صندوق متداول لا يضمن نجاح العملة المرتبط بها. فالمستثمرون الذين يرغبون في التعرض للأصول الرقمية يميلون في أوقات عدم اليقين إلى الأسهم الأكبر والأكثر سيولة، وعلى رأسها «بتكوين» و«إيثر».

ويعني ذلك أن «وول ستريت» نجحت في بناء البنية التحتية التي تسمح بدخول العملات المشفرة إلى النظام المالي التقليدي، لكن الأموال المتدفقة عبر هذه القنوات تتركز بصورة متزايدة في عدد محدود من الأصول.

الأموال تلاحق العملات الرقمية الأكبر

تكشف موجة إغلاق الصناديق وسحب خطط المنتجات الجديدة أن نجاح صناديق العملات المشفرة لم يعد يعتمد على سهولة إدراجها فقط، وإنما على قدرتها على جذب أصول كافية لضمان الاستمرار. ومع خسارة السوق نحو تريليون دولار وتراجع «بتكوين» 28 % والعملات الأصغر بأكثر من 40 %، أصبحت المنتجات المرتبطة بالعملات البديلة الأكثر تعرضاً للضغوط. ويبدو أن المرحلة المقبلة ستشهد تركيزاً أكبر على العملات الكبرى ومزودي الصناديق الأكبر حجماً، بينما تواجه المنتجات المتخصصة اختباراً صعباً للبقاء في سوق فقدت كثيراً من زخمها الاستثماري والمضاربي.

وفرص الاستثمار المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وبلغت خسائر سوق العملات المشفرة الأوسع نحو تريليون دولار من قيمتها خلال العام الجاري، وفق بيانات «كوين ماركت كاب»، ما يوضح حجم التحول في شهية المستثمرين تجاه القطاع.

طفرة تنحسر

تمثل الظروف الحالية انقلاًباً واضحاً مقارنة بعام 2025، عندما أدى ارتفاع أسعار العملات الرقمية وتحسن البيئة التنظيمية إلى موجة من الطلبات لإطلاق صناديق متداولة تتجاوز «بتكوين» و«إيثر».

وتسابق مديرو الأصول آنذاك لتحويل عملات مثل «دوج كوين» و«إكس آر بي» وغيرها إلى منتجات

خطوة مماثلة مع مجموعة من الصناديق المتداولة، من بينها «بي ماكس»، الذي يستثمر في الشركات التي تراكم العملة فقدت نحو نصف قيمتها مقارنة بذروتها.

كما أغلقت «ديريكسيون» صندوقي «لمبو» و«ريك»، بينما وصلت موجة إلغاء المنتجات إلى «ترمب ميديا أند تكنولوجي غروب»، التي ألغت خطأً لإطلاق صندوق قائم على «بتكوين» و«إيثر»، وفق إفصاح تنظيمي.

وتعكس هذه القرارات تغييراً أوسع في سلوك المستثمرين. فالحماس للمضاربة الذي ميز العملات الرقمية خلال فترات الصعود السابقة تراجع بصورة واضحة، بينما تتجه سيولة المستثمرين الأفراد إلى المراهنات الرياضية وأسواق التوقعات

بانخفاض حاد عن مستوياتها القياسي المسجل في أكتوبر الماضي، عندما تجاوزت 125 ألف دولار، ما يعني أن العملة فقدت نحو نصف قيمتها مقارنة بذروتها.

ومنذ بداية العام، خرج نحو 4.7 مليارات دولار من صناديق المؤشرات المتداولة التي تركز على «بتكوين»، فيما سجلت صناديق «إيثر» تدفقات خارجة بنحو 1.5 مليار دولار، وفق بيانات جمعتها «بلومبرغ».

وأعلنت «بتوايز أسيت مانجمنت» إغلاق صندوقين يركزان على العملات المشفرة، فيما اتخذت «ريكس أدفايزرز»

وتتراجع التدفقات، تصبح المنتجات الصغيرة معرضة سريعاً لفقدان جدواها الاقتصادية.

نزوح الأموال

ولا تقتصر الضغوط على العملات البديلة، إذ امتدت إلى المنتجات المرتبطة بأكبر عملتين رقميتين، «بتكوين» و«إيثر»، في ظل استمرار خروج المستثمرين الأفراد من القطاع وتوجه جزء من السيولة إلى رهانات أخرى، وفي مقدمتها الشركات والصفقات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وتحوم «بتكوين» حالياً حول 63 ألف دولار،

امتدت تداعيات الركود الطويل في سوق الأصول الرقمية إلى صناعة صناديق المؤشرات المتداولة المرتبطة بالعملات المشفرة، بعدما دفعت الخسائر الحادة وتراجع التداول وعزوف المستثمرين عدداً من مديري الأصول إلى إلغاء منتجات كانت مقررة أو إغلاق صناديق قائمة، في تحول كبير مقارنة بطفرة إطلاق المنتجات الرقمية خلال العام الماضي.

وسحبت «غراي سكيل إنفستمننتس» خلال الأيام الأخيرة خطأً لإطلاق صناديق متداولة مرتبطة بعملات «إيه دي إيه» التابعة لـ«كاردانو»، و«دوت» التابعة لـ«بولكادوت»، و«إتش بار» التابعة لـ«هيديرا»، ما يعكس صعوبة الجدوى الاقتصادية لإطلاق منتجات تستهدف العملات الأقل شهرة في ظل ضعف الطلب. وتأتي القرارات وسط خسائر واسعة في السوق، إذ تراجعت «بتكوين» بنحو 28 % منذ بداية 2026، بينما انخفض مؤشر للعملات المشفرة الأصغر بأكثر من 40 %. وفقدت عملات معروفة مثل «دوج كوين» و«سولانا» و«إيه دي إيه» نحو نصف قيمتها.

كما تراجعت أحجام التداول، بينما أزال بعض المنصات مجموعات من العملات من قوائمها، وهو ما يزيد الضغوط على المنتجات الاستثمارية التي تعتمد على استمرار اهتمام المستثمرين بهذه الأصول.

وقالت روكسانا إسلام، رئيسة أبحاث القطاعات والصناعات في «فيتافاي»، إن وجود اهتمام ببعض العملات الأصغر لا يكفي وحده، بل يجب أن يكون حجم الطلب كبيراً بما يبرر تكاليف إطلاق الصندوق واستمراره.

وتزداد المشكلة لأن الصناديق المتداولة تحتاج إلى حجم مناسب من الأصول حتى تغطي تكاليف التشغيل والإدارة والتداول. وعندما تنخفض قيمة العملات



القرار يأتي مع تصاعد الخلافات حول الرسوم والاستثمارات و«كوبانغ»

سيول تقيل كبير مفاوضاتها وسط ضغوط واشنطن

1 واشنطن تضغط لتسريع تنفيذ الالتزامات الاستثمارية الكورية الجنوبية

2 خلاف «كوبانغ» يضيف توتراً جديداً للعلاقات التجارية الثنائية



أقالت الحكومة الكورية الجنوبية، السبت، كبير مفاوضاتها التجاريين يو هان - كو، في خطوة تأتي في توقيت شديد الحساسية بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين سيول وواشنطن، مع تصاعد الضغوط الأميركية بشأن الرسوم الجمركية والالتزامات الاستثمارية ووجود ملفات تجارية عالقة بين البلدين. وأفاد مسؤول في وزارة التجارة والصناعة والطاقة بأن يو تلقى إخطاراً بإقالته من وزارة إدارة الموارد البشرية، دون الإعلان عن تفاصيل إضافية بشأن الأسباب التي دفعت الحكومة إلى اتخاذ القرار.

وسارعت الحكومة إلى الفصل بين الإقالة والمفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة، إذ أكد مسؤول حكومي لوكالة «يونهاب» أن القرار «ليست له أي صلة بمفاوضات الرسوم الجمركية الجارية بين سيول وواشنطن».

لكن حساسية التوقيت تضع التغيير في قيادة الفريق التجاري الكوري تحت الأنظار، خصوصاً مع الحاجة إلى إدارة مفاوضات معقدة مع واشنطن في مرحلة تتزايد فيها الضغوط على سيول لتنفيذ التزامات اقتصادية واستثمارية.

مزاعم منفية

تزامن القرار مع تقارير إعلامية ربطت إقالة يو بسلوك شخصي غير لائق، وهي اتهامات رفضها المسؤول الكوري السابق بشكل واضح.

ووصف يو هذه المزاعم بأنها «لا أساس لها من الصحة»، مشيراً إلى إمكانية اتخاذ إجراءات قانونية ضد ما اعتبره تقارير مضللة، في وقت لم تقدم فيه الحكومة تفسيراً تفصيلياً للقرار.

ويزيد غياب توضيح رسمي شامل لأسباب الإقالة من الاهتمام بالتغيير، خصوصاً أن كبير المفاوضين التجاريين

يمثل عنصراً مهماً في إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوريا الجنوبية، التي تعتمد بدرجة كبيرة على التجارة والتصدير.

ويأتي ذلك في وقت تحتاج فيه سيول إلى الحفاظ على استمرارية سياستها التجارية وعدم السماح للتغيير الإداري بالتأثير في المحادثات مع أحد أهم شركائها الاقتصاديين.

ضغوط أميركية

تواجه كوريا الجنوبية ضغوطاً

أميركية متزايدة للإسراع في تنفيذ الالتزامات الاستثمارية التي ترتبت على اتفاقية الرسوم الجمركية الثنائية، ما يجعل المرحلة المقبلة مهمة في تحديد اتجاه العلاقات التجارية بين البلدين. وتسعى واشنطن إلى دفع سيول نحو الوفاء بالتزاماتها في وقت تواجه فيه الحكومة الكورية ضرورة حماية مصالح الشركات المحلية والحفاظ على قدرتها التنافسية داخل السوق الأميركية.

ولا تقتصر الخلافات على الرسوم

تجارية عالية أصبحت أكثر حساسية تجاه الرسوم والاستثمارات وسياسات حماية الصناعات المحلية، الأمر الذي يضع الاقتصادات التصديرية مثل كوريا الجنوبية أمام تحديات متزايدة في إدارة علاقاتها مع الشركاء الرئيسيين.

اختبار جديد للعلاقات التجارية الثنائية

تضع إقالة يو هان - كو الحكومة الكورية الجنوبية أمام مهمة الحفاظ

الحصار يقلص صادرات النفط والحرب المستمرة ترفع أسعار الوقود

واشنطن تجهز عزلة اقتصادية غير مسبوقة لإيران

1 واشنطن تتوعد بإجراءات اقتصادية غير مسبوقة الأسبوع المقبل

2 الحصار الأميركي يقلص صادرات النفط الإيرانية بشكل حاد

إيران، واصفاً إياها بأنها تدابير لم يسبق لها مثيل في تاريخ العزل الاقتصادي لأي دولة، دون الكشف عن تفاصيلها.

وتشير التصريحات إلى أن واشنطن تتجه إلى جعل الضغوط الاقتصادية محوراً رئيسياً في المرحلة المقبلة، بعدما تسببت العمليات العسكرية والحصار في أضرار كبيرة للاقتصاد الإيراني. وتضرر جزء مهم من القدرات الصناعية الإيرانية، فيما تقلصت صادرات النفط الخام بصورة حادة نتيجة الحصار الأميركي، وهو ما يضغط على أحد أهم مصادر الإيرادات والعملات الأجنبية بالنسبة إلى طهران.

لكن التجارب السابقة تظهر صعوبة تحويل العقوبات الاقتصادية وحدها إلى تنازلات سياسية، إذ تمكنت إيران من الصمود أمام موجات متتالية من العقوبات دون التخلي عن برنامجها النووي أو موقفها بشأن السيطرة على مضيق هرمز.

النفط يرفع كلفة المواجهة الأميركية

تدخل المواجهة مرحلة جديدة مع استعداد واشنطن لتشديد العزلة الاقتصادية على إيران، لكن نجاح الاستراتيجية سيعتمد على قدرتها على تحويل الضغوط المالية والنفطية إلى تنازلات سياسية. وفي المقابل، تواجه إدارة ترمب معضلة تتمثل في أن استمرار الحرب واضطراب هرمز يدفعان أسعار الطاقة إلى الارتفاع، ما ينقل جزءاً من تكلفة الضغط على طهران إلى المستهلك الأميركي نفسه. ومع اقتراب انتخابات نوفمبر، يصبح تحقيق التوازن بين خلق الاقتصاد الإيراني واحتواء أسعار النفط والوقود اختباراً متزايداً للإدارة الأميركية.



عزلة مشددة

كشف وزير الخزانة الأميركي سكوت بيستنت أن الإدارة تستعد لإعلانات إضافية خلال الأسبوع المقبل تتعلق بإجراءات اقتصادية تستهدف

أن المواجهة لم تعد مرتبطة بالعقوبات والبرنامج النووي فقط، وإنما أصبحت سلامة تدفقات الطاقة والتجارة العالمية جزءاً رئيسياً منها، خصوصاً مع اضطراب حركة ناقلات النفط.

لونغ أيلاند إن الحصار يمثل «جداراً من الفولاذ»، معتبراً أنه يمنح واشنطن قدرة فعلية على إدارة الممر المائي، في وقت تؤكد فيه طهران أنها صاحبة السيطرة على حركة الملاحة. ويعني استمرار الخلاف حول المضيق

تستعد الولايات المتحدة لإطلاق حزمة جديدة من الإجراءات الاقتصاديةية ضد إيران، تصفها إدارة الرئيس دونالد ترمب بأنها غير مسبوقة، في محاولة لتشديد الخناق على طهران بعد نحو ستة أشهر من الحرب التي أثرت في تدفقات النفط عبر مضيق هرمز ورفعت أسعار الخام والبنزين.

وقال ترمب، في مقابلة مقتضبة مع شبكة «فوكس نيوز»، إن واشنطن تخطط لتوجيه ضربة قاسية إلى الاقتصاد الإيراني، مؤكداً أنه لا يكتفّر بما إذا كان الصراع سينتهي قبل انتخابات التجديد النصفي الأميركية المقررة في نوفمبر. وتكتسب تصريحات ترمب أهمية داخلية أيضاً، في ظل ارتباط توجهات النخبين الأميركيين بأداء الاقتصاد، بينما أدت الحرب إلى ارتفاع أسعار النفط والبنزين، ما يزيد الضغوط على المستهلكين ويجعل تكلفة الصراع عاملاً مهماً في الحسابات السياسية للإدارة.

مفاوضات متعثرة

تأتي التهديدات الاقتصادية الجديدة مع تعثر المحادثات بين واشنطن وطهران التي استهدفت التوصل إلى سلام دائم، فيما استمرت الاشتباكات المنقطعة وأثرت في حركة النفط والسلع الأساسية عبر مضيق هرمز.

وتبادل الطرفان الاتهامات بشأن عدم القدرة على الوثوق بالآخر خلال المفاوضات، بينما اتخذت إيران خطوات للحفاظ على سيطرتها على المضيق الذي يمثل أحد أهم الممرات الاستراتيجية لإمدادات الطاقة العالمية. في المقابل، كثفت الولايات المتحدة حصارها للموانئ الإيرانية، وقال ترمب خلال خطاب في

النفط يكسب 6 % أسبوعياً مع تصاعد مخاطر هرمز

هجمات الناقلات تدفع برنت إلى 88.52 دولار

1 برنت يغلق عند 88.52 دولار بمكاسب أسبوعية 6%

2 الخام الأميركي يصعد إلى 82.40 دولار عند التسوية

عادت المخاطر الجيوسياسية لتقرض إيقاعها بقوة على سوق النفط العالمية، بعدما أنهت أسعار الخام تعاملات الجمعة على ارتفاع بأكثر من دولار للبرميل، مدفوعة بهجمات جديدة على ناقلات نفط في منطقة مضيق هرمز، إلى جانب استمرار تعثر الجهود الرامية إلى التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار بين إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب وقيادة إيران.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 1.45 دولار، بما يعادل 1.67 %، لتغلق عند 88.52 دولار للبرميل، فيما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.15 دولار، أو 1.42 %، إلى 82.40 دولار للبرميل.

وبذلك، أنهى برنت الأسبوع بمكاسب تقارب 6 %، بينما ارتفع الخام الأميركي بنحو 5.4 %، في مؤشر على عودة المتعاملين إلى تسعير احتمالات استمرار اضطرابات الإمدادات خلال الفترة المقبلة، رغم المخاوف المتعلقة بضعف الطلب العالمي وارتفاع المخزونات الأميركية.

مضيق هرمز

يبقى مضيق هرمز العامل الأكثر حساسية في اتجاهات أسعار الطاقة، ليس فقط بسبب كميات النفط التي تمر عبره، وإنما لأن أي اضطراب طويل في الملاحة يهدد تدفقات الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسال عالمياً. وقبل بدء الهجمات الأميركية الإسرائيلية على إيران في أواخر فبراير، كان يمر عبر المضيق نحو 20 % من الإمدادات العالمية اليومية من النفط والغاز الطبيعي المسال، وهو ما يجعل أي تعطيل لحركة السفن قادراً على إحداث اضطراب واسع في أسواق الطاقة. ومع تصاعد التوتر بين واشنطن وطهران بشأن السيطرة على المضيق، انخفضت حركة الملاحة عبر الممر المائي إلى ما دون متوسط الشهر، الأمر الذي

يعزز المخاوف من أن يتحول التوتر العسكري إلى أزمة مستمرة في حركة التجارة. ولا تتعامل السوق فقط مع الكميات التي تتوقف فعلياً، وإنما تسعر كذلك احتمالات فقدان إمدادات مستقبلية وارتفاع تكاليف التأمين والشحن وتأخر وصول الناقلات. لذلك يمكن لأي هجوم جديد أن يضيف سريعاً علاوة مخاطر إلى الأسعار حتى دون خسارة مباشرة لكميات كبيرة من الخام.

هجمات الناقلات

ازدادت المخاوف بعدما أفادت وكالة أنباء الإمارات بأن ناقلتين تابعيتين لشركة بترول أبوظبي الوطنية «أدنوك» تعرضتا لهجوم أثناء عبورهما مضيق هرمز مساء الخميس، فيما نددت حكومة الإمارات بما وصفته بـ«الهجوم الإيراني العدواني». وتضع مثل هذه الهجمات قطاع الشحن البحري في قلب الأزمة، إذ إن تكرار استهداف الناقلات قد يدفع شركات النقل والتأمين إلى إعادة تقييم المخاطر المرتبطة بالمرور عبر المضيق، وهو ما يمكن أن يرفع تكلفة نقل النفط حتى في حال استمرار تدفقه.

وقال أندرو ليبو، رئيس شركة «ليبو أويل أسوشيتس»، إن الأسعار ارتفعت مع اقتراب مطلع الأسبوع عقب الهجمات الجديدة على الناقلات وعدم إحراز تقدم بشأن وقف إطلاق النار.

هجمات الناقلات تعيد علاوة المخاطر إلى سوق النفط

وأشار إلى أن استمرار حركة الملاحة في هرمز سيكون عاملاً حاسماً للسوق، في ظل الأهمية الاستراتيجية للممر بالنسبة إلى الإمدادات العالمية. ومع ارتفاع المخاطر، لا يصبح السؤال مقتصرًا على حجم النفط المتاح، بل يمتد إلى قدرة الناقلات على نقله بأمان، وتكلفة التأمين عليه، والوقت اللازم للوصول الشحنات إلى الأسواق المستهلكة.

وقود أعلى

لا تتوقف التدايعات عند سعر برميل الخام، إذ يمكن لاضطراب الإمدادات البحرية أن ينعكس بصورة أكبر على أسواق المنتجات المكررة، خصوصاً الديزل والبنزين، نتيجة اختلاف مواقع المصافي ومراكز الاستهلاك وتكاليف النقل وتوافر المخزونات.

وأشار ليبو إلى أن سعر برميل الخام قد يبلغ 80 دولارًا، بينما يصل سعر برميل الديزل إلى 180 دولارًا والبنزين إلى 130 دولارًا، وهو ما يوضح حجم الضغوط التي يمكن أن تنتقل مباشرة إلى المستهلك.

ويمثل ارتفاع أسعار الديزل تحدياً خطراً اقتصادياً واسعاً، نظراً إلى استخدامه في النقل البري والبحري والصناعة والزراعة، ما يعني أن زيادة تكلفته يمكن أن تنتقل إلى أسعار مجموعة كبيرة من السلع والخدمات. أما ارتفاع البنزين فينعكس بصورة مباشرة على ميزانيات الأسر، خصوصاً في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على السيارات، ويمكن أن يؤدي استمرار ارتفاع الوقود إلى زيادة الضغوط التضخمية وتقليص الإنفاق الاستهلاكي.

ضغط أميركي

في المقابل، لا تشير المواقف الأميركية إلى قرب تخفيف الضغط على إيران، إذ قالت الولايات المتحدة الخميس إنها تستطيع مواصلة الحصار البحري على طهران إلى أجل غير

مسمى، وستصعد الضغوط الاقتصادية مع تعثر محادثات وقف إطلاق النار. وقال وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت إن واشنطن تستعد لإصدار المزيد من القرارات خلال الأسبوع المقبل، متحدثاً عن تدابير غير مسبقة تستهدف زيادة العزلة الاقتصادية المفروضة على إيران.

وتعزز هذه التصريحات المخاوف من أن تتحول المواجهة من أزمة قصيرة إلى مرحلة ممتدة من الضغوط الاقتصادية والبحرية، وهو سيناريو من شأنه إبقاء علاوة المخاطر مرتفعة في أسعار النفط. وبالنسبة إلى الأسواق، فإن طول أمد الأزمة ربما يكون أكثر أهمية من شدة التصعيد في يوم واحد؛ إذ تستطيع السوق استيعاب صدمة مؤقتة إذا عادت التدفقات سريعاً، لكنها تواجه صعوبة أكبر عندما تتحول القيود على الملاحة والهجمات والعقوبات إلى واقع يستمر لأسابيع أو أشهر.

مخزونات مرتفعة

ورغم قوة العامل الجيوسياسي، تواجه أسعار النفط قوة معاكسة تتمثل في ارتفاع المخزونات الأميركية ومؤشرات تباطؤ الطلب العالمي، وهو ما يفسر التقلبات الحادة التي تشهدها السوق بين جلسة وأخرى.

وسجلت مخزونات النفط الخام الأميركية أكبر زيادة أسبوعية منذ أكثر من ثلاث سنوات ونصف، ما أعاد المخاوف بشأن توازن العرض والطلب إلى الواجهة، خصوصاً إذا هدأت التوترات في الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة.

وعادة ما يشكل ارتفاع المخزونات ضغطاً على الأسعار، لأنه يشير إلى توافر إمدادات كافية مقارنة بمستويات الاستهلاك، ويمنح السوق هامشاً أكبر لمواجهة الاضطرابات المؤقتة.

لكن تأثير المخزونات تراجع مؤقتاً أمام تصاعد المخاطر في مضيق هرمز، إذ أعادت الهجمات على الناقلات التركيز إلى جانب العرض وأمن الإمدادات، بدلاً

من وفرة الخام داخل الولايات المتحدة. ويعكس ذلك مدى صعوبة قراءة السوق الحالية، إذ يمكن لبيانات اقتصادية سلبية أن تدفع الأسعار إلى الانخفاض في جلسة، قبل أن يؤدي تطور أمني واحد في المنطقة إلى عكس الاتجاه سريعاً.

معركة الطلب

إلى جانب المخزونات، تراقب السوق توقعات الطلب العالمي التي أصبحت أقل تفاؤلاً، بعدما أشارت تقديرات منظمة «أوبك» إلى تباطؤ نمو الطلب، ما يضيف عاملاً ضاعطاً على الأسعار في مواجهة علاوة المخاطر الجيوسياسية. وهنا تظهر المعادلة الأكثر تعقيداً أمام المتعاملين: المخاطر المتعلقة بالإمدادات تدفع الأسعار إلى أعلى، لكن ارتفاع النفط نفسه يمكن أن يؤدي في النهاية إلى إضعاف الطلب.

فكلما ارتفعت أسعار البنزين والديزل ووقود الطائرات، زادت تكاليف الشركات والأسر، وهو ما قد يقلص الاستهلاك ويضغط على النشاط الاقتصادي، خصوصاً إذا استمرت الأزمة لفترة طويلة.

ومن ثم، فإن استمرار برنت عند مستويات مرتفعة يتطلب فقداناً فعلياً وممتداً للإمدادات لا تستطيع المخزونات أو الإمدادات البديلة تعويضه. أما إذا تحسنت حركة الملاحة عبر هرمز أو ظهر تقدم سياسي، فقد تعود أساسيات السوق، وفي مقدمتها الطلب والمخزونات، سريعاً إلى صدارة المشهد.

أسواق متأرجحة

تكشف تحركات الأسبوع أن النفط أصبح عالقاً بين قوتين متعكستين: مؤشرات تباطؤ الطلب وارتفاع المخزونات من جهة، ومخاطر استثنائية تحيط بأحد أهم مصادر الطاقة في

العالم من جهة أخرى. وفي هذه البيئة، تصبح الأخبار المتعلقة بالناقلات والمفاوضات والعقوبات وحركة السفن أكثر تأثيراً في الأسعار على المدى القصير. فالتعاملون لا يسغرون البراميل المتاحة حالياً فقط، وإنما احتمال أن تصبح الإمدادات المقبلة أكثر صعوبة وأعلى تكلفة.

وفي حال استمرار حركة الملاحة عند مستويات منخفضة وتكرار الهجمات، يمكن أن تظل علاوة المخاطر حاضرة بقوة، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف التأمين والشحن. أما عودة التدفقات إلى مستوياتها الطبيعية، فقد تعيد المخاوف بشأن ضعف الطلب وارتفاع المخزونات إلى واجهة السوق.

هرمز يرسم مسار الأسعار المقبلة

مع إغلاق برنت عند 88.52 دولار وغرب تكساس عند 82.40 دولار، تدخل سوق النفط مرحلة شديدة الحساسية، إذ يتوقف اتجاه الأسعار على ما إذا كانت اضطرابات هرمز ستتحول إلى أزمة إمدادات ممتدة أم تنجح الجهود السياسية في تخفيف التصعيد. وحتى تتضح الصورة، ستظل أخبار الناقلات والملاحة والعقوبات المحرك الأسرع للأسعار، فيما تحد مخاوف الطلب والمخزونات من اندفاعها صعوداً، لتبقى سوق النفط عالقة بين مخاطر نقص الإمدادات واحتمالات تراجع الاستهلاك العالمي.

حركة السفن في هرمز تهبط دون متوسط أغسطس



ممرات الطاقة

وتزداد المخاطر مع استمرار التهديدات التي تواجه حركة الملاحة في مضيق هرمز وباب المندب، وهما من أهم الممرات البحرية لتجارة النفط والغاز من الشرق الأوسط إلى الأسواق العالمية.

وأعادت الهجمات التي استهدفت حركة الشحن في الممرين يوم الثلاثاء المخاطر اللوجستية إلى واجهة الأسواق، وأثارت تساؤلات بشأن قدرة الناقلات على مواصلة العمل بصورة طبيعية واستمرار تدفقات الخام والمنتجات البترولية من المنطقة.

ولا يقتصر تأثير تلك الاضطرابات على احتمال تعطل الشحنات، بل يمتد إلى ارتفاع تكاليف التأمين والنقل وزيادة المخاطر التشغيلية التي تواجه شركات الشحن، وهي عوامل يمكن أن ترفع التكلفة النهائية لوصول النفط إلى الأسواق.

تويوتا سيكويّا تريل هنتر

تفرض حضورها في عالم المغامرات

كتب محمد عطوي

مختلفاً من فلسفة تويوتا، فهي سيارة رياضية متعددة الاستخدامات كبيرة الحجم تجمع بين الاستخدام العائلي والرحلات الطويلة والقدرات التي تتيح لها خوض المغامرات، فيما تضيف حزمة «تريل هنتر» تجهيزات تمنحها حضوراً أكثر وضوحاً في هذا الجانب.

هذا الإرث إلى السيارات الرياضية والمركبات القادرة على التعامل مع التضاريس المختلفة، حافظت الشركة على توجه يجمع بين الهندسة المتقدمة والقدرات العملية، لتواصل تقديم طرازات تحمل شخصية واضحة وتلبي أنماطاً متعددة من القيادة. وفي هذا السياق، تأتي سيكويّا لتقدم جانباً

على امتداد تاريخها، لم تكتف تويوتا بتقديم السيارات العملية والاعتمادية، بل قدمت أيضاً طرازات تركت بصمتها في عالم الأداء والقوة، من 2000GT التي أسهمت في ترسيخ حضور العلامة اليابانية على الساحة العالمية، إلى سوبرا التي تحولت عبر أجيالها إلى واحدة من أبرز سيارات الأداء في تاريخ تويوتا. ومع امتداد



أعلى من الفخامة والراحة، وصولاً إلى التجهيزات المخصصة للقيادة على الطرق الوعرة.

وتأتي حزمة «تريل هنتر» الجديدة لتضيف خياراً آخر للعلاء الذين يبحثون عن سيارة مجهزة للرحلات البرية والمغامرات مباشرة من المصنع.

سيارة تجمع العائلة والمغامرة

مع التصميم المحدث، والتجهيزات المخصصة للطرق الوعرة، والتقنيات الرقمية الجديدة، وأنظمة السلامة المتطورة، تسعى تويوتا من خلال سيكويّا 2027 إلى تعزيز حضورها في فئة السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات كبيرة الحجم.

وفي نفس السياق، تتمتع سيكويّا بمحرك V6 توين تيربو هايبرد سعة 3.4 لتر، بقوة 443 حصاناً وعزم 790 نيوتن متر، مع نظام دفع رباعي قياسي، مقترنا بنقل حركة أوتوماتيكي من 10 سرعات ونظام دفع رباعي قياسي.

وفي النهاية، تواصل سيكويّا من خلال هذه التحديثات تقديم شخصية تجمع بين الراحة والقدرات العملية والتقنيات الحديثة، فيما تمنح حزمة «تريل هنتر» حضوراً أكثر وضوحاً في الرحلات والمغامرات، لتبقى السيارة قادرة على الانتقال من الاستخدام اليومي إلى المسارات الأكثر تحدياً دون أن تفقد طابعها العائلي.

وظائف السيارة وأنظمة المعلومات والترفيه.

مصدر طاقة بقدرة 2.4 كيلوواط

تعزز سيكويّا قدراتها العملية من خلال توفير عاكس كهربائي بقدرة 2.4 كيلوواط، بما يتيح استخدام السيارة كمصدر للطاقة خلال الرحلات البرية والتخييم والأنشطة الخارجية، فضلاً عن بعض الاستخدامات اليومية. ويعزز هذا التجهيز مكانة سيكويّا كسيارة متعددة الاستخدامات، قادرة على الجمع بين متطلبات الحياة اليومية والاحتياجات العملية للرحلات والمغامرات.

ومن جهة ثانية، شملت التحديثات أيضاً منظومة الإضاءة الخارجية، إذ حصل شريط الإضاءة LED المثبت في الشبكة الأمامية على قدرة إضاءة أعلى، فيما تتوفر مصابيح ضباب من ريغيد لتوفير إضاءة إضافية في ظروف الرؤية المنخفضة.

ست فئات لتلبية احتياجات مختلفة

تقدم تويوتا سيكويّا 2027 ضمن مجموعة متنوعة من الفئات تشمل SR5، ليمند، بلاتينيوم، إصدار 1794، TRD Pro وكابستون.

وتغطي هذه الفئات احتياجات مختلفة، من الاستخدام اليومي والرحلات العائلية، إلى مستويات



ويقدم النظام واجهة استخدام شبيهة بالهواتف الذكية، مع إمكانية تخصيص الأدوات الموجودة على الشاشة الرئيسية وفق احتياجات المستخدم. كما يتضمن مساعداً صوتياً مدمجاً يوفر استجابة أسرع للأوامر الصوتية باستخدام عبارة «هاي تويوتا». وتأتي بشاشة قياس 14 بوصة كتجهيز قياسي، لتوفر واجهة رقمية أكبر وأكثر تطوراً للتحكم في

وتجمع سيكويّا الجديدة بذلك بين التصميم الراقي والقدرات المخصصة للأنشطة الخارجية، بما يلائم الاستخدامات المتنوعة، من الرحلات العائلية الطويلة إلى المغامرات في المناطق المفتوحة.

شاشة 14 بوصة ونظام وسائط متطور

تحصل سيكويّا على أحدث جيل من نظام الوسائط المتعددة من تويوتا،

التشطيبات اللامعة في بعض الفئات بطريقة أكثر توازناً، فيما حصلت الشبكة الأمامية والصدامات على تصميمات محدثة تجمع بين الفخامة والهوية القوية للسيارة.

وتأتي مصابيح الضباب المستطيلة مدمجة في الصدام الأمامي، بينما حصل الجزء السفلي الأوسط من الصدام على تصميم جديد يعزز المظهر العملي والقوي.

عندما تنتهي حدود المدينة، تبدأ سيكويّا في إظهار الوجه الذي صممت من أجله المغامرات، تويوتا تمنح سياراتها الكبيرة مساحة أوسع للحركة، وقدرة أكبر على التعامل مع التضاريس الصعبة، فيما تأتي «تريل هنتر» لتضع التجهيزات المناسبة في المكان الذي تفرض فيه طبيعة الرحلة متطلباتها.

من جهة أخرى، عززت تويوتا حضور سياراتها الرياضية متعددة الاستخدامات كبيرة الحجم سيكويّا مع طراز 2027، من خلال تحديثات شملت التصميم الخارجي، والتقنيات الرقمية، وأنظمة السلامة، إلى جانب طرح حزمة «تريل هنتر» الجديدة التي تمنح السيارة تجهيزات إضافية مخصصة للقيادة خارج الطرق المعبدة والرحلات البرية.

وتحافظ سيكويّا المحدثّة على الطابع القوي الذي يميز شاحنات تويوتا ومركباتها المخصصة للمغامرات، مع تقديم تصميم أكثر تطوراً وحضوراً، بما يجعلها مناسبة للاستخدام اليومي والرحلات العائلية، إلى جانب المغامرات والأنشطة الخارجية.

تجهيزات مخصصة للطرق الوعرة

تمثل حزمة «تريل هنتر» إحدى أبرز الإضافات الجديدة إلى سيكويّا، إذ توفر تجهيزات مصممة للقيادة على المسارات الوعرة والرحلات البرية، وتستند إلى فئة SR5.

وتحصل السيارة على أنظمة اختيار التضاريس المتعددة والتحكم بالزحف وقفل الترس التفاضلي الخلفي، وهي تجهيزات تساعد على تحسين الجر والتحكم عند القيادة في ظروف الطرق الوعرة.

وركزت تويوتا في تحديث سيكويّا على إبراز القوة والثبات من خلال تصميم يعتمد بصورة أكبر على الخطوط الأفقية، ما يمنح الواجهة الأمامية مظهراً أكثر اتساعاً وحضوراً. كما أعيد توزيع



في هذه الصفحة، سنأخذكم في رحلة عبر الزمن لنستعرض سلسلة مميزة عن السيارات القديمة، حيث نكشف عن تاريخ كل طراز، تصميمه الفريد، وأبرز الخصائص التي جعلته أيقونة خالدة في عالم السيارات، سوف نتعرف على الطرازات التي شكلت صناعة السيارات، والتقنيات التي سبقت عصرها، والحكايات المرتبطة بها، كما نغوص في تفاصيل التصميم والفخامة والأداء الذي ميز كل سيارة في عصرها. انضموا إلينا لمتابعة روائع الماضي، واستعادة ذكريات السيارات الكلاسيكية التي تركت بصمة لا تنسى في تاريخ السيارات، وللاستمتاع بعالم مليء بالشغف، الطرازات النادرة، والقصص الشيقة وراء كل محرك وعجلة.

رولز-رويس باراماونت

حكاية من زمن جميل



تثبت رولز-رويس سيلفر كلاود II «باراماونت» أن السيارات الكلاسيكية يمكن أن تحمل شخصية مختلفة تماماً عما يوحي به تصميمها، إذ تجمع بين المظهر البريطاني الأنيق الذي يميز سيارات الستينيات وأداء قوي يبلغ 640 حصاناً، لتقدم تجربة تجمع بين الفخامة والقدرات الرياضية في آن واحد.

تجمع رولز-رويس سيلفر كلاود II «باراماونت» موديل 1961 بين التصميم الكلاسيكي والأداء العصري، مع الحفاظ على ملامحها الخارجية الأيقونية وإخفاء قدراتها الميكانيكية القوية خلف مظهرها الفاخر.

وتعتمد السيارة على محرك إل تي 4 سعة 6.2 لتر يولد 640 حصاناً و 635 رطل-قدم من عزم الدوران، ينقل القوة إلى العجلات الخلفية عبر ناقل حركة أوتوماتيكي من 10 سرعات وعمود دوران مصنوع

مزودة بإطارات «فالكن أزيونيس». وتحمل العجلات أغطية محاور مزودة بنظام جيروسكوبي يحافظ على استقامة شعار رولز-رويس أثناء دورانها.

وتقدم المقصورة مزيجاً من الفخامة الكلاسيكية والتقنيات الحديثة، مع لوحة قيادة تضم مفاتيح تحكم من الألمنيوم المشغول، إلى جانب لوحة عدادات ونظام معلومات وترفيه حديثين.

كما تتميز المقصورة بسقف مضاء بأكثر من 1,000 مصباح LED جرى توزيعها لمحاكاة النجوم، إلى جانب طاولات النزهة الشهيرة التي تتميز بها سيارات رولز-رويس.

وبهذه المواصفات، تقدم «باراماونت» شخصية مختلفة لرولز-رويس سيلفر كلاود II، إذ تجمع بين الهيبة الكلاسيكية والفخامة البريطانية مع قوة محرك تبلغ 640 حصاناً.



من ألياف الكربون.

وتستند السيارة إلى هيكل سفلي مخصص، مع نظام تعليق أمامي وخلفي مطور وممتصات صدمات ونوابض لولبية في جميع الزوايا، بما يعزز الثبات والراحة أثناء القيادة.

وتحمل «باراماونت» عجلات مخصصة بقياس 7×18 بوصة في الأمام و8×18 بوصة في الخلف،

خط الإنطلاق

5 نصائح ضرورية قبل القيادة

1 الالتزام بقوانين الطريق



لا تجعل خبرتك في القيادة سبباً للقيادة بسرعة زائدة أو الاقتراب من السيارات أمامك. عند الطوارئ، السرعة الأعلى تعني مسافة فرملة أطول مهما كانت مهارتك، لذلك حافظ على سرعة مناسبة ومسافة أمان كافية لتمنح نفسك وقتاً أطول للتوقف. زامك بالسرعات المحددة وإشارات المرور لضمان قيادة آمنة.

2 تترك خزان الوقود شبه فارغ باستمرار

الاعتماد على القيادة ومستوى الوقود منخفض جداً قد يؤثر مع الوقت في طرمبة البنزين، إذ يساعد الوقود المحيط بها على تبريدها أثناء التشغيل، لذلك، من الأفضل الحفاظ على مستوى مناسب من الوقود وتجنب الانتظار حتى يقترب الخزان من النفاذ بشكل متكرر.

3 تتجاهل التماس الكهربائي

إذا ظهرت علامات التماس كهربائي في عمود التوصيل أو أي جزء من النظام الكهربائي للسيارة، فلا تؤجل الفحص أو الإصلاح؛ لأن الخلل قد يتسبب في تلف مكونات كهربائية مهمة أو يشكل خطراً على سلامة الركاب. أوقف السيارة بأمان وافحصها لدى فني مختص في أقرب وقت.

4 افحص كراسي المكيئة وناقل الحركة معاً

عند استبدال كراسي المكيئة، احرص على فحص كرسي ناقل الحركة أيضاً حتى لو لم يكن تغييره ضرورياً؛ لأن إهمال أي تلف قد يؤثر في أداء الناقل ويتسبب لاحقاً في أضرار لأجزاء أخرى من السيارة.

5 الاهتمام بإشعارات التحذير



ظهور إشعار فحص المحرك أو أي رمز غير مألوف على لوحة العدادات ليس أمراً يجب تجاهله. هذه الإشارات وسيلة السيارة لتنبيهك إلى وجود خلل ما، حتى وإن بدا بسيطاً. لذلك، يُستحسن فحص السيارة على الفور لتجنب مشكلات أكبر مستقبلاً.

أخبار وقصص من العالم... بعجلات

مازيراتي تدرس إعادة محرك V8 إلى سياراتها الرياضية

من كل زاوية على كوكبنا، تخرج حكايات وأحداث قد تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن عالم المركبات، لكنها في جوهرها تتقاطع معه بطريقة أو بأخرى. سواء كانت ابتكارات تقنية في أقاصي الشرق، أو مغامرات قيادة في طرقات وعرة بأميركا الجنوبية، أو حتى قوانين جديدة تُعيد تشكيل مفهوم التنقل في أوروبا، كل قصة هناك تدور عجلاتها في اتجاه واحد... عالم التنقل الذكي والمركبات المتطورة.



كبيرة الحجم بالنسبة إلى المنصات الحالية، ما قد يدفع مازيراتي إلى تطوير محرك أصغر يتناسب مع هندسة سياراتها، وربما يستفيد جزئياً من الأسس الهندسية لمحرك نيتونو.

ويمثل تطوير محرك جديد تحدياً من الناحية الاقتصادية، خصوصاً إذا اقتصر الإنتاج على أعداد محدودة، ما يرجح أن يكون V8 خياراً حصرياً لطرازات أو إصدارات محددة، مع ارتفاع تكلفته مقارنة بالمحركات الحالية.

ويحتاج المشروع في النهاية إلى موافقة ستيلانتس للانتقال من الدراسات الفنية إلى التطوير والإنتاج، فيما تشير المعطيات الحالية إلى أن القرار يرتبط بالاستراتيجية المستقبلية للمجموعة والجدوى التجارية للمشروع.

في الشخصية والصوت والإحساس بالفرد، وهي عناصر ترتبط بصورة وثيقة بسيارات مازيراتي الرياضية. من جهة أخرى، لا تبدو محركات V8 المتوفرة لدى مجموعة ستيلانتس حلاً مباشراً للمشروع، إذ إن محركات «هيمي»

لتر بشاحنين توربينيين، وتصل قوته إلى 621 حصاناً في فئة تروفيو.

ويرتبط اهتمام مازيراتي بـV8 بعوامل تتجاوز زيادة القوة، إذ يرى دانيسين أن المحرك الحالي يقدم أداءً قوياً بالفعل، فيما تتمثل جاذبية المحرك الثماني الأسطوانات

تدرس مازيراتي إمكانية إعادة محرك V8 إلى تشكيلتها الرياضية، بعد توقف استخدام هذا النوع من المحركات مع خروج كواتروبرتي من الإنتاج في 2024، في خطوة قد تعيد أحد أبرز مكونات شخصية العلامة الإيطالية.

وقال دافيدي دانيسين، رئيس قسم الهندسة في مازيراتي، إن الدراسات الفنية بحثت بالفعل إمكانية تركيب محرك V8 على بعض المنصات الحالية، مشيراً إلى وجود طلب من العملاء يمكن أن يجعل إنتاج سيارة بهذا المحرك، ولو بأعداد محدودة، أمراً قابلاً للتنفيذ.

وفي نفس السياق، تبدو غران توريزمو وجران كابريو أبرز الطرازات المرشحة لاستقبال المحرك، إذ تعتمد السيارتان حالياً على محرك نيتونو V6 سعة 3.0

خياراتنا

بارميجياني فلوريبه تحتفي بـ30 عاماً بثلاثية من البلاتين



تحتفي دار بarmيجياني فلوريبه بمرور 30 عاماً على تأسيسها بثلاث ساعات جديدة من مجموعة TONDA PF، تقدم للمرة الأولى عالمياً وتصنع بالكامل من البلاتين 950، مع إنتاج 30 قطعة فقط لكل إصدار.

وتضم المجموعة ثلاث وظائف ميكانيكية هي راتربانت التوقيت العالمي، وراتربانت الدقائق، والكرونوغراف السري، الذي يظهر للمرة الأولى لدى الدار. وتقوم الفكرة على إخفاء التعقيدات داخل تصميم هادئ، بحيث تظهر الوظيفة عند الحاجة ثم تختفي مجدداً.

وتتيح ساعة راتربانت التوقيت العالمي إظهار منطقة زمنية ثانية عند الطلب، فيما يظهر عقرب خاص في راتربانت الدقائق لقياس الفترات القصيرة قبل عودته إلى موضعه الأساسي.

أما الكرونوغراف السري، فيبدو كساعة كلاسيكية بثلاثة عقارب، قبل أن يؤدي الضغط على زر عند موضع الساعة 7:30 إلى ظهور عقارب القياس من مركز المينا، ثم تختفي بعد انتهاء المهمة.

أسس الإدارة وصناعة القرار في عالم الأعمال 12

التكنولوجيا تعيد تشكيل العمليات المؤسسية

كتب جورج حبيب

القدرة التنافسية، وتتناول هذه السلسلة مجموعة من الموضوعات التي تستعرض الأسس والمفاهيم الرئيسية في اقتصاديات الأعمال، بدءاً من المبادئ الاقتصادية التي تشكل قاعدة فهم النشاط التجاري، مروراً بدور المؤسسات والأسواق، وصولاً إلى استراتيجيات الإدارة الحديثة والتعامل مع المتغيرات والمخاطر في بيئة الأعمال المعاصرة.

قراءة المتغيرات، وتقييم الفرص، والتعامل مع التحديات المتزايدة، ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات الأعمال باعتبارها حلقة الوصل بين المبادئ الاقتصادية والتطبيقات العملية داخل المؤسسات، حيث توفر إطاراً متكاملًا لفهم آليات السوق، وسلوك المستهلكين، وطرق تخصيص الموارد، وأساليب اتخاذ القرارات التي تدعم النمو وتعزز

يشهد عالم الأعمال تحولات متسارعة بفعل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأسواق، الأمر الذي جعل امتلاك القدرة على فهم القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي عاملاً أساسياً لنجاح المؤسسات واستدامتها. فلم تعد القرارات الإدارية تعتمد فقط على الخبرة والتجربة، بل أصبحت بحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد على

تُعد إعادة هندسة العمليات وتبسيطها من أبرز الممارسات الإدارية التي تعتمد عليها المؤسسات لإحداث تحسينات جوهرية في الأداء ورفع كفاءة الأعمال. وفي ظل بيئة أعمال تتسم بسرعة التغير والتطور التكنولوجي المتواصل، أصبحت إعادة النظر في أساليب إدارة العمليات ضرورة لتعزيز الكفاءة، وتحسين استخدام الموارد، ودعم القدرة على المنافسة.

ولا تعني إعادة هندسة العمليات إجراء تعديلات محدودة على الإجراءات القائمة، وإنما تقوم على إعادة تصميمها بصورة جذرية، بهدف تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية والجودة، إلى جانب خفض التكاليف والحد من الهدر. في المقابل، يركز تبسيط العمليات على إزالة الخطوات والتعقيدات غير الضرورية، وجعل الإجراءات أكثر وضوحاً وانسيابية وفاعلية، بما ينعكس على الأداء العام للمؤسسة.

تبسيط العمليات ودعم الكفاءة

يمثل تبسيط العمليات جانباً مكملاً لإعادة هندستها، إذ يركز على مراجعة الإجراءات القائمة واكتشاف الخطوات التي يمكن اختصارها أو الاستغناء عنها، بما يجعل دورة العمل أكثر سرعة ووضوحاً. فالإجراءات المتعددة والمعقدة، ولا سيما تلك التي تتطلب سلسلة طويلة من الموافقات، قد تؤدي إلى تأخير إنجاز الأعمال وزيادة التكلفة التشغيلية.

ومن هنا، فإن تقليص عدد الموافقات إلى المستويات الضرورية، أو الاستعانة بالحلول التقنية لتسريع دورة العمل، يمكن أن يرفع كفاءة الأداء ويوفر الوقت والجهد. كما يمتد أثر تبسيط العمليات إلى تجربة العملاء، إذ يتيح لهم الحصول على الخدمات والمنتجات بصورة أسرع وأسهل، بما يعزز رضاهم ويدعم ولائهم للمؤسسة.

وتؤدي التكنولوجيا دوراً محورياً في دعم جهود إعادة هندسة العمليات وتبسيطها، خصوصاً مع انتشار الأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية. وتتيح هذه التقنيات أتمتة العديد من المهام ومعالجة البيانات بسرعة ودقة، الأمر الذي يقلل الوقت اللازم لإنجاز الأعمال ويحد من احتمالات الأخطاء. كما تتيح تقنيات مثل إنترنت الأشياء (IoT) للمؤسسات متابعة أداء العمليات

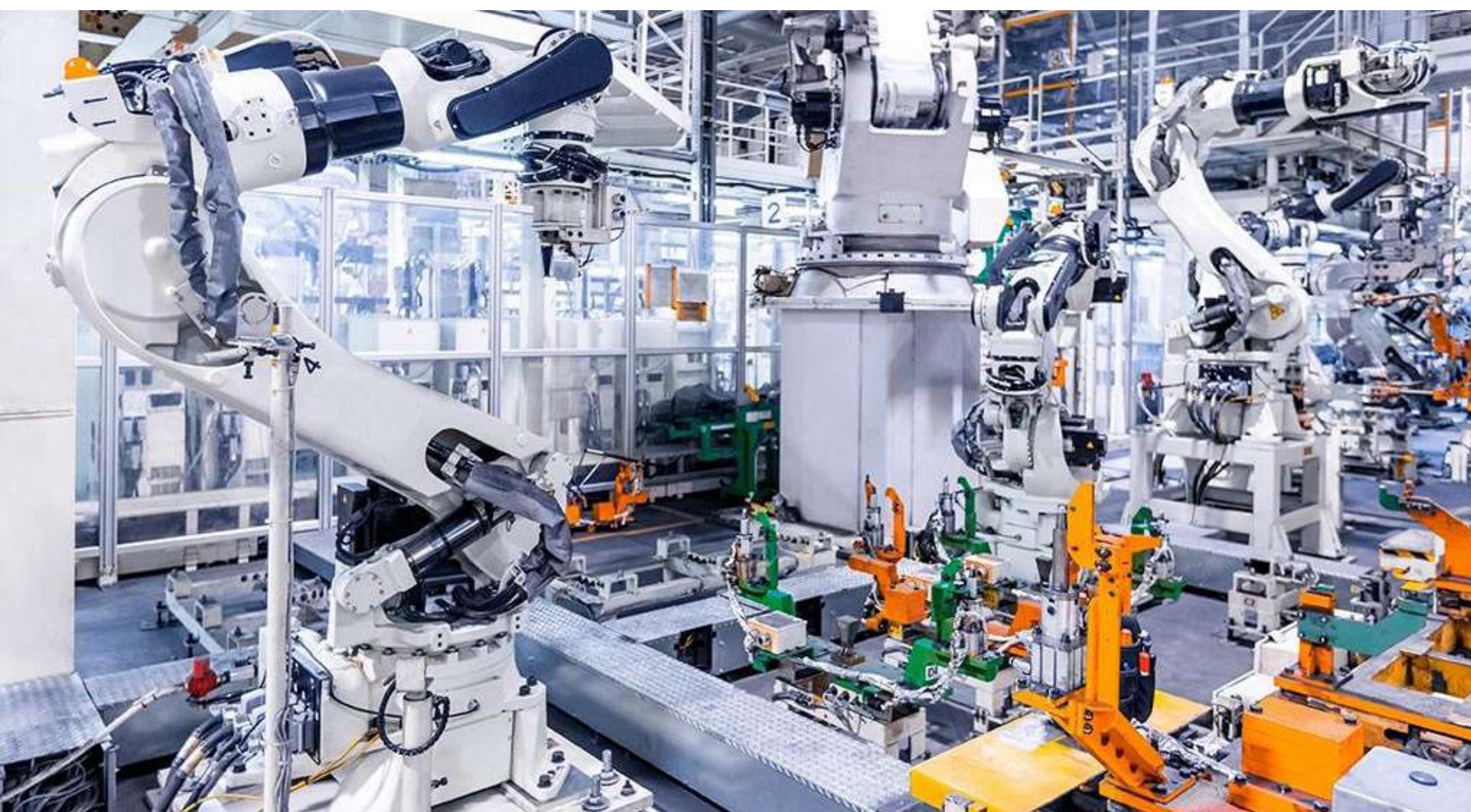
وتحليل البيانات في الوقت الفعلي، بما يساعدها على اكتشاف مواطن الخلل والتعامل معها بصورة أسرع. وبذلك، لا تقتصر أهمية التكنولوجيا على تسريع العمليات، وإنما تمتد إلى تحسين جودة المخرجات، وتعزيز الرقابة، ودعم الالتزام بالمعايير والإجراءات المعتمدة. تسهم إعادة هندسة العمليات كذلك في تعزيز التعاون والتكامل بين مختلف الأقسام داخل المؤسسة، إذ إن الإجراءات التقليدية تكون في كثير من الأحيان مجزأة، ما قد يؤدي إلى ضعف التنسيق بين فرق العمل وتأخر انتقال المعلومات. ومن خلال إعادة تصميم العمليات، يمكن للمؤسسات بناء تدفقات عمل أكثر ترابطاً، تضمن تكامل الجهود وتدعم تحسين الأداء العام. فعلى سبيل المثال، يمكن لدمج العمليات بين قسمي المبيعات والإنتاج أن يحسن تخطيط الطلبات، ويرفع القدرة على تلبية احتياجات العملاء في الوقت المناسب. كما يساهم هذا التكامل في تعزيز تدفق المعلومات بين الأقسام ورفع مستوى الشفافية، والحد من التعقيدات التي قد تنشأ نتيجة ضعف التنسيق أو انفصال العمليات عن بعضها.

المرونة التشغيلية وتجربة الموظفين

ولا تقتصر إعادة هندسة العمليات وتبسيطها على رفع الكفاءة الداخلية، بل تمتد آثارها إلى تعزيز قدرة المؤسسة على الاستجابة للمتغيرات في بيئة الأعمال. فكلما اتسمت العمليات بالمرونة والبساطة، أصبحت المؤسسة أكثر قدرة على التكيف مع التحولات الخارجية، سواء ارتبطت بتغير احتياجات العملاء وتوقعاتهم أو بالتقلبات الاقتصادية وظروف المنافسة. كما تنعكس إعادة تصميم العمليات وتبسيطها على تجربة الموظفين، إذ قد تؤدي الإجراءات المعقدة وتعدد الخطوات إلى زيادة الأعباء اليومية وإضعاف الإنتاجية. ومن خلال تقليص التعقيدات وتوفير الأدوات المناسبة، تستطيع المؤسسات بناء بيئة عمل أكثر انسيابية، تتيح للموظفين التركيز على مهامهم، وتدعم قدرتهم على الإبداع وتحقيق مستويات أفضل من الأداء.

إدارة المخاطر والتحديات التشغيلية

تمثل إدارة المخاطر والتحديات التشغيلية أحد الجوانب الأساسية



تمثل أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP) إحدى أبرز الأدوات التقنية التي ساهمت في تطوير الأداء ورفع الكفاءة التشغيلية، إذ تعمل على ربط العمليات الأساسية داخل المؤسسة، مثل إدارة المخزون والموارد البشرية والمالية والمبيعات وسلسلة التوريد، ضمن منظومة متكاملة تضمن انسياب المعلومات بين مختلف الأقسام.

ويساعد هذا التكامل على تحسين التنسيق بين فرق العمل، وتقليل الأخطاء، والحد من ازدواجية البيانات والإجراءات، بما يرفع كفاءة العمليات ويعزز القدرة على متابعة الأداء بصورة أكثر دقة.

ومن أهم مزايا أنظمة ERP توفير رؤية موحدة ومتكاملة لمختلف العمليات داخل المؤسسة. فبدلاً من الاعتماد على أنظمة منفصلة لكل قسم، تتيح هذه الأنظمة متابعة العمليات بصورة مركزية والوصول إلى بيانات محدثة، ما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر دقة وفي الوقت المناسب.

أصبحت تحليلات البيانات والبيانات الضخمة من الأدوات الأساسية التي تدعم عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات، خصوصاً مع النمو المتواصل في حجم البيانات التي تنتجها الأنشطة التشغيلية والتجارية يومياً. وأصبح من الضروري امتلاك أدوات قادرة على تحليل هذه البيانات واستخراج المعلومات التي يمكن تحويلها إلى رؤى تدعم القرارات الاستراتيجية والتشغيلية.

وتأتي البيانات من مصادر متعددة، تشمل المعاملات التجارية ووسائل التواصل الاجتماعي والأجهزة المتصلة بالإنترنت وغيرها من القنوات الرقمية. ويساعد تحليل هذه البيانات على تحديد الأنماط والاتجاهات والسلوكيات التي قد لا تكون واضحة من خلال البيانات التقليدية، بما يمنح المؤسسات قدرة أكبر على فهم بيئة أعمالها وتحسين قراراتها.

وفي القطاع المالي، تستخدم البيانات الضخمة والتحليلات بصورة واسعة لدعم القرارات وتقليل المخاطر، حيث تعتمد المؤسسات المالية على تحليل البيانات لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، ورصد تحركات الأسواق، والتعرف على الأنشطة الاحتيالية أو غير الاعتيادية. ويساهم ذلك في تحسين دقة القرارات وتعزيز قدرة المؤسسات على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بصورة أكثر فاعلية.

دورية، بهدف تحديد المجالات الأكثر عرضة للمخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد منها. فعلى سبيل المثال، تمثل الأعطال التقنية والهجمات السيبرانية مخاطر يمكن أن تؤدي إلى تعطيل العمليات والتأثير في استمرارية الأعمال، ما يستدعي تعزيز الجاهزية التشغيلية والرقابة المستمرة.

ولا تقتصر المخاطر على الجانب التقني، إذ تمثل العوامل البشرية أيضاً مصدرًا مهمًا للمخاطر التشغيلية، بما في ذلك الأخطاء في تنفيذ المهام أو نقص التدريب والمهارات اللازمة. ومن هنا، فإن تقييم المخاطر ينبغي أن يشمل مختلف عناصر البيئة التشغيلية، بما يساعد المؤسسة على تكوين رؤية متكاملة لمصادر المخاطر والاستعداد للتعامل معها قبل أن تتحول إلى تحديات تؤثر في الأداء.

وفي ظل تنوع المخاطر التشغيلية وتطور مصادرها، أصبحت التكنولوجيا إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسات في مراقبة العمليات وتحليل البيانات واكتشاف المخاطر والتعامل معها بصورة أكثر سرعة ودقة.

دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين فعالية العمليات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات إحدى الركائز الأساسية لتحسين فعالية العمليات داخل المؤسسات، بعدما أحدثت تحولاً كبيراً في أساليب إدارة الأعمال وتنفيذ المهام. ومع تسارع التحول الرقمي، باتت توظيف التكنولوجيا عاملاً رئيسياً في رفع الكفاءة وتحسين سرعة ودقة العمليات، بما ينعكس على مستويات الإنتاجية وجودة المخرجات.

ومن أبرز أدوار تكنولوجيا المعلومات تمكين المؤسسات من أتمتة العمليات الروتينية، إذ تحولت العديد من المهام التي كانت تنفذ يدوياً إلى عمليات تديرها أنظمة آلية، ما يقلل الوقت والجهد اللازمين لإنجازها، ويحد من الأخطاء الناتجة عن التدخل البشري.

كما تساهم التكنولوجيا في تحسين تدفق المعلومات داخل المؤسسة، وتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف الأقسام، ما خلال ربط البيانات والعمليات ضمن منظومات متكاملة تتيح للإدارات العمل بصورة أكثر تنسيقاً، وتدعم سرعة اتخاذ القرارات استناداً إلى معلومات دقيقة ومحدثة.

التحول الرقمي يعيد صياغة أساليب العمل ويعزز القدرة على التكيف

تكامل الأنظمة يعزز انسيابية المعلومات ويربط مختلف الإدارات

الأتمتة والروبوتات.. تحول تقني في بيئة الأعمال

وفي قطاع الخدمات اللوجستية، تساعد الروبوتات المستخدمة في المستودعات على تسريع ترتيب المنتجات وتجهيز الطلبات للشحن، إلى جانب تحسين استغلال المساحات وتقليص الوقت اللازم لتلبية طلبات العملاء. كما تتيح الأتمتة تقليل الاعتماد على العنصر البشري في المهام الشاقة أو الخطرة، بما يساهم في تعزيز السلامة المهنية وتهيئة بيئة عمل أكثر ملائمة.

والتسويق وغيرها. وتساهم الروبوتات، سواء المادية أو البرمجية، في تنفيذ المهام المتكررة والمعقدة بدرجة عالية من الدقة، ما يعزز جودة المخرجات ويحد من التدخل البشري في العمليات التي تتطلب تكراراً مستمراً. وفي القطاع المالي، على سبيل المثال، يمكن للروبوتات البرمجية معالجة كميات كبيرة من البيانات وتنفيذ المعاملات ومراجعة المعلومات بسرعة ودقة.

أصبحت الأتمتة والروبوتات من أبرز الأدوات التي تعيد تشكيل العمليات التشغيلية في مختلف القطاعات، مع التطور المتسارع في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية. وتتيح هذه الحلول للمؤسسات إنجاز المهام بصورة أسرع وأكثر دقة، مع خفض الوقت والتكاليف وتقليل الأخطاء، ولم يعد استخدامها مقتصرًا على القطاع الصناعي، بل امتد إلى الخدمات اللوجستية والمالية والرعاية الصحية

معلومة ورقم

195
مليار دولار

وصل فائض الحساب الجاري في الصين إلى 1.33 تريليون يوان في الربع الثاني من العام الجاري (195.1 مليار دولار)، بحسب بيانات أصدرتها الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي.

إضراب الضيافة يلغي 100 رحلة لـ«إيزي جت»

أعلنت شركة «إيزي جت» البريطانية للطيران انخفاض التكلفة إلغاء نحو 100 رحلة من مطارات فرنسية يومي السبت والأحد، بسبب إضراب لأطقم الضيافة احتجاجاً على التغييرات المتكررة في جداول العمل. وقالت النقابات إن نحو نصف أفراد أطقم الضيافة المتمركزين في فرنسا وعددهم 900 مضيف ومضيف سيشاركون في الإضراب، ما سيؤثر على نحو نصف الرحلات المغادرة من مطاري باريس، إضافة إلى مطارات نيس وبوردو وليون. ووصفت «إيزي جت» هذه الخطوة بأنها «انتهازية»، إذ يأتي الإضراب بالتزامن مع عطلة وطنية رئيسية تشهد فيها المطارات ازدحاماً شديداً. وألغيت معظم الرحلات الجمعة، وقالت الشركة إنها ستساعد الركاب على إيجاد مسارات بديلة. وقال ويليام بوردون من النقابة الوطنية لأطقم الضيافة الجوية (SNPNC-FO) إن المضربين يطالبون بـ«الاستقرار» في جداول عملهم.

أعلنت شركة «إيزي جت» البريطانية للطيران انخفاض التكلفة إلغاء نحو 100 رحلة من مطارات فرنسية يومي السبت والأحد، بسبب إضراب لأطقم الضيافة احتجاجاً على التغييرات المتكررة في جداول العمل. وقالت النقابات إن نحو نصف أفراد أطقم الضيافة المتمركزين في فرنسا وعددهم 900 مضيف ومضيف سيشاركون في الإضراب، ما سيؤثر على نحو نصف الرحلات المغادرة من مطاري باريس، إضافة إلى مطارات نيس وبوردو وليون. ووصفت «إيزي جت» هذه الخطوة بأنها «انتهازية»، إذ يأتي الإضراب بالتزامن مع عطلة وطنية رئيسية تشهد فيها المطارات ازدحاماً شديداً. وألغيت معظم الرحلات الجمعة، وقالت الشركة إنها ستساعد الركاب على إيجاد مسارات بديلة. وقال ويليام بوردون من النقابة الوطنية لأطقم الضيافة الجوية (SNPNC-FO) إن المضربين يطالبون بـ«الاستقرار» في جداول عملهم.

بيانات 678 ألف مستخدم تتعرض للسرقة وسط تحقيقات موسعة

هجوم إلكتروني يخترق ضرائب فرنسا ويهدد البيانات



أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية الفرنسية تعرض بيانات نحو 678 ألف مستخدم للسرقة، في هجوم إلكتروني استهدف النظام الضريبي، وطال دافعي ضرائب من الأفراد والمهنيين، في واقعة تثير مخاوف متزايدة بشأن أمن البيانات المالية وحماية المعلومات الحساسة. وقالت الوزارة، في بيان، إن «جهة فاعلة خبيثة» أعلنت في أواخر يونيو الماضي نجاحها في اختراق المديرية العامة للمالية العامة، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن إدارة الضرائب والعديد من الملفات المالية في البلاد. وأكدت التحقيقات التي أجرتها السلطات الفرنسية لاحقاً وقوع الهجوم بالفعل، بعدما تمكن المهاجمون من الوصول إلى بيانات مرتبطة بدافعي الضرائب واستخراجها من الأنظمة المستهدفة. ولا تزال السلطات تعمل على تحديد

وأوضحت وزارة الاقتصاد والمالية أن التحقيقات ستواصل للكشف عن تفاصيل الهجوم وتحديد نطاقه التحقيق النهائية حجم الضرر وطبيعة البيانات التي تمكن المهاجمون من الوصول إليها.

طبيعة وحجم المعلومات التي جرى الاستيلاء عليها، إلى جانب حصر العدد النهائي للأفراد والمهنيين الذين تأثروا بالاختراق، ما يعني أن حصيلة المتضررين قد تخضع للمراجعة مع تقدم التحقيقات الفنية.

وأوضحت وزارة الاقتصاد والمالية أن التحقيقات ستواصل للكشف عن تفاصيل الهجوم وتحديد نطاقه التحقيق النهائية حجم الضرر وطبيعة البيانات التي تمكن المهاجمون من الوصول إليها.

دردشة اقتصادية

التسعير الخاطئ والأنظمة الضعيفة والاشتراكات غير المستغلة تهدد الربحية

7 نفقات خفية تستنزف أرباح المشاريع الصغيرة

1 غيب الأرقام والتسعير الخاطئ يقلصان هوامش أرباح المشاريع

2

بطء المبيعات وضعف التسويق يهدران فرص الإيرادات والنمو



لا تفشل المشاريع الصغيرة والمتوسطة دائماً بسبب قرار كارثي أو خسارة مفاجئة، بل قد يبدأ التراجع من نفقات صغيرة ومكررة تمر دون ملاحظة، قبل أن تتراكم وتتحول إلى ضغط مستمر على السيولة وهوامش الأرباح. وتكمن خطورة هذه التكاليف في أن كلاً منها يبدو محدود التأثير منفرداً، لكنها مجتمعة قد تستهلك جزءاً مهماً من أرباح المشروع. وتشمل ساعات العمل المهدرة، والاشتراكات غير المستخدمة، والتسعير غير الدقيق، والإنفاق التسويقي ضعيف العائد، وعمليات المبيعات البطيئة. لذلك فإن زيادة الربحية لا تتطلب دائماً مبيعات إضافية، بل قد تبدأ بإغلاق مصادر الهدر الموجودة بالفعل.

أرقام غائبة

تأتي عدم معرفة الأرقام الأساسية في مقدمة التكاليف الخفية. فصاحب المشروع الذي لا يتابع الإيرادات والمصروفات والأرباح والتدفقات النقدية بصورة منتظمة يصبح أكثر عرضة لاتخاذ قرارات لا تتناسب مع وضعه المالي الحقيقي.

وقد يؤدي ذلك إلى الإفراط في الإنفاق أو تسعير المنتجات بأقل من قيمتها، كما تصبح قرارات التوظيف والتوسع وإلغاء الخدمات أكثر صعوبة. ويمكن تقليل هذه المخاطر بتحديث السجلات المحاسبية شهرياً ومراجعة قائمة الأرباح والخسائر واستخدام البيانات في اتخاذ القرارات.

وتظهر تكلفة ثانية عندما يحاول صاحب المشروع القيام بكل شيء بنفسه اعتقاداً بأن ذلك يوفر المال. فكل ساعة يقضيها في مهمة يستطيع آخر تنفيذها بتكلفة أقل، هي ساعة لا يستخدمها في تطوير المشروع أو زيادة المبيعات. ويمكن البدء بتفويض مهام مثل البريد الإلكتروني وخدمة العملاء وإدارة بعض أعمال التواصل الاجتماعي.

أنظمة مكلفة

تمثل الأنظمة التشغيلية الضعيفة مصدراً

بالا للهدر. فعندما لا تكون الإجراءات واضحة وموثقة، تكرر الأخطاء والمهام ويستغرق تدريب الموظفين وقتاً أطول، بينما قد تتراجع جودة الخدمة ورضا العملاء. ويمكن معالجة ذلك ببناء أنظمة تدريجية للعمليات الأكثر تكراراً، بما يمنح الفريق قدرة أكبر على العمل باستقلالية ويقلل الوقت الضائع.

وتأتي الأدوات غير المستغلة أو القديمة كتكلفة رابعة. فالبرامج والتطبيقات التي يفترض أن ترفع الكفاءة قد تتحول إلى اشتراكات شهرية مستمرة بلا عائد، سواء لأنها لا تستخدم أو لا تناسب احتياجات المشروع. ومن المفيد مراجعة جميع الاشتراكات كل ستة أشهر وإلغاء غير الضروري، مع التأكد من الاستخدام الفعلي للأدوات التي يحتفظ

تسويق عشوائي

تتمثل التكلفة الخامسة في غياب تحليلات التسويق. فعندما لا يعرف المشروع تكلفة اكتساب العميل أو العائد على الاستثمار الطويل، تصبح ميزانية التسويق أقرب إلى التخمين. وقد تستمر الشركة في الإنفاق على قناة تحقق مشاهدات وتفاعلات كثيرة لكنها لا تجلب مبيعات، بينما تهمل قناة أخرى تحقق عائداً أكبر. لذلك تساعد أدوات القياس والتحليل في توجيه الأموال نحو الأنشطة الأكثر فاعلية بدلاً من زيادة

الميزانية عشوائياً. أما التكلفة السادسة فتتمثل في التسعير المنخفض. وقد يكون المشروع مشغولاً ويحقق مبيعات مرتفعة، لكنه يظل ضعيف الربحية بسبب عدم احتساب التكلفة الحقيقية للعمالة والمواد والنقل والتشغيل. وتزداد المشكلة في القطاعات منخفضة الهامش مثل التجزئة والضيافة، حيث يمكن لزيادة محدودة في التكاليف أن تلتهم نسبة كبيرة من الأرباح. ولذلك يجب مراجعة الأسعار دورياً لضمان تغطية جميع النفقات وتحقيق هامش ربح مستدام.

مبيعات بطيئة

تتمثل التكلفة السابعة في عمليات المبيعات البطيئة أو غير الفعالة. فتأخير إرسال العروض، وعدم متابعة العملاء المحتملين، أو غياب الخطوات الواضحة بعد التواصل الأول، كلها عوامل قد تؤدي إلى خسارة إيرادات كان من الممكن تحقيقها. ويمكن معالجة المشكلة برسم مراحل البيع وتحديد المسؤول عن كل مرحلة والمدة المناسبة لإنجازها، مع وضع نظام واضح لمتابعة العملاء المحتملين. ولا يؤدي تحسين عملية المبيعات إلى زيادة الإيرادات فقط، بل يمكن أن يرفع رضا العملاء ومعدلات التحويل ويقلل الوقت الذي يهدره الموظفون في فرص غير واضحة.

خطوات عملية

لا يحتاج صاحب المشروع إلى معالجة مصادر الهدر السبعة دفعة واحدة. ويمكن البدء بتحديد واحدة أو اثنتين من المشكلات الأعلى تكلفة، وتقدير أثرهما المالي، ثم اتخاذ ثلاث خطوات عملية لمعالجتهما خلال الشهر التالي.

فإذا كانت المشكلة في الاشتراكات، يمكن حصرها وإلغاء غير الضروري، وإذا كانت في التسعير يمكن إعادة حساب التكلفة والهامش، أما إذا كانت في المبيعات فيمكن تحديد المرحلة التي يفقد عندها المشروع أكبر عدد من العملاء.

النفقات الصغيرة تصنع خسائر كبيرة

تكشف هذه التكاليف أن تحسين أرباح المشاريع الصغيرة لا يعتمد دائماً على زيادة الإيرادات، وإنما على الاحتفاظ بنسبة أكبر مما تحققه بالفعل. فمعرفة الأرقام والتفويض وبناء الأنظمة ومراجعة الاشتراكات وقياس التسويق وضبط التسعير وتسريع المبيعات خطوات يمكن أن تحول مصادر الهدر إلى فرص لتحسين الأداء. وكلما اكتشف صاحب المشروع النفقات الخفية مبكراً، زادت قدرته على حماية السيولة ورفع الكفاءة وبناء مشروع أكثر استدامة وربحية.

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com